وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

مدخل إلى
الثقافة الوطنية والمدنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

مدخل إلى
الثقافة الوطنية والمدنية

د. محمد سليمان أبو رمان (رئيسًا)

د. باسم محمد الطويسي

د. أسمى فرحان الشراب

محمد يونس العبادي

د. حمزة علي الخوالدة

د. بسام عبد السلام البطوش

د. عيسى عبد الوهاب الطراونة

2024م / 2025م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2024 / 9 / 5411)

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب	مدخل إلى الثقافة الوطنية والمدنية
إعداد / هيئة	الأردن. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
بيانات النشر	عمان: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2024
رقم التصنيف	320.0711
الواصفات	/ التربية الوطنية/ / الأحداث السياسية/ / الأنظمة السياسية/ / الهوية الوطنية/ / الأردن/
الطبعة	الطبعة الأولى

يتحمّل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوي مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.

ISBN **978 - 9923 - 9470 - 0 - 5** (ردمك)

الطبعة الأولى 1445 هـ / 2024 م

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

4 **الفصل الرابع:**

المملكة الأردنية الهاشمية

(الأولى والثانية والثالثة) : الاستقلال والوحدة

قائمة المحتويات

5 الفصل الخامس:

المملكة الرابعة (1999 - 2024م) الانتقال الكبير

6 الفصل السادس:

النظام السياسي الأردني: الأبعاد الدستورية والسياسية

مقدمة

يُعَدّ السرد الموضوعي الموحد أساسًا متينًا لتقديم رواية وطنية تجمع الأفراد والجماعات، ويلتقي حولها الجميع في الوقت الذي يتاح للجميع ممارسة التعدد وتنوّع الآراء ضمن هذه الرواية، ومن هذا المنطلق تطوّرت فكرة إعداد هذا الكتاب الذي يقدم نسخة متجددة من الثقافة الوطنية الأردنية لطلبة الجامعات الأردنية.

لقد أسهمت عوامل متعددة في بناء سرديات الثقافة الوطنية المعاصرة وتأثرت بالظروف السياسية، والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم في هذه المراحل التي ازدهرت فيها هذه السرديات وتشكلت فيها الكثير من هويات الأمم والشعوب المعاصرة، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من الذاكرة الجمعية والهُوية الوطنية للشعوب.

شكّل التعليم والإعلام والجيش والإدارة العامة روافع قوية في بناء الثقافة الوطنية الأردنية على مدى أكثر من قرن، فلقد أصبح التعليم وسيلة رئيسة للغرس الثقافي الوطني. وأُدخلت مبادئ هذه الثقافة ومضامينها في المناهج التعليمية، مما عزّز حضور الهُوية الوطنية وعرّف بالتاريخ الوطني الأردني. كما أدّى الإعلام دورًا كبيرًا في بناء هذه السردية من خلال الصحف، والإذاعة، والتلفزيون، والتي كانت تنقل الروايات الوطنية وتعيد إنتاجها بما يخدم مصالح المجتمع والدولة. ولما كانت القوات المسلحة الأردنية (الجيش العربي) الجامع المشترك بين الأردنيين وعنوانًا لتوحّدهم فقد شكلت أكبر دافع وطني للانتماء والوحدة وتعزيز الشعور الوطني، ولا شك أن المؤسسات والإدارة الأردنية أسهمت بقوّة في توحيد الأردنيين وإدماجهم في ثقافة مشتركة.

لقد جسّد تطوّر الدولة الأردنيةالمعاصرة قصة التحدي والاستجابة بكل معانيها في محيط بالغ التعقيد والصعوبات، وواجه الأردنّ على مدى قرن تهديدات ومخاطر مصيرية كان قادرًا على أن يخرج من كل تحدٍّ أكثر قوة وصلابة، وهذا يبدو بوضوح في التطوّر التاريخي للهُوية الوطنية الأردنية التي أصبحت اليوم أكثر قوة ووضوحًا في زمن تعرضت فيه الهُويات في البيئة الإقليمية المحيطة إلى تفتّت وفوضى غير مسبوقين، إلى جانب ما شهدناه من حروب طاحنة وقتل وكوارث دارت حول الهُويات.

وفي المقابل أسهمت عوامل مرتبطة بالمراحل الانتقالية والعولمة وتأثير التكنولوجيا الرقمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في تأكيد ضرورة المراجعة المستمرة لعملية بناء الثقافة الوطنية ووسائل غرس مضامينها في وعي الأجيال الجديدة، لقد تأكد الشعور العام لدى طيف واسع من المهتمين بأنّ روايتنا الوطنية للأحداث وبالتحديد في ربع القرن الأخير متواضعة مع ما شهدته الدولة والمجتمع من إنجازات وما واجه الأردنّ من تحديات وصعوبات، وما شيده الأردنيون وقادتهم من صمود ومنعة.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم محركات للتفكير والنقاش في التاريخ الوطني الأردني وفي الشؤون العامة الأردنية في المجالات كافة، ويسعى مؤلفو هذا الكتاب إلى تعزيز فكرة الوحدة والتعدد في الرواية الوطنية أي الخط الموضوعي المشترك لتطوّر الأحداث والوقائع الماثلة سواء في الإنجازات أو التحديات أو في القيم السياسية والثقافية الكبرى التي شيدتها الدولة والتنوّع في تناولها وتفسيرها، ويسعى الكتاب إلى تحفيز الطلبة للإجابة عن (كيف وقعت الأحداث وتحققت الإنجازات؟)، وفهم نسيج العوامل المباشرة وغير المباشرة. في المحصلة يسعى الكتاب إلى تعزيز نهج سرد وطني متجدد ويؤسس لوعي يلائم حاجات الشباب الأردني في القرن الحادي والعشرين.

يتكون الكتاب من ستة فصول؛ يتناول **الفصل الأول (جغرافية الأردنّ وذاكرته المكانية)** مقدمًا لمحة موجزة حول الأرض والطبيعة في الأردنّ، علاوة عن استعراض حقائق الجغرافيا السياسية الأردنية ودور الموقع الجغرافي في تأطير العديد من المؤثرات الخارجية، وكيف شكل نقمة ونعمة على الأردنّ المعاصر، ولا يهمل الفصل تراث الطبيعة في الأردنّ وقوة التنوّع البيئي، ويخلص إلى استعراض الثراء الحضاري للأرض الأردنية.

وقد خُصص **الفصل الثاني للهُوية الوطنية الأردنية**، ويتناول العناصر التاريخية والجغرافية والاجتماعية المكونة للهُوية الوطنية وتطورّها، والسمات الأساسية المعاصرة للهُوية الوطنية الأردنية، ويناقش الفصل القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية، وأبرزها: الاستمرارية والتجدد، والاعتدال، والوسطية، والوضوح الأخلاقي، والتسامح وغيرها من قيم رسخت في وعي الأردنيين ومؤسساتهم طوال قرن ونيف.

أما **الفصل الثالث؛ فيتناول تأسيس الدولة الأردنية** في نهاية الربع الأول من القرن العشرين منطلقًا من كون الدولة الأردنية جاءت امتدادًا للنهضة العربية الكبرى وتطلعاتها القومية، ويعرض هذا الفصل الأوضاع في شرق الأردنّ عشية قدوم الأمير عبدالله بن الحسين وظروف تأسيس إمارة شرق الأردنّ، وما واجهها من تحديات وصعوبات، ويبين بدايات تأسيس الإدارة العامة والمؤسسات وتطوّر الخدمات العامة، ودور الأحزاب الأردنية ونضال الأردنيين في مواجهة الاتفاقية الأردنية البريطانية.

ويتناول **الفصل الرابع (المملكة الأردنية الهاشمية الأولى والثانية والثالثة)** مسألتي الاستقلال والوحدة بين الضفتين وعهد الملك طلال بن عبدالله، وتتبع تطوّر الأحداث ومسيرة البناء في عهد الملك الحسين بن طلال، بدءًا بوصف البيئة السياسية والتحديات المحلية والإقليمية في بدايات عهد الملك الراحل، وأبرز التطوّرات السياسية والاستراتيجية والإنجازات التي تحققت في هذه المرحلة، مثل: تعريب قيادة الجيش العربي، وإنهاء المعاهدة البريطانية، والاتحاد العربي الهاشمي، والأردنّ والحروب العربية الإسرائيلية، ومعركة الكرامة وتداعياتها، وصولًا إلى فك الارتباط مع الضفة الغربية، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية. كما يتتبع الفصل تطوّر الإدارة الأردنية وبناء المؤسسات وتطوّر البنية التحتية والخدمات العامة، وتطوّر الحياة البرلمانية والديمقراطية في هذه المرحلة.

ويتناول **الفصل الخامس (المملكة الرابعة: الانتقال الكبير)** عهد الملك عبدالله الثاني والتطوّرات التي شهدها الأردنّ في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يبدأ الفصل باستعراض التحديات التي واجهها الأردنّ مع دخوله القرن الجديد، ويتتبع ملامح التطوّر السياسي والدستوري، والموقف الأردني حيال القضية الفلسطينية ومواجهة اليمين الإسرائيلي، والمملكة الرابعة والسياق العربي والدولي ومواجهة الإرهاب والتطرّف. كما يتناول الفصل الملامح الأساسية لعملية الانتقال الكبير التي شهدها الأردنّ المعاصر في المجالات كافة، وأبرزها: تطوّر القدرات الدفاعية الوطنية، وتطوّر الاقتصاد الأردني، والصدمات الكبيرة التي واجهها واستطاع تجاوزها، وتطوّر الخدمات العامة ونوعية الحياة.

أما **الفصل السادس** والأخير فقد خُصِّصَ لمناقشة ملامح النظام السياسي الأردني للإجابة عن سؤال الاستقرار والاستمرار اللذين يوصف بهما النظام السياسي الأردني. ويتم ذلك من خلال تتبع هياكل السلطات الدستورية وملامحها، والمؤسسات السياسية، مثل: المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للانتخاب، وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب السمات الأساسية للسلوك السياسي التاريخي للنظام السياسي الأردني.

إن هذا الكتاب ليس مجرد نص أكاديمي وحسب، بل هو دعوة للتأمل في الهُوية الوطنية الأردنية وكيفية تعزيزها في الحياة اليومية. ودعوة لطلبة وأساتذة الجامعات لإدارة نقاشات مُعمَّقة حول فهم الأردنّ المعاصر، من خلال استعراض الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية المتعددة لتطوّر بلادهم. يسعى الكتاب إلى تحفيز الطلبة للتفكير النقدي والانخراط في حوار مستمر حول ما يعنيه أن تكون أردنيًّا في عالم يتغيّر باستمرار.

ونحن إذ نُقدّم هذا الكتاب؛ نأمل أن ينال إعجاب الطلبة والكوادر التعليمية في الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي، ونعِد بأن نستمرّ في تطويره في ضوء ما يصلنا من ملاحظات سديدة.



الفصل الأول

جغرافيّة الأردنّ وذاكرته المكانيّة

تمهيد:

يتمتع الأردنّ بموقع جغرافيّ فريد، أسهم في توفير ميزات ومقوّمات لسكّانه وللدول والكيانات التي نشأت على أرضه، وبالمقابل فرض تحديات واجهتها تلك الكيانات التي وجدت على الأرض الأردنية التي نعرفها اليوم. وقد أسهمت جغرافيا الأردنّ في التأثير على ملامح الشخصية الحضارية للأردنّ، وعلى خصائص سكّانه واقتصاده وملامحه العمرانية.

ويتناول هـذا الفصل التعريف بأهمّ الأبعـاد الجغرافيّة للأردنّ، من خلال تحديد موقعه الجغرافيّ وحدوده السياسـيّة ومسـاحة رقعته الأرضيّة، ويسـتعرض أهميّة موقع الأردنّ الجيوسياسـيّ وسط إقليم يمتاز بالاضطراب وعدم الاسـتقرار، ويلقي الفصل الضّوء على الوحدات التضاريسيّة الأرضيّة في الأردنّ وآثارها في الإنسـان والعمران والنشـاطات الاقتصاديّـة. ويعرّف الفصل بأهمّ خصائص الأردنّ المناخيّة وانعكاسـاتها على خصائـص المكان، من حيث: الجفـاف، وتحدّي وفرة المياه، وتواضع غطائـه النباتيّ، والتنوّع الحيوي والطبيعي فيـه، وما تفرضه هذه الحقائق الجغرافيّة للأردنّ وسـماتها على سـكّانه من تحدّيات مرتبطة بوحداته الطبيعيّة وتضاريسـه وظروفه المناخيّة. ويُختتَم الفصل ببسـط ثراء الأردنّ الحضاريّ وعمقه التاريخيّ باستعراض مختصر لنماذج من المدن والمواقع الأردنية والحضارات التي تعاقبت عليها وآثارها.

أولًا: الموقع الجغرافيّ والحدود السياسيّة

يعبّـر الموقع الجغرافيّ لأيّ دولة عن طبيعة المكان الذي يتشـكّل داخل حدودها السياسـيّة، وما يعطيه من منح ومـوارد وخصائص إيجابيّة أو ما يفرضه من تحدّيات وانعكاسـات سلبيّة، إضافة إلى مدى إشـرافه على البحر ومناطق النفوذ وطبيعة جواره، وأهميّة ذلك من الناحية الجيوسياسيّة. والموقع الجغرافيّ من العناصر الأساسـيّة التي تحدّد أهميّة الدولة اسـتراتيجيًّا وخصائصها الطبيعيّة، وهو من مقوّمات الدولة الطبيعيّة وما يترتّب عليها من خصائص إيجابيّة أو سـلبيّة، كما يُعَدّ موقع الدولة الجغرافيّ صفة ثابتة، ولكنّ قيمته السياسـيّة والاستراتيجيّة عُرضة للتغيّر بتغيّر ظروف الدولة الاقتصاديّة والسياسيّة.

فلكيًّا، يقع الأردنّ بين دائرتي عرض (29° – 33°) شماليّ دائرة (خط) الاستواء، وبين خطّي طول (34° – 39°) شرقيّ خطّ غرينتش. ولهذا الموقع الفلكيّ تأثير مباشر في خصائص المناخ وما يرتبط بها من ظواهر أخرى، سيُشار إليها لاحقًا؛ فأقاليم العالم المناخيّة تتحدّد وفقًا للدوائر العرضيّة.

- أستنتج أهمية الموقع الفلكي للأردنّ.
- أناقش أثر الموقع الفلكي للأردنّ في خصائص المناخ فيه.

أمّا من الناحية الجغرافيّة، فالأردنّ يتوسّـط في موقعه الجغرافيّ دول المشـرق العربيّ، بين بقيّة دول بلاد الشام والعراق شمالًا ودول شبه الجزيرة العربيّة جنوبًا، كما يُعَدّ إشـرافه على خليج العقبة؛ ممرّه المائيّ الوحيد، نقطة اتّصال بين دول المشـرق العربـيّ والدول العربيّة الأفريقيّة؛ إذ تلتقي حدوده المائيّة على الجانب الشرقيّ لخليج العقبة مع حدود جمهوريّة مصر العربيّة على الخليج من الجانب الغربيّ، ومصر تمثّل بوّابة الدول العربيّة في الجناح الأفريقيّ ونقطة تماسّ لها مع الدول العربيّة في الجناح العربيّ الآسـيويّ؛ بل لن يكون من المبالغة القول إنّ موقع الأردنّ الجغرافيّ يُعَدّ موقعًا متوسـطًا لدول العالم كما تُظهر ذلك في خريطة العالم السياسيّة. ويلتقي بحدود بحريّة مع حدود جمهوريّة مصر البحريّة في خليج العقبة في الجزء الجنوبيّ الغربيّ من أراضيه (كما سبقت الإشارة إليه).



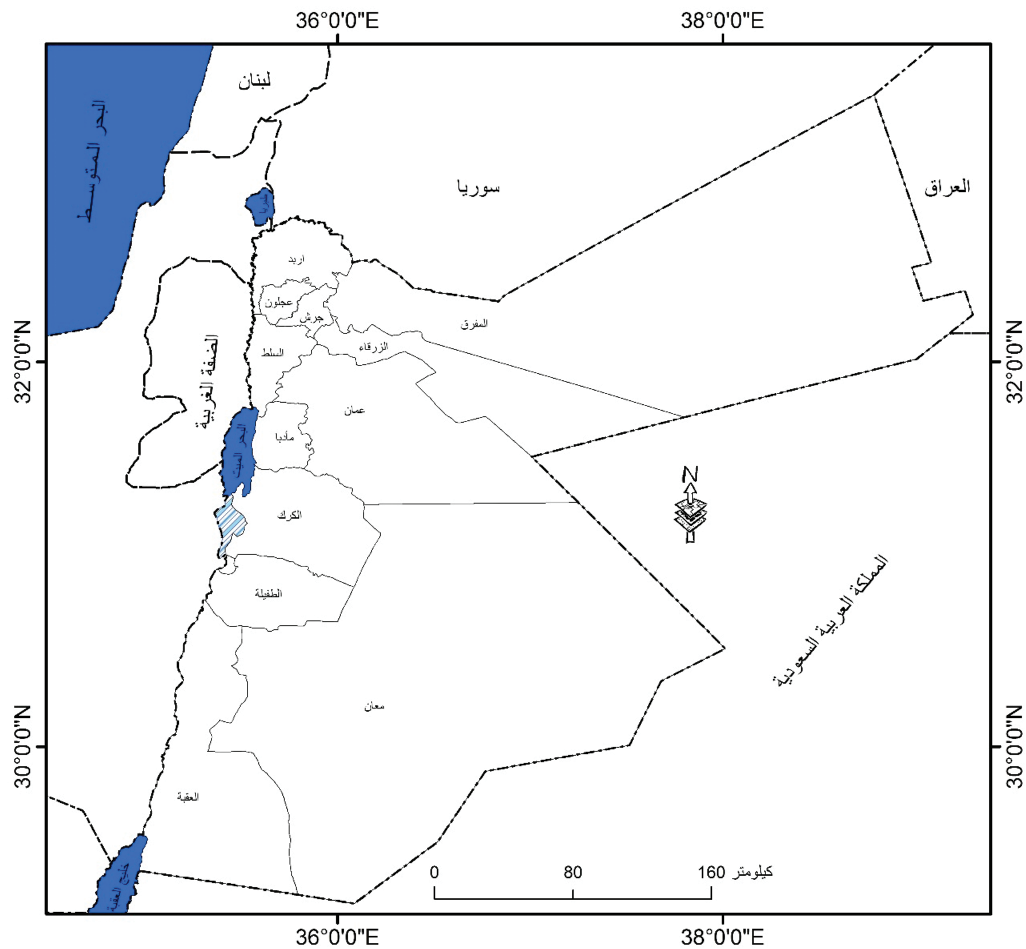
موقع المملكة الأردنية الهاشميّة الجغرافيّ.

ويـرث الأردنّ هذا الموقع الجغرافيّ المميّز وما له من أصالة أكسـبته أهميّة بالغة بوصفه حلقة وصل بين الأقطـار على مدى التاريخ، وهو موقع متوسّط يجعل الدّور المنوط بالأردنّ أكبر من حجمه الفعليّ ومن موارده؛ فقد كان –ولا يزال– حلقة وصل إقليميّة لتجارة العبور العربيّة.

طول الحدود الأردنية:

يتمتّع الأردنّ بنسـبة جوار عالية مع الدول العربية، ويبلغ طول الحدود الأردنية الحاليّة (1635) كيلومترًا، تتشارك فيها الأردنّ بـ (744) كيلومترًا مع المملكة العربيّة السعوديّة، وبـ (375) كيلومترًا مع الجمهورية العربيّة السوريّة، وبــ (181) كيلومترًا مع جمهوريّة العراق، وبـ (335) كيلومترًا مع فلسـطين التاريخيّـة؛ منها (97) كيلومترًا مع الضفة الغربيّة و (238) كيلومترًا مع الخط الأخضر 1948 (الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة)، كما يبلغ طول الحدود الأردنية البحريّة على خليج العقبة (26) كيلومترًا.

ويـؤدي طـول حـدود الأردنّ بالنسـبة إلـى مسـاحته إلـى زيـادة الأعبـاء الاقتصاديّـة اللازمـة لتوفيـر البنيـة التحتيّـة والخدمـات، مثـل: المـواصلات والكهربـاء والمـاء، واعتمـاد اسـتراتيجيّة خاصّـة فـي الدفـاع العسـكري وتكاليـف تأميـن الحـدود ضـدّ التهريـب والإدخـال غيـر المشـروع للسّـلع أو للمخـدّرات.



موقع الأردنّ الجغرافيّ وحدوده السياسيّة.

وتبلغ مســاحة الأردنّ (89,342)كم^2، وتُعَدّ بذلك دولة متوسطة المســاحة وفق التصنيف العالمي لمساحة الدول، ويحتل الأردنّ المرتبة الخامسة عشرة بين الدول العربية في المساحة. ولا شكّ في أنّ المساحة الكبيرة للدول تعطيها ميزات سياسيّة وعمقًا استراتيجيًّا واحتماليّة أكبر لوفرة الثروات والخامات المعدنيّة والموارد الأرضيّة، التي تسهم في قوة الدولة اقتصاديًّا وسياسيًّا، وهو ما لا يتمتع الأردنّ به.

ويمكن النظر إلى سياســة الأردنّ من منظور (سياسات الدول الصغيرة) من خلال عدة جوانب رئيسة؛ إذ يركّز الأردنّ على الأمان والبقاء من خلال عقد تحالفات قوية مع دول أكبر، مثل الولايات المتحدة ودول الخليج؛ لضمان الأمن والاســتقرار السياسي والاقتصادي في إقليم غير مستقرّ، ولا سيما مع محدودية موارده الاقتصادية. كما يعتمد الأردنّ بشــكل كبير على المساعدات الاقتصادية الدولية والاستثمارات الأجنبية لدعم اقتصاده، بالإضافــة إلى دوره بوصفه مركزًا تجاريًّا في المنطقة. ويتبع الأردنّ كذلك سياســة خارجية حذرة ومتوازنة؛ للحفاظ على علاقات جيدة مع الدول الغربية والعربية وتجنّب النزاعات الإقليمية. ويعتمد الأردنّ أيضًا على سياســات داخلية شــاملة لضمان الاســتقرار السياسي في ظل التنوّع الإثني والدينــي وقضايا اللاجئين؛ مما يضمن مشــاركة مختلف الفئات في الحياة السياســية والاجتماعية. وأخيرًا، يُظهــر الأردنّ مرونة في التعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية، مما يمكّنه من التكيّف مع التغيرات السريعة في البيئة السياسية والاقتصادية.

قضية للنقاش:

يفرض شكل الأردنّ وطول حدوده السياسية وصِغَر مساحته أعباءً اقتصادية وأمنية متعددة، ويفرض بعض القيود على سياساته الداخلية والخارجية، أحدّد بعض هذه الآثار.

ثانيًا: الجغرافيا السياسية للأردنّ (نعمة أم نقمة)

يمكن النظر إلى الموقع الجغرافي للأردنّ إيجابيًّا من خلال عدة جوانب؛ فهو يتوسط ثلاث قارات (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا)، مما يجعله مركزًا استراتيجيًّا للنقل والتجارة الإقليمية والدولية، وهذا بدوره يعزز اقتصاده ويزيد الاستثمارات الأجنبية فيه، كما يتيح له دورًا فاعلًا في الشؤون السياسية والدبلوماسية في الشرق الأوسط؛ بفضل علاقاته الجيدة مع العديد من الدول العربية والغربية. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك الأردنّ موارد طبيعية مهمة مثل الفوسفات والبوتاس، التي يُعَدّ الأردنّ من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لها على مستوى العالم.

يُعَدّ الفوسفات من الموارد الاستراتيجية الرئيسة في الأردنّ، حيث يمتلك البلد احتياطيات تقدَّر بحوالي (1.5) مليار طن. يتم استخراج حوالي (7) ملايين طن من الفوسفات سنويًّا، مما يجعله من أكبر المنتجين عالميًّا. تُعَدّ الفوسفات مصدرًا رئيسًا للصادرات الأردنية إلى أسواق عالمية متعددة، مثل: الهند، والصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي؛ مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، وتشغيل العمالة، وتحفيز الاستثمارات في الصناعات التحويلية المرتبطة بالفوسفات، مثل: صناعة الأسمدة، والمواد الكيميائية.

كما يضم الأردنّ العديد من المواقع السياحية المهمة، مثل: البحر الميت، والبترا، والمواقع الأثرية في جرش وعمان وأم قيس، والقصور الصحراوية، وأم الجمال، وعجلون، وقلعة الكرك، التي خلّفتها الحضارات السابقة التي تعاقبت على الأرض الأردنية، وتُعَدّ وجهة سياحية عالمية؛ مما يعزز قطاع السياحة الأردني. ويمنح التنوّع الطبيعي والجغرافي للأردنّ فرصة لتنمية قطاعات متعددة، مثل: السياحة، والزراعة، والطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية.

إحصائيات سياحية: بلغ عدد المنشآت السياحية في الأردنّ لعام 2023 نحو (3320) منشأة، ويعمل في القطاع السياحي أكثر من (54) ألف عامل، وبلغ حجم الدخل السياحي أكثر من (3.5) مليارات دينار أردني، واستقبل الأردنّ أكثر من (3.6) ملايين سائح دولي عام 2023.

ومن ناحية أخرى، تنبئ خريطة الأردنّ السياسيّة عن مشكلة كبرى، وهي: مواجهته المباشرة مع الكيان المحتلّ للأراضي الفلسطينيّة بأطول حدود لدولة عربيّة مع هذا الكيان. وفي ضوء الوزن العسكريّ غير المتكافئ بين الأردنّ بتحدياته الاقتصاديّة من جهة ودولة الكيان المدعومة اقتصاديًّا وعسكريًّا وسياسيًّا من الدول الغربيّة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيّة والمملكة المتحدة ومعظم الدول الأوروبيّة من جهة ثانية، فقد تحمّل الأردنّ نفقات دفاع تفوق طاقته بأكثر من نصف الإنفاق العام لعقود؛ الأمر

الـذي انعكـس سـلبًا علـى خطـط التنميـة الاقتصاديّـة التـي تحتـاج إليهـا الدولـة. ولأهميـة موقـع الأردنّ الجيوسياسـيّ ومواجهتـه المباشـرة مـع دولـة الكيـان ورعايتـه المقدسـات الإسلاميّـة والمسـيحيّة فـي القـدس وتحمّلـه أعبـاء اسـتضافة اللاجئيـن عبـر تاريـخ النضـال العربـي الإسـرائيلي كان لزامًـا علـى الـدول العربيّـة دعمـه اقتصاديًّـا وماديًّـا، بوصـف ذلـك نوعًـا مـن الواجـب القومـي.

ويشـكّل الأردنّ بهذا الموقع الاسـتراتيجي أهميّة كبرى في منطقة الشرق الأوسط، من خلال القرب الجغرافي من الصّراع العربي الإسرائيلي، وما يسـمّى بدول الطوق، والأحداث في العراق وسـوريّة. وتنعكس المتغيّرات والتحوّلات الاسـتراتيجيّة والأزمات الإقليميّة والدوليّة التي تؤثّر في المنطقة بصورة مباشـرة على موقع الأردنّ الجيوسياسي، كما تؤثّر في رسم سياساته الداخليّة والخارجيّة بالتوازي مع الموروث الثقيل من القضايا والملفّات التاريخيّة والحضاريّة المصاحبة لها منذ القدم، وفي أولوياتها القضيّة الفلسطينيّة.

التحدي	الحلول المقترحة
• اشـتراك الأردنّ بأطول حـدود لدولة عربية مـع الكيان المحتـلّ للأراضي الفلسطينيّة.	

وقد أسهم وقوع الأردنّ في منطقة مضطربة ومتأزمة في دفعه فاتورة أمنيّة وكلفة باهظة الثمن؛ فعلى حدوده الشماليّة الأزمة السوريّة والحرب الدائرة هناك منذ عام 2011م، وتحمّله الأعباء الاقتصاديّة والاجتماعيّة المترتّبة على اسـتضافة اللاجئين السـوريين بحكم الحدود والقرب الجغرافي، أما من الغرب فأطول حدود مع كيان محتلّ لا تزال تشغله الجغرافيا من زاوية الهيمنة والتوسّع والضّم واحتلال الأراضي.

وتُعَدّ تركيبة الأردنّ الديموغرافيّة إحدى المقوّمات التي فرضتها الجغرافيا السياسـيّة على الأردنّ، فقد أدّت العديد من حركات الهجرة من الأردنّ وإليه وعبره دورًا رئيسًا في تشكيل هيكل الدولة الديموغرافي والاقتصادي والسياسي. ويعزى ذلك إلى وجود الأردنّ في تقاطع طرق بين منطقتين من مناطق عدم الاسـتقرار والنزاعات الطويلة؛ مما جعله وجهة للعديد من موجات الهجرة القسريّة من فلسطين ولبنان والعراق وأخيرًا من سوريّة. فقـد تأثّر الأردنّ بحكم موقعـه الجغرافي بكلّ الحروب التي خاضها العرب مع إسـرائيل، والحرب الأهليّة في لبنـان، والغزو العراقي للكويت، والحرب الأميركيّة على العراق، وتداعيات الربيع العربي التي أدّت بمجملها إلى حصول موجات تهجير كبيرة للاجئين إلى الأردنّ.

وقد عملت الجغرافيا السياسـيّة الأردنية على خَلْق علاقة عضويّة مع المسـألة الفلسـطينيّة، وجعلت منها جزءًا من حـزام الأمن العربي المواجه لإسرائيل، ثم لفتت إليها أنظار الدول الكبرى، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهذا الأمر جعلها طرفًا في أيّ مشروع لتسوية القضيّة الفلسـطينيّة وحلّ الصّراع العربي الإسرائيلي. وعليه؛ فإنّ واقع الجغرافيا الأردنية جعل الأردن دولة مواجهة، وهذا يفاقم تحدياته الأمنيّة؛ إذ يُلاحَظ اتّسام سياسات الأردنّ الأمنيّة مع جيرانه بالاعتدال والتوازن.

ومما لا شـكّ فيه أنّ الموقع من الأرض المحتلّة ومن القضيّة الفلسـطينيّة ومشـكلة اللاجئين والتحديات الاقتصاديّة تفرض قيودًا على القرارات السياسيّة التي يتّخذها الأردنّ؛ فالقرارات التي تتّخذها دولة كالأردنّ في ظلّ واقع جيوسياسيّ مضطرب وحالة دفاع عسكريّ دائم وواقع ديموغرافيّ داخليّ يفرض تحدّياته الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة ليست مكافئة لقرارات تتّخذها دولة تبعد آلاف الأميال عن المواجهة المباشرة مع الكيان المحتلّ ولا تعاني الواقع السياسيّ والديموغرافيّ والاقتصاديّ المشار إليه.

ومن المبادئ المستقرّة في الجغرافيّة السياسيّة وعلم الجيوبولتيك مبادئ راتزل التي تفيد بأن (الدولة كائن عضويّ حيّ ينبغي أن يستمرّ نموّه لتُكتَب له الحياة، فإذا تعثّر النموّ وتوقّف كان معنى ذلك تدهورُ الدولة وفناؤها). وهي مبادئ تتشبّث بها دولة الكيان الصهيوني.

علم الجيوبوليتك (Geopolitics): هو العلم الذي يدرس تأثير الجغرافيا (الطبيعية والبشـرية) على السياسة والعلاقات الدولية. يركّز هذا العلم على كيفية تأثير الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمســاحات الأرضية والبحرية، والعوامل الديموغرافية، والمناخ، والتضاريس على القرارات السياسية والاســتراتيجية للدول. ويُعَدّ علم الجيوبوليتك أداة مهمة لفهم الديناميكيات السياسية الدولية والصراعات والتعاون بين الدول، وتحليلها.

أشرنا في ما سبق إلى حقيقة جغرافيّة أفصحت عنها خريطة الأردنّ السياسيّة باعتباره دولة شبه قاريّة؛ بطول مفرط لحدوده البريّة (1635) كيلومترًا، وما يقابلها من (26) كيلومترًا فقط كحدود بحريّة على خليج العقبة المفتوح على البحر الأحمر. ورغم القصر الواضح في طول الحدود البحريّة فقد أدّت وتؤدي دورًا حيويًّا في الاقتصاد الأردني واقتصاد بعض الدول المجاورة، وقد ازدادت تلك الأهميّة لخليج العقبة بوصفه المنفذ البحريّ الوحيد بعد احتلال فلسطين التي كان الأردنّ يستخدم فيها موانئ يافا وحيفا دون حواجز أو رسوم. وبعد الاعتماد على الترانزيت عبر الأراضي السوريّة واللبنانيّة باستخدام موانئها لمدّة من الزمن قبل حدوث بعض الخلافات السياسيّة، جرى توسيع الميناء وتطوير ثغر الأردنّ الوحيد المطلّ على المياه المفتوحة على فترات متباينة لتلبية زيادة الطلب على الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت.

ومن الناحية الجيوسياسيّة، لخليج العقبة دور مهمّ في الجغرافيا السياسيّة بين دول مصر والسعوديّة والأردنّ والكيان الإسرائيلي المحتل للأراضي الفلسطينية؛ لقربه من حقول النفط العربيّة، ووجود مضائق تيران التي أعطته أهميّة استراتيجيّة؛ لأنّ السيطرة على هذه الممرات يؤثّر في حركة المرور في هذا الخليج، وقد برزت تلك الأهميّة من خلال الصّراع العربيّ الإسرائيلي. ويُبدي محلّلون تخوّفًا كبيرًا من إقدام إسرائيل على شقّ قناة مائيّة جديدة (قناة بن غوريون) تربط ميناء أشدود على البحر المتوسّط بميناء إيلات على خليج العقبة، وتستطيع السفن التي ستستخدم هذه القناة (إن جرى إنشاؤها) التحرّك بحرّيّة عبر هذه المياه الدوليّة، وهو ما يمثّل خطرًا بالغًا على قناة السويس المصريّة التي ستفقد جزءًا كبيرًا من عملائها وإيراداتها، خاصّة في ظلّ ما يُشاع عن ميزات ستتفوّق فيها القناة الجديدة (المحتملة) على قناة السويس، من مثل احتوائها على ممرّين مائيّين بدلًا من ممرّ واحد، كما في قناة السويس. ويسهم في ذلك التخوّف، تغيّر تبعيّة جزر تيران وصنافير من جمهوريّة مصر العربيّة إلى المملكة العربيّة السعوديّة، وفقًا لاتفاقيّة تعيين الحدود البحريّة المشتركة بين البلدين في نيسان 2016، التي جعلت هذه المياه أو جزءًا كبيرًا منها مياهًا دوليّة تسمح بالملاحة الحرّة دون تدخّل أيّ طرف.

وختامًا، كان لعناصر الأردنّ الجيوسياسيّة دور في الانزلاق في منطقة متوتّرة بسبب الأزمات العديدة التي شهدتها بعض دول الجوار، التي كان لها تداعيات مباشرة وغير مباشرة على أمن الأردنّ ومصالحه واستقراره الداخلي، بدءًا بالصّراع العربيّ الإسرائيلي، ومرورًا باحتلال العراق، وانتهاءً بالأزمة السوريّة القائمة حتى الآن؛ فقد مكّنت الجغرافيا الأردنّ تاريخيًّا من أداء أدوار إقليميّة مهمّة،

على الرّغم من مساحته الصغيرة وإمكاناته المتواضعة وموارده الطبيعيّة المحدودة، بل وفرضت أدوارًا رئيسة على صانعي القرار السياسي. وقد أثبت النظام الأردني قدرته على التفاعل مع الضغوط المحليّة والعربيّة والدوليّة ولو نسبيًّا، واستيعاب المطالب والاستجابة لبعضها، والمحافظة على بقاء الدولة الأردنية ثابتة وقويّة تحت قيادة الأسرة الهاشميّة. ويلخص الجدول الآتي بعضًا من إيجابيات وسلبيات الموقع الجيوسياسي للأردنّ؛ إذ يمكن النظر إلى الموقع كنعمة أو نقمة.

الجدول (1): بعض القضايا الإيجابية والسلبية المرتبطة بالموقع الجيوسياسي للأردنّ.

الجانب	الإيجابيات	السلبيات
الموقع الاستراتيجي	• جسرٌ بين آسيا وأفريقيا وأوروبا: مركز للتجارة والتبادل الثقافي. • الوصول إلى البحر الأحمر: يسهّل طرق التجارة البحرية.	• عرضة للصراعات الإقليمية وعدم الاستقرار. • الاعتماد الكبير على التعاون الإقليمي لأجل طرق التجارة والاستقرار الاقتصادي.
الاستقرار السياسي	• استقرار نسبي في منطقة متقلّبة. • شريك موثوق إقليميًّا ودوليًّا.	• الضغط للحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والعالمية المتصارعة. • تحديات داخلية ناتجة عن الضغوط الاقتصادية وتدفّق اللاجئين.
العلاقات الدبلوماسية	• علاقات سلمية مع معظم الدول المجاورة.	• علاقات متوتّرة مع بعض الجيران تؤثر في التجارة والأمن.
الفرص الاقتصادية	• جذب الاستثمارات الأجنبية بفضل الاستقرار. • إمكانيات سياحية بفضل المواقع التاريخية والثقافية.	• محدودية الموارد الطبيعية، مما يتطلب الاعتماد على الواردات. • تحديات اقتصادية ناتجة عن عدم الاستقرار السياسي في الدول المجاورة.
الأمن	• جهاز أمني قوي. • المشاركة الفاعلة في مبادرات حفظ السلام والأمن الإقليمي.	• تهديدات من الجماعات المتطرّفة والصراعات الإقليمية. • تكاليف أمنية مرتفعة تشكل عبئًا على الموارد الوطنية؛ بسبب الوقوع في إقليم غير مستقر وبسبب طول الحدود.
الدور الإنساني	• استضافة عدد كبير من اللاجئين، مما يُظهر دورًا إنسانيًّا كبيرًا.	• الضغط على الموارد والبنية التحتية نتيجة تدفّق اللاجئين.
الثقافة والتاريخ	• تراث ثقافي غني وأهمية تاريخية.	• خطر تعرّض المواقع الثقافية والتاريخية للصراعات الإقليمية.

قضية للنقاش:

موقع الأردنّ الاستراتيجي وأثره في رسم سياساته الداخلية والخارجية.

ثالثًا: أشكال سطح الأرض (التضاريس)

بداية، تتألّف كلمة (الأردنّ) جوردان (Jordan) من (جور) و(دان)، وهما الرافدان الشماليان لنهر الأردنّ، وبمرور الزمن أصبحت تُلفَظ (أوردان) و(أردنّ). وقـد أطلق العرب على هذه المنطقة اسـم (الأردنّ)، وهي كلمة تعني: (الشـدّة والغلبة). والاسـم الإغريقـي للأردنّ هو (يوردانيم) (Jordanem) و(جوردن) (Jordan)، ومعناها: المنحدر أو السـحيق. وهذه المعاني تشـير إلى طبيعة المنطقة من الناحية الجغرافية؛ إذ تتّسـم طبيعتها بالوعورة وشدّة انحداراتها، كما سيرد تفصيله.

يُعَدّ الأردنّ من الناحية الطبيعية– بالرغم من مسـاحته الصغيرة نسبيًّا– لوحة فسيفسائيّة تعكس تنوّعًا جيولوجيًّا وتضاريسيًّا ومناخيًّا؛ وما يرتبط بها من تنوّع حيوي ونباتي، يكاد يكون متطابقًا على هيئة أقاليم متمايزة تأخذ شـكلًا شـريطيًّا من الشـمال إلى الجنوب؛ تتبلور من خلالها شخصيات إقليميّة للأردنّ، وتتجسّـد هذه الشخصيات الإقليمية تضاريسيًّا في ثلاثة أقاليم طبيعية رئيسـة، تبدأ بتصدّع غوري (الأخدود الأردني) يمثّل الجزء الغربي من الأراضي الأردنية، ويمتدّ على شكل شريط ضيّق من مصبّ نهر اليرموك في نهر الأردنّ شمالًا إلى رأس خليج العقبة جنوبًا لمسافة تقدّر بنحـو (370) كيلومترًا؛ ليضمّ بذلك أراضي غور الأردنّ والبحر الميت ووادي عربة، ويتراوح منسـوب منطقـة الأخدود ما بين (437) مترًا دون مستوى سطح البحر عند شاطئ البحر الميّت إلى منسوب (220) مترًا فوق مستوى سطح البحر في منتصف وادي عربة.

وإلى الشـرق من الأخدود الغوري في الأردنّ تقع سلسـلة من المرتفعات الجبلية التي تمتدّ من الشمال إلى الجنوب أيضًا، وتنحدر منها إلى الغور أودية مائيّة دائمة الجريان أو أودية تفيض بمائها وقت المطر، أسـهمت في تعقيد الطبوغرافيا وتشوّهها بفعل النحت المائي العنيف الذي ينحدر إلى الغور من جبال تربو ارتفاعاتها على (700) متر في الشـمال إلى أكثر من (1700) متر في الجنوب. وتطلّ سلسلة المرتفعات الجبليّة الأردنية شرقًا على إقليم صحراوي يمتدّ إلى ما وراء حدود الأردنّ الشرقيّة والجنوبيّة يمثّل الصّحراء الأردنية، التي تشكّل نحو (80%) من مساحة الأردنّ.

١. الأخدود الأردني:

يمثّـل الأخـدود الأردني (Jordan Rift Valley) في غرب الأردنّ جزءًا من الصدع الآسـيوي –الأفريقي الذي يمتـدّ بطول يزيد على (6000) كيلومتر من بحر إيجة في تركيا شـمالًا إلى سـواحل موزنبيق جنوبًا. ويمتدّ وادي الأردنّ بطول (370) كيلومترًا (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) من الشمال إلى الجنوب، ويأخذ شكلًا إهليجيًّا؛ إذ يتّسع عرضه على خطّ عرض أريحا إلى نحو (35) كيلومترًا ويضيق عند نهايته شمالًا إلى نحو سبعة كيلومترات، وفي الجنوب شمال العقبة يضيق لنحو خمسة كيلومترات فقط.

وقد تباينت وجهات نظر الباحثين في أسباب نشأة هذه الحفرة الصدعيّة، ما بين قائل بنظريّة الحركة العموديّة التي تفسّر نشأة الأغوار بوجود مجموعة من الصدوع المتوازية لغور الأردنّ في اتجاه شـمال – جنوب، أدى كلّ صدع منها إلى عمليّة خفض صغيرة ومتدرّجة بحيث تؤدي مجموعة هذه الصدوع على جانبي الانهدام إلى ما يُعرَف جيولوجيًّا باسم الأغوار، وما بين من يرى صحّة نظريّة الحركة الأفقيّة التي تقوم على أساس تحرّك جزء من الأرض أفقيًّا بالنسـبة إلى جزء آخر ثابت، وما يحدث نتيجة لذلك من إزاحة جانبية بين نقطتين بينهما مسـافة أفقيّة كانتا في الأصل نقطة واحدة.

وهــذه الحركة تكون على طول الصّدع إلى الأمــام أو الخلف، وتبعًا لهذه النظريّة فإنّ الأردنّ قد تحرّك هو وجزيرة العرب وســوريّة والعراق نحو الشــمال والشمال الشرقي بالنسبة إلى سيناء وفلسطين ولبنان وغرب سورية مسافة تقارب (107) كيلومترات، بمعنى أنّ الصفيحة العربيّة الآسيويّة قد تحرّكت شمالًا بالنسبة إلى صفيحة شبه جزيرة سيناء مخلّفة هذا الصّدع الغوريّ؛ وهي النظريّة الأكثر قَبولًا بين أوساط الجيولوجيين.

وبالرّغم من تشــابه السّــمات الجغرافيّة العامة لأراضي الأخدود الأردني تظهر فيه ثلاثة أقاليم فرعيّة متمايزة؛ تتألّف من وادي الأردنّ في الشمال، وحوض البحر الميّت في الوســط، ووادي عربة في الجنوب، ففي الشمال يقع وادي الأردنّ وهي المنطقة التي يجري فيها نهر الأردنّ، الممتدّة من نقطة التقاء نهر الأردنّ باليرموك إلى البحر الميّت والمعروفة محليًّا باســم غور الأردنّ، ويمتدّ نهــر الأردنّ لنحو (97) كيلومترًا، ويتكوّن من ثلاثة روافد، هي: بانياس من ســوريا، واللدان من شــمالي فلســطين، وحاصباني من لبنان، ويتغذى من بحيرة طبريا ونهرَيِ اليرموك والزرقاء والأودية الجانبيّة على طول ضفّتي النهر. ويبدأ الجريان من بحيرة طبريا عند منسوب (212–) مترًا، ليصبّ في البحر الميّت عند منسوب (437–) مترًا (دون مستوى سطح البحر).

وتُقسَــم منطقة وادي الأردنّ إلى ثلاث مناطق تضاريســيّة متمايزة تأخذ شكل امتداد طوليّ من الشــمال إلى الجنوب؛ فإلى الشرق من مجرى نهر الأردنّ يقع سهله الفيضي، المســمّى (منطقة الزور)، ويبلغ اتّساعه نحو اثنين كيلومتر، وتكثر تعرّجات النهر في هذه المنطقة. ويلي السّهل الفيضيّ لنهر الأردنّ (الزور) من الشــرق منطقة تســمّى (الكتار)، وهي منطقة من الأراضي الرديئة مكوّنة من تلال جيريّة بارتفاع يصل إلى (60) مترًا فوق مســتوى النهر، ولا تصلح للزراعة، وتمتاز بانحدارها، وخلوّها من النباتات نتيجة لوعورة سطحها، وارتفاع نسبة الملوحة فيها. أما الشكل الأرضيّ الثالث في وادي الأردنّ فهو ســهل الغور، الذي يمتدّ من الشّــمال إلى الجنوب، وينحصر بين المرتفعات الجبليّة لوادي الأردنّ شرقًا والكَتار غربًا. ويتكوّن ســهل الغور من تربة خصبة نقلتها المياه الجارية من المرتفعات الجبليّة الشــرقيّة. ويُعَدّ ســهل الغور مصدرًا رئيسًا للمنتجات الزراعيّة في الأردنّ مــن الخضار والحمضيــات؛ ما يجعله ســلّة غذاء الأردنّ. ويمتاز الغــور بالدفء نظرًا إلى انخفاض منسوبه عن مستوى سطح البحر؛ ما يجعله صالحًا للزراعة خلال فصل الشــتاء؛ مما يزيد من أهميته الاقتصاديّــة للأردنّ. وتُعَدّ الزراعــة في الغور زراعــة مرويّــة بالمياه التي تُجلَب من نهــر اليرموك عبر قناة الملك عبدالله (قناة الغور الشــرقيّة سابقًا)، وغيرها من مصادر المياه، مثل ســدّ الملــك طلال المقام على نهر الزرقاء.



الأغوار الشمالية.

قضية للنقاش:

الأهميــة الاقتصادية للزراعة في غور الأردنّ ودوره في تحقيق الأمن الغذائــي للأردنّ، وتوفير فرص العمل، ودور الصادرات الزراعية في تحسين الميزان التجاري.

أما حوض البحر الميّت فيمثّل الشــكل الأرضيّ الثاني في الأخدود الأردني، وهو أخفض بقعة في العالم، ويمتدّ من الشّــمال إلى الجنوب بطول (75) كيلومترًا وعرض يتراوح بين (10 – 16) كيلومترًا. ويمتاز البحر الميّت بملوحته العالية التي تُعَدّ الأشــدّ في العالم؛ إذ تزيد على (30%) عند الســطح. ويتعرّض منسوبه إلى الانخفاض باستمرار نتيجة عوامل طبيعيّة تتمثّل في تذبذب كميات الأمطار وانخفاضها من عام لآخر وارتفاع درجة التّبخّر نتيجة الحرارة المرتفعة، وإلى عوامل بشــريّة تتمثّل في إقامة العديد من السّدود على الأودية النهريّة المفضية إليه وإنشاء قناة الملك عبدالله في الأردنّ، وإلى تحويل الكيان الإسرائيليّ مياه نهر الأردنّ للأراضي المحتلّة.

للبحر الميت أهمية كبيرة في الســياحة، ويُعَدّ من أهم مقوّمات الســياحة العلاجية في الأردنّ؛ إذ يســتقبل أكثر من مليون سائح من الأجانب والمحليين ســنويًّا، الذين يقصدونه للاســتجمام والتمتّع بخواصّ مياهه العلاجية، وأقيمت على شــاطئه العديد من الفنادق بسعة تزيد على (3000) غرفة فندقية. ويســتضيف البحر الميت العديد من الفعاليات والمؤتمرات الدوليــة، بما في ذلك المنتدى الاقتصادي العالمي. وتُعَدّ هذه الفعاليات عاملًا مهمًّا لجذب الزوار من مختلف أنحاء العالم.



البحر الميت.

ويمثّل وادي عربة الشــكل الأرضيّ الثالث للأخدود الأردني، الذي يمتدّ من جنوب البحر الميّت شــمالًا إلى خليج العقبة جنوبًا. وهو منطقة تمتدّ لنحو (170) كيلومترًا بين مرتفعات الشّــراة في الأردنّ شــرقًا وهضبة النّقب غربًا، وفيه اتجاهان للانحــدار؛ حيث يبدأ من ارتفاع (437) مترًا دون مســتوى البحر عن البحر الميّت إلى ارتفاع (220) مترًا فوق مستوى سطح البحر في منتصفه، ثمّ يعود للانخفاض تدريجيًّا حتى يصل إلى منسوب البحر عند شــاطئ خليج العقبة. وقد كانت هنالك مشروعات مقترحة لإنشاء قناة البحرين (الأحمر – الميّت) لرفع منسوب مياه البحر الميّت التي تتراجع باســتمرار، بضخّ (100) مليون متر مكعّب من المياه ســنويًّا، وإقامة محطّة لتحلية المياه، إضافة إلى مشــاريع زراعيّة وسياحيّة على طول المنطقة، لكنّ هذا المشروع واجه تحدّيات ماليّة وسياسيّة وبيئيّة.

قضية للنقاش:

يتعرّض منســوب البحر الميت للانخفاض سنويًّا. أحلّل أسباب انخفاض منسوب البحر الميت، وانعكاساتها البيئية والاقتصادية على الأردنّ، والحلول المقترحة.



وادي عربة.

- **أفكّر**: كيف يمكن التغلّب على التحديات التي تواجه مشروع قناة البحرين؟

2. المرتفعات الجبليّة:

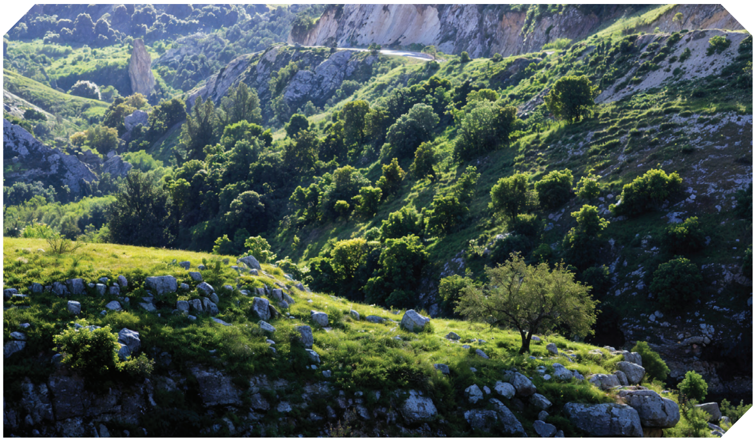
تمثّل المرتفعات الجبليّة (Highlands) الإقليم التضاريسيّ الثاني في الأردنّ، وتتكوّن من مجموعة من الهضاب تتخلّلها السلاسل والقِمم والقباب الجبليّة. وتمتدّ هذه المرتفعات من نهر اليرموك شمالًا إلى الحدود الأردنية السعوديّة جنوبًا، بمحاذاة منطقة الأغوار الأردنية شرقًا، ويبلغ متوسط ارتفاعها نحو (1200) مترًا فوق مستوى سطح البحر. تنحدر هذه المرتفعات الجبليّة تدريجيًّا نحو الشرق لتتصل بالهضبة الصّحراويّة، في حين أنّ الجزء الأعظم منها ينحدر بشدّة نحو وادي الأردنّ في الغرب. ويمكن القول إنّ المرتفعات الجبليّة هي الشكل الأرضيّ الأكثر أهميّة في الأردنّ، رغم أنّ مساحتها لا تزيد على (12%) من مساحة المملكة؛ فمن الناحية الطبيعيّة تمتاز بارتفاع معدّلات أمطارها، واعتدال درجات الحرارة فيها، واحتوائها على تربة خصبة صالحة للزراعة (خاصّة المطريّة أو البعليّة) إلى جانب الغابات المنتشرة فيها؛ لذا تُعَدّ من أهمّ المناطق الزراعيّة، كما تضمّ معظم المدن والمناطق السكنيّة في الأردنّ، فهي مناطق جاذبة للسكّان ومعظم النشاطات الاقتصاديّة.

وتضمّ تلك المرتفعات من الشمال إلى الجنوب جبال عجلون، وجبال البلقاء، وجبال مؤاب، وجبال الشّراة. أما جبال عجلون فتمتدّ من نهر اليرموك شمالاً إلى نهر الزرقاء جنوبًا بطول (60) كيلومترًا، ويبلغ متوسط ارتفاعها نحو (850) مترًا فوق مستوى سطح البحر. ويتباين سطحها بين هضاب سهليّة يبلغ ارتفاعها ما بين (400 – 600) متر في الشمال، كسهول إربد، وبين جبال عجلون التي يصل ارتفاعها إلى نحو (1200) متر، وتمتاز بانحدارها الشديد، وتقطعها بعض الأودية المائيّة، منها: وادي الشلالة، ووادي العرب، ووادي اليابس، ووادي زقلاب، ووادي كفرنجة.



مرتفعات عجلون.

وإلى الجنوب من جبال عجلون تقع جبال البلقاء التي تمتدّ بين نهر الزرقاء شمالًا ووادي حسبان جنوبًا بطول (40) كيلومترًا، ويصل أقصى ارتفاع لها إلى (1113) مترًا في منطقه زي شمال مدينة السلط. وتمتاز هذه الجبال بوجود عدد من السهول، مثل: سهل البقعة، وسهل عمّان، وأهم الأودية فيها: وادي ارميمين، ووادي شعيب، ووادي الكفرين.



وادي شعيب في محافظة البلقاء.

وفي وسط الأردنّ تمتدّ جبال مؤاب من وادي حسبان شمالًا إلى وادي الحسا جنوبًا بطول (90) كيلومترًا، وهي هضبة يتراوح معدّل ارتفاعها ما بين (750) مترًا في الجزء الشمالي و(1305) أمتار في الجزء الجنوبي، أمّا الأجزاء الوسطى منها فينبسط فيها سطح الأرض؛ حيث تتشكل السهول وتقوم عليها القرى والمدن المحيطة بالأراضي الزراعيّة، ومن أهمّ معالمها: وادي الموجب الذي يصبّ في البحر الميّت، والذي يمثّل ظاهرة جيومورفولوجيّة فريدة ناجمة عن اختلاف مناسيب حوض الوادي، ويمثّل وجهة سياحيّة لعشاق سياحة المغامرة.



محمية الموجب.

وأخيرًا، تمتدّ جبال الشّراة بين وادي الحسا شمالًا ورأس النقب جنوبًا بطول (105) كيلومترات، وهي أكثر جبال الأردنّ ارتفاعًا، وتنحدر مرتفعات الشّراة بشدّة نحو وادي عربة في الغرب، وأشهر قِمم جبالها جبل مبرك بارتفاع (1734) مترًا، وجبل هارون بارتفاع (1336)مترًا في الجنوب الغربي من البترا، وتوجد قمّة جبل رمّ بارتفاع (1754)مترًا في هضبة حسمى بمنطقة معان، ويعدّ جبل أمّ الدامي أعلى قمّة جبليّة في الأردنّ بارتفاع (1854)مترًا عن مستوى سطح البحر على الحدود الأردنية السعوديّة.



وادي رمّ.

تشــكّل سلســلة المرتفعات الجبلية في الأردنّ عنصرًا حيويًّا في النسيج الاقتصادي والبيئي والثقافي للبلاد. وتُعَدّ هذه المناطق مصدرًا رئيسًا للمياه العذبة، إذ تســهم في تزويد الأودية والأنهار بالمياه الجوفية والمطرية اللازمة للزراعة والاستخدام البشري. وتتميز المرتفعات بتضاريسها المناسبة والتربة الخصبة، مما يجعلها موطنًا لزراعة الفواكه والخضروات، وتســهم في توفير مصادر غذائية مهمة للسكّان. وتُعَدّ وجهة سياحية مميزة بفضل مناظرها الطبيعية الخلابة والمواقع الأثرية المهمة مثل جرش وعجلون، مما يجذب السياح ويعزّز من قطاع السياحة في الأردنّ. وتؤدي دورًا أساسيًّا فــي الحفاظ على التنوّع البيولوجي والبيئي في البلاد، فهي تُعَـدّ موطنًا للكثير من النباتات والحيوانات البرية المهدَّدة بالانقراض. وأخيرًا، تحتضن المرتفعات الجبلية مجتمعات محلية ذات ثقافات وتقاليد متنوّعة، مما يسهم في إثراء الهُوية الثقافية للأردنّ والحفاظ على التراث الثقافي للبلاد.

للمرتفعات الجبلية في الأردنّ أهمية اقتصادية زراعية وســياحية كبيرة، كما أن لها دورًا في الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي والتنوّع الحيوي النباتي والحيواني.

3. البادية والصّحراء الأردنية:



الحَرّة الأردنية.

تقع هضبــة البادية والصّحراء الشــرقيّة فــي الأردنّ إلى الشــرق من المرتفعات الجبليّة في الأردنّ، وتشكّل نحو (80%) من مســاحة الأردنّ، وتُعَدّ جزءًا من بادية الشام، ويصل متوســط ارتفاعها إلى نحو (550) مترًا، مع وجود بعض السّلاســل الجبليّة في الأجزاء الجنوبيّــة الغربيّة، وبخاصّة جنوبي معان. ويمكن تقسيم البادية أو الصّحراء الأردنية تبعًا إلــى خصائصها الطبيعيّة المتمايزة إلى: بادية الحَرّة، وبادية الحماد، وبادية حســمى. أما الحَرّة الأردنية أو الصّحــراء الســوداء (Black Desert) كما تسـمّى فتشــكّل جزءًا من الحَرّة العربيّة التي تمتدّ من غرب ســوريّة وشــمال شرق الأردنّ إلى مدينة الجوف الســعوديّة، وتقدّر مساحتها في الأردنّ بنحو (11000)كم^2، وهي سلسلة من الطّفوح البركانيّة المتعاقبة التي تشكّلت بين عصر الميوسين وعصر الهولوسين، التي تمتدّ على شكل غطاء هضبيّ كثيف خصوصًا في منطقة الصفاوي، ويعود أحدث هذه التدفّقات إلى ما قبل (4000) ســنة، كما تنتشــر فيها الجبال البركانيّة التي ترتفع لأكثر من (1025)مترًا، مثل: جبل قعيس، وتل رماح، وجبل الآرتين.

أما بادية الحماد فتمتدّ من رأس النّقب جنوبًا إلى الحدود الأردنية العراقيّة في الشمال الشرقي، وتقسمها منطقة الحَرّة إلى قسمين، وهي امتداد لبادية الشــام. وتغطي بادية الحماد معظم الصّحراء الأردنية، وتعرف بأرض الصّوان أو المرتصفــات الصّحراويّة، وهي تحتوي على العديد من القيعان، التي من أهمّها قاع الجفر، وتتميّز بقلّة الغطاء النباتي، وبوجود طبقة كلســيّة ووجود غطاء حصويّ على الســطح، كما تتميّز باستواء سطحها الشديد نتيجة عمليات النّحت.

وأخيرًا، تمتدّ بادية حسمى من رأس النقب جنوبًا إلى الحدود السعوديّة في الشرق والجنوب الشرقي، وهي هضبة تتكوّن من صخور الحجر الرمليّ التي تعرّضت للعوامل التكتونيّة. ولبادية حســمى أهميّة سياحيّة خاصّة في الأردنّ؛ لانتشار الكثبان الرمليّة، خصوصًا وادي رمّ، وتظهر فيها الأنماط

الجيومورفولوجيّة المختلفة من الأعمدة والهضاب والتلال المخروطيّة، كما تنتشر فيها عدّة منخفضات أو قيعان، مثل: قاع الديسي، وقاع أبو صوانة، ويوجد فيها أعلى جبلين في الأردنّ، هما: جبل أمّ الدامي بارتفاع (1854) مترًا، وجبل رمّ بارتفاع (1754) مترًا عن مستوى سطح البحر.



صحراء رمّ.

ويتّضح من العرض السابق لأشكال سطح الأرض في الأردنّ جوانب متعدّدة تمثّل ملامح من شخصيّة الأردنّ الجغرافيّة، بعضها إيجابيّ والآخر ذو أبعاد سلبيّة؛ فالتغاير والتنوّع في أشكال سطح الأرض يجعل منها فسيفساء طبيعيّة يمكن استغلالها من الناحية السياحيّة؛ فعبر السّير من الغرب إلى الشرق لمسافات قصيرة يتغيّر الارتفاع من (437) مترًا دون مستوى سطح البحر لأكثر من (1700) مترًا فوق سطح البحر، وتتغيّر معه درجات الحرارة والأمطار والغطاء النباتي والسكّاني. غير أنّ الحقائق السابقة تشير إلى تواضع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة؛ مما يفرض تحدّيًا غذائيًّا أمام الأعداد المتزايدة من السكّان، ولا سيّما مع تراجع وفرة المياه، كما تتدنّى نسبة الغابات إلى ما دون (1%) من مساحة المملكة، وهي آخذة بالتراجع أيضًا تبعًا لتغيّر الظروف المناخيّة بزيادة الجفاف وقلّة الأمطار وآثار تعامل بعض السكّان مع البيئة على نحو سلبي؛ مما يعرّض التوازن البيئي إلى خلل. وتتّسع مساحة الصّحراء لتقارب نحو (80%) من مساحة المملكة، مع ما تفرضه الصّحراء من ظروف حياة قاسية تحول دون تركّز السكّان بأعداد كبيرة، باستثناء بعض البدو والقرى النائية؛ لعدم ملاءمة ظروف المناخ المناسبة للسكن أو الزراعة.

قضية للنقاش:

تحديات التنمية المستدامة في البادية الأردنية: بين تحقيق تنمية اقتصادية وتعزيز الاستدامة البيئية. أناقش كيفية تطوير البادية الأردنية من خلال تعزيز مشاريع الطاقة المتجددة والاستثمارات السياحية.

يشير ابن خلدون إلى أنّ (البقاع تؤثّر في الطباع)، فكلّما كانت البقعة من الأرض نديّة مزهرة أثّرت في طبع ساكنيها بالرّقّة، والعكس صحيح، ويرى في نظريّته أنّ الطبيعة والبيئة المحيطة تؤثّران في تكوين الشخصيّة والطّباع، ويَعُدّ أنّ للعوامل البيئية، مثل المناخ والطبيعة الجغرافيّة، دورًا في تشكيل الهُوية الاجتماعيّة والثقافيّة للأفراد والمجتمعات في تلك المناطق، كما يشير إلى أنّ الأشخاص الذين يعيشون في مناطق مختلفة يطوّرون سمات مميّزة استنادًا إلى محيطهم الجغرافي والمناخ السائد لديهم والموارد المتاحة، وتشير هذه الفكرة إلى أنّ البيئة تسهم في تكوين تماسك اجتماعيّ مشترك أو تضامن مجموعة؛ مما يؤثّر في شخصيّة المجتمع الجماعيّة. وتسلّط وجهة النظر هذه الضّوء على الترابط بين الجغرافيا والمناخ والثقافة في التأثير في سلوك الإنسان وديناميات المجتمع على مرّ الزمن.

وعلى نحو عام، تؤثّر بيئة الأردنّ ومناخه في شخصيات سكّانه بشكل عميق؛ إذ تنعكس التحدّيات والفرص المتاحة في البيئة المحيطة على تشكيل قيمهم وطباعهم وسلوكهم اليومي. وتأثير البيئة والمناخ في شخصية سكّان الأردنّ وطباعه يعكس التأثير العميق للظروف الطبيعيّة في حياة الناس وطريقة تفكيرهم وسلوكهم. ويمتلك الأردنّ مجموعة متنوّعة من المناخات والبيئات، بدءًا من البيئة الصّحراويّة في البادية إلى المناطق الجبليّة الوعرة في جبال عجلون والبلقاء والشّراه وغيرها من المرتفعات الجبليّة، والبحر الميّت الجافّ، وصولًا إلى الأراضي الزراعيّة الخصبة في وادي الأردنّ.

ففي البادية الأردنية؛ حيث يتوفّر القليل من المياه والموارد الطبيعيّة، تشكّل ظروف الحياة التحدّي الرئيس، وينعكس ذلك في شخصيّة السكّان؛ حيث يتمتعون بصفات الصّبر والإبداع في التعامل مع الظروف القاسية، كما يشجّع الاعتماد على الموارد المحدودة على التكافل والتعاون في مجتمعات البادية.

أما في المناطق الجبليّة، فتوفّر البيئة المختلفة فرصًا أكبر للزراعة وتربية الماشية، وتؤثّر الطبيعة الوعرة والمناخ البارد في شخصيّة السكّان هنالك؛ حيث يظهرون صفات الصّلابة والتحمّل، مع التركيز على قيم العائلة والمجتمع. وفي المناطق الزراعيّة ووادي الأردنّ؛ حيث توجد المياه والتربة الخصبة بشكل أكبر، يتّسم السكّان بالتسامح والاستقرار، مع التركيز على الزراعة والتجارة بوصفهما وسيلتَي عيش.

قضية للنقاش:

أثر البيئات الأردنية المختلفة في حياة سكّانها وسلوكاتهم وثقافتهم وطبيعة اقتصادهم.

رابعًا: خصائص المناخ

يُعَدّ المناخ من العناصر الجغرافيّة المهمّة في أيّ دولة؛ إذ يؤثّر في الغطاء النباتي والحيوي والتربة وموارد المياه، كما يؤثّر في الأنشطة الاقتصاديّة من زراعة وسياحة، وفي درجة نشاط الإنسان وراحته التي تؤثّر بدورها في إنتاجيّته الاقتصاديّة على نحو عام. ويتّصف مناخ الأردنّ عمومًا بأنّه حارّ جافّ صيفًا ومعتدل رطب شتاءً. ويتأثّر مناخ الأردنّ بموقعه الفلكي؛ الذي يجعله جزءًا من المناطق المداريّة في الصّيف وجزءًا من المناطق المعتدلة في الشتاء؛ مما يُعَدّ سببًا لتذبذب الأحوال الجويّة من فصل إلى آخر ومن سنة إلى أخرى.

كما يتأثّر مناخ الأردنّ بموقعه بالنسبة إلى المياه واليابسة؛ حيث يقع الأردنّ على هامش مناخ البحر المتوسط الأكثر تأثيرًا في مناخ الأردنّ؛ نتيجة لعدم وجود سواحل مباشرة للأردنّ مع البحر المتوسط، وباستثناء منطقة الأغوار تقلّ كميات الأمطار كلّما اتّجهنا من الغرب نحو الشرق للبعد عن المسطّحات المائيّة والوقوع في منطقة ظلّ المطر، كما تقلّ كميات الأمطار كلّما اتّجهنا من الشمال نحو الجنوب للبعد عن مسار المنخفضات الجويّة القادمة من البحر المتوسط.

وتُعَدّ التضاريس أيضًا من أكثر العوامل تأثيرًا في مناخ الأردنّ؛ حيث تتطابق حدود الأقاليم المناخية مع الأقاليم التضاريسيّة؛ فتزداد الأمطار وتقلّ درجات الحرارة مع الارتفاع. وعليه، فقد أفرز تباين التضاريس تباينًا في الأقاليم المناخيّة؛ فيسود مناخ البحر المتوسط الذي يتّصف بالجفاف صيفًا والرطوبة شتاءً في قِمم المرتفعات الجبليّة الأردنية، ويسود المناخ المداريّ الجافّ المتّصف بقلّة أمطاره وارتفاع درجات الحرارة في منطقة وادي الأردنّ، كما يسود مناخ الاستبس الدافئ الذي يُعَدّ مناخًا شبه رطب في المنطقة الانتقاليّة بين المرتفعات الجبليّة والمنطقة الصّحراويّة، ويمثّل

السفوح الشرقيّة للمرتفعات الجبليّة في الأردنّ، وأخيرًا يسود المناخ الصّحراويّ الحارّ الجافّ في منطقة البادية الأردنية. ومن الخصائص المناخيّة التي هي محلّ الدّرس: أشكال الهطل كالأمطار والثلوج، ودرجات الحرارة، والرياح، والصقيع، والنّدى.

وتُعَدّ الأمطار من أهمّ الخصائص المناخيّة التي تُدرَس لأهميّتها بوصفها مصدرًا رئيسًا للمياه تعتمد عليه الزراعة البعليّة والزراعة المرويّة عبر ما تختزنه السدود من مياه، وهي مصدر لمياه الشرب وتغذية مخزون المياه الجوفي. ويتراوح معدّل سقوط الأمطار في الأردنّ بين أقل من (100) ملم سنويًّا في البادية (التي تشكّل نحو (80%) من مساحة المملكة)، كما تتلقّى (91%) من مساحة المملكة أمطارًا تقلّ عن (200) ملم سنويًّا، ويتلقّى نحو (6%) من المساحة أمطارًا تُقدَّر بـ(200 – 350) ملم سنويًّا، ونحو (1.5%) بين (500–350) ملم سنويًّا، وتقلّ مساحة المناطق التي تتلقّى أمطارًا بما يفوق (500) ملم من الأمطار سنويًّا عن (1٪) في المرتفعات الجبليّة. وتأتي معظم الأمطار في الأردنّ نتيجة للمنخفضات الجويّة في فصل الشتاء. ورغم الكميّة الكبيرة التي تسقط من الأمطار سنويًّا على الأراضي الأردنية، التي تقدّر بنحو (6000 – 9000) مليون متر مكعّب في السنة، فإنّ نسبة الفاقد بالتبخّر منها تقدّر بنحو (92%)، و(5%) تغذي المخزون الجوفي، و(3%) تذهب كجريان سطحي. والملاحظ أنّ الأمطار في الأردنّ تتناقص من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب.

وتُعَدّ الثلوج ظاهرة نادرة الحدوث في الأردنّ، تحدث نتيجة التعرّض لجبهات قطبيّة في الشتاء، ويتركّز معظمها في شهري كانون الثاني وشباط، ويندر تساقطها في فصلي الربيع والخريف؛ حيث يقتصر هطلها على المرتفعات الجبليّة العالية، مثل: مرتفعات عجلون والشّراة، التي تعدّ من أكثر المناطق عرضة لسقوطها.

أما درجات الحرارة فتتباين في الأردنّ حسب الموقع والارتفاع عن مستوى سطح البحر؛ فهي ترتفع عمومًا بالاتجاه نحو الجنوب والشرق، وتتراوح معدّلاتها بين (25) درجة مئويّة في الأغوار و(19) درجة في المناطق الصّحراويّة و(16) درجة مئويّة في المرتفعات الجبليّة، وتصل أعلى معدّلاتها في شهري تموز وآب، وتتناقص إلى أدنى مستوياتها في شهر كانون الثاني.

وبالنسبة إلى الرّياح، يتعرّض الأردنّ إلى نوعين منها، هما: الرّياح الغربيّة أو الجنوبيّة الغربيّة التي تسود في معظم مناطق الأردنّ، باستثناء وادي الأردنّ، وهي رياح ماطرة في الشتاء، ترافق المنخفضات الجويّة التي تتحرّك من الغرب إلى الشرق، ويرافقها كتل هوائيّة قطبيّة باردة في فصل الشتاء. والرّياح الشماليّة والشماليّة الغربيّة، التي تهبّ من مراكز الضغط الجويّ المرتفع فوق هضاب أرمينيا والأناضول، وهي رياح باردة جافّة شتاءً، وتسود الرّياح الشماليّة في وادي الأردنّ طوال العام.

ويحدث الصقيع في الأردنّ من نهاية تشرين الثاني حتى بداية شهر نيسان، ويُعَدّ شهرا كانون الثاني وشباط من أكثر الشهور عرضة له، ويقلّ احتماله في فصلي الربيع والخريف. وللصقيع آثار سلبيّة في المزروعات، كما يسهم في حدوث العديد من حوادث المرور التي تسفر عن آثار اقتصاديّة وبشريّة.

أما النّدى، فيتكوّن في ساعات الصّباح الباكرة؛ حيث تنخفض درجة حرارة الهواء الملامس لسطح الأرض دون نقطة النّدى، وهي درجة الإشباع. وتحدث ظاهرة النّدى بشكل خاصّ في فصل الصيف، وهو يُعَدّ مصدرًا للرّطوبة، ومفيدًا للمزروعات؛ حيث يساعد في استقرار توازنها المائي، ومن أكثر المناطق التي يحدث فيها النّدى المناطق الجبليّة الشماليّة، مثل: عجلون، وإربد.

تعرض الخصائص المناخيّة سالفة الذّكر صورة قاتمة لواقع مائيّ صعب في الدولة؛ حيث يُعَدّ الأردنّ ثاني أكثر بلدان العالم فقرًا في مصادر المياه، ويعود ذلك لظروف طبيعيّة وتاريخيّة وسياسيّة، وتقلّ حصّة الفرد من المياه المتجدّدة في الأردنّ عن (61) م^3 سنويًّا، وهي أقلّ بكثير من المعدّل العالميّ لفقر المياه المدقع الذي يبلغ (500) م^3 سنويًّا؛ الأمر الذي يدلّ على نقص شديد في المياه بالمملكة. وتصل المياه عبر الشّبكات إلى نحو (94%) من السكّان، بينما تصل خدمات الصّرف الصحيّ إلى (66%) منهم.

وقد تفاقمت مشكلة المياه في الأردنّ في العقود الأخيرة نتيجة لمجموعة من العوامل، أبرزها الزيادة السكّانيّة بفعل اللجوء والهجرات القسريّة؛ إذ زاد عدد السكّان إثر ذلك بنسبة (30%) تقريبًا، ووصل عدد اللاجئين السوريين عام 2023 إلى نحو (1.4) مليون نسمة، وأدّت هذه الزيادة المضطردة إلى رفع نسبة الطلب على المياه في المملكة إلى (21%)، وفي مناطق الشّمال التي تستضيف العدد الأكبر من اللاجئين إلى أكثر من (40%)؛ الأمر الذي قلّص حصّة الفرد في تلك المناطق إلى نحو (68) لترًا في اليوم، خاصّة في عجلون وجرش، يضاف إلى ما سبق انحباس الأمطار في غالبيّة مواسم الشتاء كنتيجة للتغير المناخي، وانعدام الموارد المائيّة، وعدم توفّر الإمكانات الماديّة للتنقيب عن المياه الجوفيّة، فضلًا عن الضّخّ الجائر لبعض مصادر المياه، وسوء حالة الشبكة المائيّة التي تتسبّب في هدر نسبة كبيرة من المياه.

ومن الجدير ذكره هنا أنّ موقع الأردنّ الجغرافيّ يُلقي بظلاله على استقرار البلاد المائيّ التي تتقاسم حدودًا مع فلسطين، يسيطر عليها الاحتلال الإسرائيلي، وما يفرضه ذلك من مضايقات تتمثّل في ابتلاع إسرائيل للمياه المشتركة، وصولًا إلى تهديد حصّته من المياه في أقصى الحدود الشماليّة الغربيّة؛ حيث حوض نهر اليرموك المشترك مع سوريّة. كما تعثّرت مشاريع المياه الاستراتيجيّة الإقليميّة التي وعدت بها اتفاقيّة السلام الأردنية – الإسرائيلية، وأهمّها مشروع ناقل البحرين.

واستجابة لتحدي المياه، فقد تحملت الدولة الأردنية تكاليف ماليّة كبيرة خلال العقود الأخيرة، تمثّلت في بعض مشاريع المياه، من مثل مشروع ناقل الديسي الذي بدأ العمل به عام 2009، ومشروع مياه الزارة – ماعين لتزويد العاصمة بمياه الشرب، وجرّ مياه وادي العرب إلى إربد، وزيادة عدد السدود على الأودية المائيّة ورفع طاقتها الاستيعابيّة، وغيرها.

قضية للنقاش:

يعاني الأردنّ من شح في المياه ويُعَدّ من أفقر الدول مائيًّا؛ مما يؤثر في الأمن المائي والتنمية الاقتصادية. أقترح حلولًا مناسبة للحد من مشكلة شحّ المياه والتكيّف معها في الأردنّ.

خامسًا: التنوّع البيئي والمحميات الطبيعية في الأردنّ

يُعَدّ الأردنّ، على الرغم من مساحته الصغيرة نسبيًّا، موطنًا لتنوّع بيئي وحيوي ونباتي غني يعكس تباين المناخ والتضاريس في المنطقة. ويمتد هذا التنوّع من الغابات الكثيفة في الشمال، إلى الصحاري الواسعة في الشرق والجنوب، والسهول الخصبة في الغرب، وصولًا إلى الشواطئ الساحلية في خليج العقبة.

وتتوافر في الأردنّ مجموعة واسعة من النباتات التي تشمل الغابات، والأشجار المثمرة، والنباتات الصحراوية، والتي تتكيّف مع البيئات المختلفة وتســهم في تشكيل نظام بيئي متوازن. بالإضافة إلى ذلك، يُعَدّ الأردنّ محطة رئيســة للطيور المهاجرة وموطنًا للعديد من الحيوانات البرية النادرة. وتســهم هذه التنوّعات البيئية والحيوية في تعزيز الأهمية البيئية والاقتصادية للبلاد. ويُعَدّ الأردنّ، بفضل تنوّعه البيئي والطبيعي، نموذجًا فريدًا في المنطقة للتنوّع البيولوجي، الذي يستلزم جهودًا خاصة لحماية البيئة والمحافظة على مكوّناتها.

وينمو النبات الطبيعي تلقائيًّا في البيئة؛ نتيجة لتفاعل عناصر النظام البيئي المختلفة خصوصًا التربة والمناخ، ولا دخل للإنســان في وجوده، لكن قد يكون للإنسان دور في استمرار وجوده بالمحافظة عليه عن طريق المحافظة على المراعي والغابات وترشيد استخدامها. ويُعَدّ المناخ أهم العناصر الطبيعية المؤثرة في النبات الطبيعي؛ فلو نظرنا إلى خارطة توزيع النبات الطبيعي في الأردنّ فإن أول ما يســترعي النظر فيها أن نطاقات النبات تمتد على شكل نطاقات طولية من الشمال إلى الجنوب، وهذا يتطابق مع نطاقات الأقاليم المناخية –سابقة الذكر–. ولا غرابة في ذلك؛ فالمناخ يلخص أهم عنصرَين يؤثران في حياة النبات الطبيعي ألا وهما: الحرارة، والرطوبة، وكلاهما قد أخذا شكل نطاقات طولية ممتدة من الشمال إلى الجنوب. وتشمل الأقاليم النباتية في الأردنّ، ما يأتي:

- **إقليم نباتات البحر المتوســط:** يمتد هذا الإقليم من شمال المناطق الجبلية شــمالًا وحتى رأس النقب في النهاية الجنوبية لجبال الشراة جنوبًا، وتنطبق حدود هذا الإقليم النباتي مع حدود إقليم البحر المتوســط المناخي، إذ لا تقل كمية الأمطار الســنوية عن (300) ملم. ويمكن ملاحظة ثلاثة نطاقات ضمن هذا الإقليم، تشــمل: المناطق الأكثر ارتفاعًا في شــمال المملكة التي يســودها البلوط والصنوبر الحلبي، وفي المناطق الجنوبية تســود أشجار العرعر الفينيقي، وفي أطراف هذا الإقليم حيث الارتفاعات الأقل والأمطار الأقل، تسود نباتات حوض البحر المتوسط غير الشجرية مثل السويد والشيح والقبا وغيرها.

- **الإقليم الإيراني التوراني:** ويحيط هذا الإقليم بنباتات البحر المتوســط الجبلية، ويقع بين خطّي المطر المتساوي (200 – 299) ملم، وبذلك فهو يسود ضمن إقليم مناخ الاستبس، وتسوده حشائش الاستبس، مثل: الشيح، والشوفان البري، والرتم، والشنان.

- **إقليم الصحراء العربية:** ويحيط هذا الإقليم النباتي بالإقليم الإيراني – التوراني باتجاه الشرق، ويغطي معظم مساحة المملكة، ويقع ضمن المناطــق التي لا تتجاوز أمطارها (100) ملم؛ لذا فهو منطقة عجز مائي على مدار العام، ويتّســم بغطــاء نباتي فقير؛ إذ تتركّز معظم نباتاته في بطون الأودية الصحراوية، مثل: وادي اليتم، ووادي السرحان، ووادي راجل. ومن أهم نباتاته: الشيح، وحشائش الاستبس، والقطف الملحي، والطرفه، والشنان، والغضى.

- **الإقليم الســوداني:** ويبدأ من دير علا في وادي الأردنّ شــمالًا ويمتد جنوبًا عبر الأغوار الوســطى والجنوبية ووادي عربة إلى وادي رمّ. وهو أيضًا إقليم عجز مائي طوال العام، ولا تتجاوز أمطاره الســنوية (100) ملم. وأهم نباتاته: النباتات الملحية كالطرفاء والقطيف الملحي، بالإضافة إلى النباتات المدارية (الســنط، والغضى، والصمغ، والحنظل، والحيصبان)، كما يشــمل النباتــات الطلحية، والصخرية، ونباتات الكثبان الرملية.

وتشــمل الغابات في الأردنّ مناطق مثل غابات عجلون وجرش في الشمال، حيث تنمو أشجار السنديان والبلوط والأرز. وتعدّ هذه الغابات ملاذًا للعديد من الحيوانات البرية، مثل: الغزلان، والأرانب البرية، والطيور الجارحة. وتمتد السهول في الأردنّ على مناطق واسعة مثل: سهول حوران، وسهول مأدبا، وهي مناطق زراعية خصبة. هذه السهول تدعم زراعة القمح والشعير والزيتون، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل: العنب، والتين.

وتغطي الصحاري –كما سبقت الإشارة إليه– جزءًا كبيرًا من مساحة الأردنّ، وتعدّ الصحراء والبادية الأردنية موطنًا لأنواع مختلفة من النباتات الصحراوية والحيوانات، مثل: الزواحف، والطيور المهاجرة. وتعدّ منطقة خليج العقبة كذلك من أهم المواقع البيئية في الأردنّ، حيث توفر الشعاب المرجانية في البحر الأحمر بيئة غنية بالتنوّع البيولوجي. وتدعم هذه المنطقة حياة بحرية متنوّعة تشمل الأسماك الملوّنة والشعاب المرجانية والدلافين.

أما الحياة البرية في الأردنّ فتتنوّع بشكل كبير، حيث يمكن العثور على أنواع مختلفة من الثدييات والطيور والزواحف. ومن بين الحيوانات البرية في الأردنّ يوجد النمر العربي، والوعل النوبي، والغزال الجبلي. كما يُعَدّ الأردنّ محطة مهمة للطيور المهاجرة بين أوروبا وأفريقيا.

ويسعى الأردنّ جاهدًا لحماية تنوّعه البيئي عن طريق إنشاء المحميات الطبيعية وتطبيق قوانين صارمة لحماية البيئة، وتلعب هذه المحميات دورًا حيويًّا في الحفاظ على الأنواع المهدَّدة بالانقراض وتعزيز السياحة البيئية، وتجعل من الأردنّ نموذجًا فريدًا في مجال حماية البيئة والحفاظ على التنوّع البيولوجي في المنطقة. وقد شهدت المحميات الطبيعية التي تديرها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة توسعًا كبيرًا، إذ قامت الجمعية بتحديث شبكة المحميات الوطنية، وتم تحويل ما نسبته (2.5٪) من الأراضي الأردنية إلى محميات.

ويوجد في المملكة (12) محمية طبيعية تتمتّع كلّ منها بميزات وجماليات تجعل منها مقصدًا سياحيًّا للزوّار من داخل الأردنّ وخارجه؛ منها خمس محميات أنشئت بعد عام 1999، هي: محمية غابات دبين في محافظة جرش (2004)، ومحمية غابات اليرموك في محافظة إربد (2010)، ومحمية فيفا الطبيعية في الأغوار الجنوبية بمحافظة الكرك، وهي موطن لشجر الآراك وبعض أنواع الأسماك النادرة (2011)، ومحمية برقع الطبيعية التي تقع في البادية الشمالية الشرقية ضمن حدود محافظة المفرق وتعدّ من أكبر المحميات في الأردنّ (2018)، ومحمية الضاحك الطبيعية في البادية الشمالية الشرقية (2018).

وقد أصبحت المحميات الطبيعية التي يزورها أكثر من مليون زائر سنويًّا، عناصر اقتصادية مستدامة، ووفرت الآلاف من فرص العمل، وأسهمت بدخل سنوي مباشر للمجتمعات المحلية بحوالي (5.5) ملايين دينار، بالإضافة إلى ما تتيحه من برامج لحماية الطبيعة والسياحة البيئية تشكّل نموذجًا على المستوى الدولي في هذا المجال.

وفي عام 2004 أُسِّس مرصد طيور العقبة، وهو محطة لرصد أنواع الطيور المهاجرة التي تعبُر الأردنّ خلال هجرتها بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها. وفي عام 2011 أُعلِن عن إدراج منطقة وادي رمّ ضمن قائمة التراث العالمي التي ترعاها منظمة اليونسكو، وفي عام 2018 أُعلن عن وضع محمية غابات عجلون ومحمية الأزرق المائية ضمن (القائمة الخضراء) للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، الذي يُعَدّ الإعلان الرسمي لأفضل المناطق المحمية إدارة على مستوى العالم. وفي عام 2022 أعلن عن فوز محمية الأزرق المائية بوصفها واحدة من أفضل (100) موقع مستدام في العالم. وفي عام 2011 أُدرجت محميّتا الموجب وضانا ضمن شبكة اليونسكو لمحميات الإنسان والمحيط الحيوي، وكانت محمية عجلون قد فازت بجائزة فورد الدولية لعام 2005 عن مشروع إطلاق الأيل الأسمر في المحمية.

وفي عام 2020، وجّه الملك الحكومة إلى تأسيس أول محمية بحرية وطنية، للحفاظ على استدامة التنوّع الحيوي والمرجان الفريد في خليج العقبة. وتمتد المحمية على طول سبعة كيلومترات، وتسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم المبادرات العلمية والبيئية الريادية لاغتنام مقوّمات خليج العقبة ضمن بيئة البحر الأحمر، ونشرها لمنفعة الأهداف المحلية والدولية، وخاصة مساعدة المناطق البحرية المهددة بمخاطر تغيّر المناخ.

وفي مواجهة التغيّر المناخي، أصدر الأردنّ عددًا من التشريعات أبرزها: قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017، والقانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020، إلى جانب حزمة من التشريعات تشمل 16 نظامًا لحماية البيئة في مختلف المجالات. وانضم الأردنّ إلى 10 اتفاقيات وبروتوكولات دَولية في مجال حماية البيئة.

وأصدرت وزارة البيئة الخطة الوطنية للنمو الأخضر بوصفها خارطة طريق للتحوّل التدريجي نحو النمو الأخضر، وركّزت الخطة على ستة قطاعات، هي: الطاقة، والمياه، والنفايات، والزراعة، والسياحة، والنقل. وبُنيت الخطة على دراسة تعتمد تحليل الكلف والمنافع للمشاريع المقترحة وعددها (24) مشروعًا بواقع أربعة مشاريع لكل قطاع.

ومن أبرز المشاريع البيئية التي نُفّذت: إعادة تأهيل سيل الزرقاء عام 2020، وإطلاق مبادرة المتنزّهات البيئية الريادية في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى تنفيذ سلسلة من المشاريع في مجالات مراقبة نوعية الهواء ونوعية المياه وإدارة النفايات الصُّلبة وإدارة المواد الخطرة.

سادسًا: الثراء الحضاريّ وذاكرة المكان

ليس الأردنّ وليد القرن العشرين، بل هو وطن قديم اسمًا وجغرافيا وتاريخًا وسكّانا وهُوية وطنيّة وثقافيّة وكيانًا وطنيًّا ممتدًّا منذ آلاف السنين مهما تعدّدت عناوينه السياسيّة. ولئن تغيّرت تسميات المناطق الأردنية عبر التاريخ فإنّ الثابت أنّ الأرض الأردنية كانت وحدة واحدة من النواحي الطبيعيّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وبالضرورة التاريخيّة والثقافيّة والكيان الوطنيّ رغم تغيّر الكيانات السياسيّة وتبدّلها.

وعلى أرض الأردنّ تعاقبت حضارات وممالك متعددة، منها: الأدوميون، والمؤابيون، والأموريون، والعمونيون، والعرب الأنباط، والرومان، والبيزنطيون، ثم الدول الإسلامية المتعاقبة من الأمويين إلى العباسيين، ثم الغزو الصليبي والأيوبيون، إلى عهد الدولة العثمانية. وقد تركت هذه الحضارات آثارها التي تعدّ اليوم شاهدة عليها، وما خلّفته من إنجازات ومظاهر إيجابية ومعالم عمرانية أو ما تركته من آثار سلبية على البيئة الطبيعية وإخلال بالنظام البيئي، من قطع للغابات والمساهمة في انجراف التربة والتصحّر وتراجع الموارد المائية.

- أفسّر: أدّى الموقع الجغرافي للأردن دورًا في تنوّع الحضارات التي مرّت على الأردنّ وتعدّدها عبر التاريخ.

وبناءً على ما سلف، يمثّل الأردنّ اليوم لوحة من الآثار والعجائب القديمة والكنوز الثقافيّة والمناظر الصّحراويّة والمدن الحديثة، ويضيف كلّ موقع فيه طبقة إلى الوعي الجماعي وتشكيلًا لسرد يمتدّ عبر القرون. وتمثّل ذاكرة المكان في الأردنّ نسيجًا غنيًّا يتكوّن من خيوط حضاراته القديمة، وعجائبه الأثريّة، وتضاريسه الطبيعيّة؛ من البترا المنحوتة في الصّخور الورديّة جنوبًا إلى آثار الرومان في جرش وعمّان والقلاع والقصور الصّحراويّة، يروي كلّ موقع منها قصّة للشعوب التي عاشت في هذه الأرض وتركت وراءها إرثًا مستمرًّا حتى اليوم. وسكّان الأردنّ أو زوّارها يستلهمون عمق ذاكرتها المكانيّة وثراءها وهم يستكشفون كنوزها الأثريّة أو يتأمّلون جمالها الطبيعي.

الخلاصة:

يتميز الأردنّ بموقع جغرافي فريد يُعَدّ حلقة وصل بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، وقد منح هذا الموقع ميزات ومقوّمات لسكّانه وللدول والكيانات التي نشأت على أرضه، وبالمقابل فرض تحديات واجهتها تلك الكيانات التي تواجدت على الأرض الأردنية التي نعرفها اليوم. يشترك الأردنّ كدولة شبه قارية بحدود طويلة مع كل من السعودية والعراق وسوريا والضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبمنفذ بحري صغير على خليج العقبة يشترك فيه بحدود بحرية مع مصر. والناظر في خريطة الأردنّ السياسية يدرك موقع الأردنّ الجغرافي وأهميته الاستراتيجية وما يفرضه الموقع من تحديات أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية تكيّف الأردنّ معها، ولكنها أثّرت وتؤثّر في قراراته السياسية الداخلية والخارجية أو ميزات اقتصادية وتجارية استغلها.

ينقسم الأردنّ إلى ثلاثة أقاليم جغرافية تضاريسية طبيعية، تتمايز بشكل طولي من الشمال إلى الجنوب، وهي من الغرب: وادي الأردنّ الذي يضم غور الأردنّ وسلة غذائه والبحر الميت ووادي عربة، والمرتفعات الجبلية التي تضم العدد الأكبر من سكّان الأردنّ؛ لما تتمتّع به من مزايا تتعلق بوفرة الأمطار ولطف درجات الحرارة ووفرة الغطاء النباتي والموارد المائية والتربة الصالحة للزراعة، والبادية الأردنية التي تمثّل الجزء الأكبر من مساحة الأردنّ ولا تدعم الاستقرار البشري، ولكنها قابلة للاستغلال السياحي وتوليد الطاقة المتجددة ولا سيما الطاقة الشمسية. وبالمثل، فإن الأقاليم التضاريسية السابقة وموقع الأردنّ الفلكي قد حدّدت خصائصه المناخية، وتنوّعت مناخاته على شكل أقاليم تتبع بدرجة كبيرة الأقاليم التضاريسية، حيث تزداد درجات الحرارة وتقل الأمطار في إقليم وادي الأردنّ، وتزداد الأمطار وتعتدل درجات الحرارة في إقليم المرتفعات الجبلية، وترتفع درجات الحرارة وتقل الأمطار أو يندر وجودها أحيانا في إقليم البادية الأردنية. ويتنوّع الغطاء النباتي بين هذه الأقاليم وتختلف أنواع الأشجار والنباتات وأحجامها وكثافتها حسب كمية الأمطار ودرجات الحرارة وعنصر الارتفاع، وتتنوّع الحيوانات أيضًا مع اختلاف الظروف الطبيعية؛ لذا يُعَدّ الأردنّ من الناحية الطبيعية –بالرغم من صغر مساحته نسبيًّا– لوحة فسيفسائيّة تعكس تنوّعًا جيولوجيًّا وتضاريسيًّا ومناخيًّا؛ وما يرتبط بها من تنوّع حيوي ونباتي، يمكن استغلاله اقتصاديًّا وسياحيًّا. وقد سعى الأردنّ جاهدًا لحماية تنوّعه البيئي عن طريق إنشاء المحميات الطبيعية وتطبيق قوانين صارمة لحماية البيئة، التي بلغ عددها (12) محمية طبيعية تتمتع كلّ منها بميزات وجماليات تجعل منها مقصدًا سياحيًّا للزوّار من داخل الأردنّ وخارجه.

وقد أسهمت جغرافيا الأردنّ في التأثير على ملامح الشخصية الحضارية للأردنّ، وعلى خصائص سكّانه واقتصاده وملامحه العمرانية. وعلى أرض الأردنّ تعاقبت حضارات وممالك متعددة، تركت آثارها التي تعدّ اليوم شاهدة على هذه الحضارات على امتداد الأرض الأردنية من أم قيس شمالًا مرورًا بعجلون وجرش وعمان والكرك وغيرها من المواقع الأثرية الأردنية إلى البترا جنوبًا، وما خلّفته هذه الحضارات من إنجازات ومظاهر عمرانية أو ما تركته من آثار سلبية في البيئة الطبيعية وإخلال بالنظام البيئي، من قطع للغابات والمساهمة في انجراف التربة والتصحّر وتراجع الموارد المائية.

ويقسم الأردنّ اليوم إلى اثنتي عشرة محافظة، هي: عمّان (العاصمة)، وإربد، والزرقاء، والمفرق، وعجلون، وجرش، ومأدبا، والبلقاء، والكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة (الشكل 2). وتضم كل محافظة عددًا من الألوية والأقضية. وفي عام 2015 بلغ عدد سكّان الأردنّ 9,531,712 نسمة، وقُدّر عددهم مع بداية عام 2024 بنحو 11.5 مليون نسمة.



الفصل الثاني

الهُوية الوطنية الأردنية: المنطلقات والسمات

تمهيد

مثّلت عهود الدولة الأردنية الحديثة عبر مئة عام ونيّف استـمرارية في تراكم القيم السياسية نفسها واستمرارية منهج الحكم أيضًا، فلم يشهد الأردنّ خلال قرن من عمر الدولة لحظات قطع أو تحوّلات سياسـية أو ثقافية حادّة، واتصلت مسيرة الدولة بمسيرة الملوك الهاشميين. في المقابل؛ شهد القرن الأول من مسيرة الدولة الحديثة مراحل اتسمت بالكثير من التمايز في أداء النظام السياسي تبعًا لطبيعة الظروف المحيطة وكذلك في الاستجابة للتحديات السياسية والاستراتيجية.

ومرّت هذه الدولة بأربع لحظات وصل تاريخية، اتصلت كلّ منها بملك حافظ على التقاليد الدستورية، وحرص على إرث الأسرة الهاشمية الأردنية ومبادئ منهج الحكم فيها؛ الأمر الذي جعل من الاستمرارية قيمة سياسية وثقافية تتبوّأ مكانة عالية في النظام السياسي الأردني.

تظهر ملامح الاسـتمرارية السياسية في قيمة الدسـتور الأردني ومكانته في الحياة السياسية، وفي نضوج المؤسسـات السياسية واستقرارها، وفي الانضباط السياسي للسـلطات الثلاث وفق محدّدات ينظمها الإطار الدستوري والقانوني، وفي هذا السياق يُفهم الانتقال السلس للعرش الأردني من الملك الحسين بن طلال بعد 47 عامًا في الحكم إلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين عام 1999.

كما تلاحَظ ملامح هذه القيمة في حرص الملوك الهاشميين على القيم الهاشمية واستمراريتها ودمجها في القيم الوطنية والشعبية الأردنية، ويجسّد عهد الملك عبدالله الثاني صورة ناصعة لهذه الاستمرارية.

لقد شهد الأردنّ في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة؛ نقلت المجتمع خطوات كبيرة إلى الأمام في مسيرة التحديث والازدهار. وبالتوازي، حافظت الدولة على استمرارية القيم والتقاليد التي تأسست عليها، كما حرصت على تعظيمها وانفتاحها على العالم والعصر الجديدين.

إنّ الخلاصة الواضحة للانتقال الكبير الذي شـهده الأردنّ خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة تتبدّى في الاستمرارية والتغيير؛ كيف حافظ هذا البلد على قيمه الأصيلة وصان هُويته الوطنية، في الوقت الذي دشّن فيه مشروعه الفريد في ولوج عصر جديد من التحديث، بكلّ ما ينطوي عليه ذلك من عمليات تغيّر ثقافي وحراك اجتماعي، وسط بيئة وظروف تاريخية صعبة ومعقّدة في المحيط الإقليمي.

الهُوية الوطنية الأردنية: المفهوم والمنطلقات

يجتمع الأردنيون على نسـيج الهُوية الوطنية الأردنية التي تكوّنت على مدى الأزمنة، وتعزّزت بفعل الانتماء ورسـوخ الإجماع الوطني الذي دشّن من قبل الدولة والمجتمع معًا. وتتشكّل هذه الهُوية ضمن فضاء معرفيّ يفسّر عوامل التكوين والتأثير والسمات ويتكون من ثلاث دوائر أساسية:

الدائرة الأولى: التاريخ الأردني

شـهد الأردنّ استمرارية تاريخية لم تتوقّف؛ فلم تكن هذه الأرض يومًا خالية من السـكّان، ويُبرز السرد التاريخي محطات تطوّر الحياة على أرض الأردنّ، والحضارات التي تعاقبت عليها، وصولًا إلى تأسـيس الدولة ونشأتها في ظل الحكم الهاشمي. وتشكّل الدائرة التاريخية المصدر المعرفي الأول للشخصية والهُوية الأردنية، وتتكوّن من ثلاث مراحل أساسية:

الأردنّ القديم:

تمتد دائرة التاريخ الأردني إلى العصور الحجرية المبكرة؛ حينما شـــهدت هذه الأرض بدايات حركة الإنســـان عبر سهول الأرض الأردنية وجبالها وصحاريها، إذ شُيدت أوائل القرى والمجتمعات الزراعية المبكرة في تاريخ البشرية في القرى النطوفية، وعين غزال، وغيرها من المواقع.

كما شهد الأردنّ القديم تحوّلات سياسية واقتصادية وثقافية كبرى، أبرزها نشأة الدول والكيانات المحلية التي دشّنتها الجماعات والقبائل المبكرة، تلك المعروفة بدول العصر الحديدي؛ العمونية وعاصمتها عمون، والمؤابية وعاصمتها مؤاب، والأدومية في جنوب الأردنّ.

واســـتطاع الإنســـان القديم الذي عاش على هذه الأرض أن يصهر الحديد والفولاذ ويستخدمهما في صناعة الأسلحة والأدوات المنزلية، وتحسّن مستوى الصناعات والحرف؛ الأمر الذي أحدث تحوّلات اقتصادية فارقة.

وشكّلت هذه الدول في بعض اللحظات التاريخية قوّة مَهيبة وكان لها نفوذ برّي وبحري مستفيدة من القوافل التجارية والثروات الزراعية والرعوية، وظـــلّ الأردنّ القديم موئلًا لتحوّلات ثقافية مدهشـــة، ارتبطت بظهور الأديان الســـماوية، وحركة الأنبياء والمصلحين الكبار في الشـــرق القديم، وتجارب وممارسات مبتكَرة في العلاقة بين الإنسان والطبيعة.

بلغ الأردنّ القديم أوج ازدهاره في عصر العرب الأنباط الذي امتدّ لما يقارب أربعة قرون؛ إذ يجسّد هذا العصر (300 ق.م – 106 م) ذروة التراكم الحضاري في تاريخ الأردنّ القديم، ومرحلة من أهم المراحل التي شهدها المشرق العربي بشكل عام؛ فقد كانت منطقة البترا عاصمة مملكة العرب الأنباط والمركز الرئيس لتفاعلاتهم الثقافية، وتتجلّى أهمية هذه المملكة باتســـاعها الجغرافي، وإرثها المعماري، وأثرها الثقافي في تطوّر الحروف والكتابة العربية، ونظم الرّيّ وهندسة المياه التي برعت بها.

في العصر الروماني أَسّس الرومان (الولاية العربية) التي تطابق حدودها تقريبًا حدود الأردنّ المعاصر، وبقي جزء من الأراضي الأردنية بين ولايات فلســـطين الأولى والثانية والثالثة، وأنشأ الرومان في القرن الأول الميلاد فوق الأراضي الأردنية واحدًا من أكبر تحالفات المدن في العصر الروماني ازدهارًا عُرف بحلف المدن العشـــر (الديكابوليس)، وقد كانت ست من هذه المدن تقع في شمال الأردنّ، وهي: جدارا (أم قيس)، وأبيلا (قويلبة)، وكبيتولياس (بيت راس)، وبلا (طبقة فحل)، وجراســـا (جرش)، وفيلادلفيا (عمان). وفي العصر البيزنطي ازدهرت الطرق التجارية وانتشـــر إنشاء الكنائس والأديرة والمزارات الدينية.

الأردنّ العربي الإسلامي:

كانت الجغرافيا التاريخية للأردنّ في القرن السابع للميلاد نقطة ارتكاز في انتشار المشروع العربي الإسلامي وحمله إلى العالم، وشكّل الأردنّ نقطة وصل وفصل معًا في العهود الإسلامية.

ففي عام 629م وقع أول صدام عســـكري للقوة الإسلامية الفتية خارج الجزيرة العربية، وذلك في معركة مؤتة وسط أرضه. وبعد سنوات قليلة، في عام 636م، وقعت معركة اليرموك التي مثّلت محطة أساســـية في حســـم الصراع مع الوجود البيزنطي في الشـــرق العربي والتي تُعدّ واحدة من أهم معارك التاريخ الفاصلة. عندها أسّست جغرافيا الأردنّ الأرضية الصلبة لانطلاق مشروع الفتوحات الإسلامية الذي استفاد من هذه الجغرافيا، ومن القوة البشرية للقبائل العربية التي شكّلت مادة الفاتحين الجدد والقوة العسكرية التي أخذت صفة العالمية.

في العهود الإسلامية اللاحقة، ظلّ للأرض الأردنية حضور مؤثر، مثلما حدث في ثورة العباسيين التي انطلقت من الحُمَيمة في جنوب البلاد، وفي الحشد والتعبئة الاستراتيجية في المعارك الفاصلة كحطّين وعين جالوت، وشهدت الأرض الأردنية حضورًا لافتًا في العهدين الأيوبي (1188 – 1263) والمملوكي (1216 – 1516)، وبقي الأردنّ يشكّل مركزًا إداريًّا وعسكريًّا ذا أهمية كبيرة في العهدين.

وفي العهد العثماني (1516 – 1918) ارتبطت سيطرة الدولة العثمانية على الأردنّ بتأمين طريق الحج الشامي، بينما كانت السيطرة الفعلية للقبائل العربية في مراحل متعددة، وخضع الأردنّ لحكم محمد علي باشا وابنه إبراهيم لنحو عقد في القرن التاسع عشر، وتُرِكت البلاد لفترات طويلة للصراعات القبلية، وفي عهد الإصلاحات العثمانية أصبح الأردنّ ضمن ولاية سوريا التي ضمت ألوية، منها: لواء البلقاء، ولواء حوران، ثم لواء الكرك.

ولقد شهدت البلاد العديد من الثورات المحلية وحركات التمرد في مراحل متعددة من الحكم العثماني، التي وصلت ذروتها في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين ما جعل القبائل الأردنية مستعدّة لتلبية نداء الثورة العربية الكبرى التي أطلقها شريف مكة الحسين بن علي في عام 1916.

الأردنّ العربي الهاشمي:

تشكّلت لحظة الذروة التاريخية الحديثة لدائرة الأردنّ التاريخية في عهد الدولة الأردنية المعاصرة (1921)؛ تلك التي دُشّنت بنضال الهاشميين وانتمائهم الأصيل للفكرة العربية، وبإرادة القبائل الأردنية والعناصر الأردنية الأخرى؛ حيث شكّلت عمليات مأسسة الدولة ومحرّكات تشكّل المجتمع الأساس المتين لرسم ملامح الهُوية الوطنية الأردنية المعاصرة.

وخلال مئة عام من عمر الدولة شهدت عهود أربعة ملوك هاشميين، أنضج الأردنّ التجربة العربية الأكثر استمرارية سياسيّة، والأكثر خبرة في التراكم في مسار بناء الدول الوطنية بالشرق الأوسط، والأكثر استقرارًا بالمنطقة.

قضية للنقاش:

هُوية أي أمة أو مجتمع: هي الصفات المميزة له؛ التي تعبّر عن شخصيته الحضارية.

الدائرة الثانية: الجغرافيا والأرض الأردنية

يوجد الأردنّ في موقع جغرافي فريد؛ بقدر ما شكّل نعمة لسكّانه وللكيانات السياسية التي نشأت على أرضه كان مصدر تحدّ استجابت له الكيانات التي دشّنت ممالكها في حدود الدائرة الطبيعية للأرض الأردنية التي نعرفها اليوم.

تتوزّع الصحراء والبادية على مساحة كبيرة من أراضي الأردنّ، ويُعَدّ القسم الشمالي الغربي من البلاد جزءًا مما يسمّى (الهلال الخصيب)، ويوجد للأردنّ منفذ بحري وحيد هو العقبة على البحر الأحمر.

ويتكوّن الأردنّ من ثلاث مناطق طبيعية، هي: وادي الأردنّ الذي يمتد مع مسير نهر الأردنّ وصولًا إلى العقبة، والمرتفعات المطلّة على الحافة الشرقية لغور الأردنّ، وهضبة البادية الصحراوية التي تنحدر بسلاسة نحو الجنوب والشرق.

شـــكّلت جغرافيا الأردنّ ثلاثة ملامح أساسية أسهمت –بشكل مباشر أو غير مباشـــر– في التأثير على ملامح الشخصية الحضارية للأردنّ، وعلى تكوين هُويته التاريخية والمعاصرة أيضًا، وهي:

- **التحدي والاســتجابة:** عانت الكيانات السياســية على أرض الأردنّ عــبءَ الموقع الجغرافي وما فرضه من صراعات تســبّبت بحالة من الطوارئ التاريخية المســتمرة؛ الأمر الذي شــكّل تحديًا اســتراتيجيًّا في عهود المؤابيين، والأنباط، والمملكة الأيوبيــة، والدولة الأردنية المعاصرة. وغالبًا ما استطاعت الجغرافيا أن تحفّز هذه الممالك والدول لتحويل التحدي إلى استجابة تتمثّل في إدارة الاستقرار وصيانته.

- **إدارة الندرة وتحويلها إلــى وفرة:** عانت الأرض الأردنية ندرةَ الموارد؛ نتيجة لتكوينها الطبيعي والمناخي، وتمثّل ذلك في ندرة المياه، ومن ثم محدودية الموارد الغذائية والموارد الاســتخراجية. وفي معظم عهود الممالك والدول استطاعت الجغرافيا الصعبة أن توجّه الشعوب القديمة –كما فعلت مع الأردنّيين اليوم– إلى تحويل الندرة إلى وفرة، وأثّر ذلك في الشــخصية الحضارية للشــعوب التي عاشت فوق هذه الجغرافيا في تعلّمهم الصبر والابتكار واجتراح الحلول الحضارية.

  لقــد حدث تحويل الندرة إلى وفرة في عهد الأنباط والأدوميين، من خلال أكثر أنظمة الحصاد المائي تقدمًا في العالم القديم، ويحدث اليوم من خلال الاستثمار في الموارد البشرية والإنسان للاستعاضة عن ندرة الموارد الاستخراجية.

- **فرادة تراث الطبيعة وإمكاناته:** تتمتّع الأرض الأردنية بتاريخ جيولوجي ممتدّ وفريد، وبظواهر طبيعية نادرة، وبتنوّع طبيعي واســع، كما هي الحال في وادي الأردنّ وجبال رمّ والبحر الميت والصحراء الأردنية.

- **أفكّر:** كيف استطاع الإنسان الأردني التغلّب على ندرة الموارد، وتحويل التحديات إلى فرص؟

الدائرة الثالثة: سمات الهُوية الوطنية الأردنية المعاصرة

ســاهمت العوامل التاريخية والطبيعية بإلقاء ظلالها على شــخصية المجتمعات التي أســهمت في إعمار الأرض الأردنية عبر الحقب والمسارات التاريخية المختلفة، وشكّلت نشأة الدولة الأردنية المعاصرة نقطة تحوّل في مسار هذه الشخصية حينما صهرت العوامل التاريخية والطبيعية السابقة مع ســمات المجتمع الأردني الحديث الذي أخذ بالتشــكّل خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ لتشــكّل من هذا المزيج التاريخي والاجتماعي والثقافي الهُوية الوطنية الأردنية.

جمعت الهُوية الوطنية الأردنية في مســارات تشــكّلها الحقيقة الاجتماعية الممثّلة بالســمات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، والحقيقة السياسية الممثّلة بقيم الدولة والنظام السياســي. كانت الســمات والخصائص العامة للمجتمع الأردني قد تبلورت مع مطلع القرن العشــرين، وهي تشمل الانتماء للجغرافيا، والتاريخ واللغة، والعادات والتقاليد والثقافة العامة السائدة.

وآمن الأردنيون بقِيَم الثورة العربية الكبرى بوصفها حركة تحرّر أصيلة قادها شــريف مكة الحســين بن علي وأنجاله، وشــاركوا بها لتحرير البلاد العربية (سوريا الطبيعية) من الحكم العثماني، وعلى أثر نجاح الثورة عُدّ الأردنّ جزءًا من الحكم الفيصلي في دمشق. ونتيجة لنكث بريطانيا وعدها للشــريف الحســين بن علي، وفي ضوء تقسيم بلاد المشــرق العربي بين الانتدابيَن البريطاني والفرنســي، تنادى الأردنيون لتشكيل حكومة عربية مستقلّة يكون لها أمير عربي، وعندما وصل الأمير عبدالله بن الحسين البلاد تنادت العشائر الأردنية لاستقباله ومبايعته؛ وأنشئت الدولة الأردنية في 11 نيسان 1921.

أسهمت أربعة عوامل أساسية في مسيرة تطوّر الهُوية الوطنية الأردنية ونموها التاريخي؛ أولها أن الأردنيين استمدّوا هُويتهم من ملامحهم التاريخية والاجتماعية وتقاليدهم؛ أي من السمات المؤسّسة للمجتمع. وبلورت العشائر الأردنية هذه السمات بوضوح، فقد وضعت الدولة الناشئة في النصف الأولُ من القرن العشرين أسس الحكومة المركزية وعلاقتها مع المجتمع بطريقة تشبه تقاسم العمل بن الدولة والعشائر، وكان للشيوخ والقادة الاجتماعيين دورٌ أساسيٌ في القضايا المحلية، وسنت مجموعة من التشريعات التي اختصت بفض النزاعات والخلافات الاجتماعية، وبقي القضاء العشائري قيمةً اجتماعية مهمة لتحقيق الصلح ودعم جهود الدولة في إنفاذ القانون.

أما العامل الثاني الذي أسهم في تطور الهوية والاندماج الاجتماعي فيها؛ فهو الدور الكبير الذي اضطلع به الجيش العربي، إذ عمل على تكريس الهوية المركزية للدولة وتوجيه الانتماء لصالحها بوصفها مشروع الجميعَ والحاضنة لهم، وكان عدد السكّان محدودًا جدًّا.

ويتمثل العامل الثالث في نشأة المؤسسات والبيروقراطية الحكومية، فحينما عملت مؤسسات الدولة على دمج المواطنين كافة، ترافق ذلك مع زخم اقتصادي واجتماعي، ونمو المدن، وزيادة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية وسواها.

ويتمثّل العامل الرابع بموجات اللاجئين التي شهدها الأردنّ منذ عام 1948.

وعلى مدى مئة عام بقيت الهوية الوطنية الأردنية قوية ونامية في الوقت نفسه، وقادرة على الاستيعاب والقبول بالتنوع؛ وتفاعلت مع التاريخ الاجتماعي والسياسي للمنطقة، والصراعات والهجرات وحركة اللجوء، وتشكل المدن، والتغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي مر به الأردنيون، وأثرت في كل ذلك وتأثرت به، ووصلت إلى ذروة نضوجها ووضوحها التاريخي في الربع الأول من القرن الأخير.

وتشمل سمات الهُوية الوطنية الأردنية المعاصرة ما يأتي:

هُوية أردنية عربية إسلامية:

يجتمع الأردنيون على الإيمان العميق بالعروبة بوصفها رابطة ثقافية شعورية ممتدة عبر الأجيال، كما يجتمعون على التراث العربي بوصفه المرجع الأول لتكوينهم التاريخي والاجتماعي، وهم يتطلعون منذ نشأة كيانهم السياسي المعاصر إلى الهدف الوحدوي الجامع للأمة العربية ويؤمنون بوحدة مصيرها وآمالها.

وجاءت المادة الأولى من الدستور الأردني (1952) واضحة وشكّلت الركن الدستوري في تكوين الهُوية وتعريفها، إذ تنص على: (المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، مُلْكُها لا يتجزأ ولا يُنزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي). لقد حدّد الدستور بوضوح هُوية الدولة الأردنية ووصفها بـ(العربية)، وحدد هُوية الشعب الأردني ووصفه بأنه (جزء من الأمة العربية). وتمسكت الوثائق الوطنية كافة بهذا الفهم؛ لقيمة البعد العربي في تكوين الهُوية الأردنية.

ومارس الأردنيون ودولتهم نهجًا عروبيًّا في الممارسة السياسية والثقافية على مدى مئة عام، فقد أطلق الآباء المؤسسون على الدولة الأردنية الناشئة في بدايتها الأولى: (حكومة الشرق العربي)، واستمرت هذه التسمية حتى عام 1928، كما أُطلق على الجيش الأردني منذ نشأته اسم: (الجيش العربي)، وما زال هذا الاسم إلى اليوم مصدر فخر لكل الأردنيين.

قضية للنقاش:

اهتمام الدولة الأردنية برعاية مقامات الأنبياء وأضرحة الصحابة في الأردنّ.

أشاهد مقطعًا مرئيًّا (فيديو) عن مقامات الأنبياء وأضرحة الصحابة.

كما يجتمع الأردنيون على مكانة الثقافة الإسلامية والإعلاء من القيم والتقاليد الإسلامية بوصفها مصدرًا أساسيًّا لهُويتهم الوطنية، ولا يمكن الفصل بين البُعدَين الإسلامي والعربي في مكوّنات الثقافة الأردنية المعاصرة؛ ذلك أنهما يمثّلان المكوّن الأساسي في تشكيل ملامح الشخصية الوطنية وهُويتها.

وتنص المادة الثانية من الدستور الأردني على أن (الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية)، وتعكس رموز الراية الوطنية الأردنية مكانة الثقافة العربية الإسلامية في نسيج الهُوية الوطنية الأردنية.

عناية الدولة بالقرآن الكريم وإعمار مقامات الصحابة رضي الله عنهم ورعايتها:

وجّه الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المؤسسات المعنية برعاية الثقافة الإسلامية إلى الاهتمام بتعليم القرآن الكريم وتطوير برامج مؤسسية في هذا المجال.

وفي عام 2000 أنشأت وزارة الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية مديرية متخصصة في التعليم الشرعي. وحتى عام 2023 تم افتتاح (2000) دار للقرآن الكريم؛ لتعليم أحكام القرآن الكريم وحفظه، وبلغ عدد الدارسين والدارسات فيها (250) ألفًا حصل عدد كبير منهم على الإجازة في التلاوة والتجويد الصادرة عن الوزارة. وأُطلِقت (شهادة الحافظ) لتكريم حافظي وحافظات القرآن الكريم الذين يُقدَّر عددهم بـ (20) ألفًا في أنحاء المملكة كافّة.

وشهدت هذه المرحلة إطلاق المسابقات الهاشمية لحفظ القرآن الكريم وبرعاية ملكية، إذ أقيمت في عهد الملك عبدالله الثاني (38) مسابقة محلية ودولية، منها (23) للذكور و(15) للإناث. ويشارك في المسابقة الدولية كلّ عام حافظون وحافظات من حوالي (50) دولة من دول العالم العربي والإسلامي، وفي المسابقات المحلية حوالي (10) آلاف حافظ وحافظة.

وحصل حوالي (200) حافظ وحافظة من الأردنّ على مراكز متقدّمة على مستوى العالم في مسابقات لحفظ القرآن الكريم أُجريت في دول عدة.

وتم نسخ العديد من المصاحف وطباعة مئات الآلاف من النسخ منها، ومن أبرز هذه المصاحف: المصحف الهاشمي (2001)، ومصحف الملك الحسين بن طلال (2020)، ومصحف الملكة علياء (2020)، ومصحف آل البيت (2009)، ومصحف المملكة الأردنية الهاشمية (2023).

بدأ الإعمار الهاشمي لمقامات الأنبياء والصحابة على الأرض الأردنية في عهد الملك الراحل الحسين بن طلال، إذ شُكّلت في عام 1984 لجنة ملكية خاصة لترميم أضرحة الصحابة والشهداء الفاتحين وصيانتها، وبناء المساجد في مواقعها.

وفي عهد الملك عبدالله الثاني، شهد الإعمار الهاشمي للأضرحة توسعًا كبيرًا وشمل أرجاء المملكة كافّة، وروعي فيه أن يلبّي المتطلبات والحاجات الإيمانية والتربوية والعلمية والثقافية، وأن يكون جزءًا من السياحة الدينية التي تقصد المملكة.

وخلال الفترة 1999 – 2023 شُيّد (29) مشروعًا شملت مقامات ومساجد الأنبياء والصحابة والرموز الدينية الإسلامية، وأبرزها مقامات الصحابة في المزار الجنوبي بمحافظة الكرك (المرحلة الثانية): زيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن رواحة؛ قادة معركة مؤتة الخالدة –رضوان الله عليهم– الذين استُشهدوا فيها.

وشمل الإعمار مساجد ومقامات النبي شعيب، (وادي شعيب)، والنبي يوشع بن نون (السلط)، والنبي هارون (وادي موسى)، والنبي هود (جرش).

كما شمل الإعمار مساجد ومقامات لعدد من الصحابة الأجلاء، منهم:

- أبو عبيدة عامر بن الجراح، في الأغوار الوسطى.
- ضرار بن الأزور، في الأغوار الوسطى.
- شرحبيل بن حسنة، في الأغوار الشمالية.
- عامر بن أبي وقاص، في الأغوار الشمالية.
- معاذ بن جبل، في الأغوار بالشونة الشمالية.
- الحارث بن عمير الأزدي، في محافظة الطفيلة.
- أبو ذر الغفاري، في مأدبا. وبلال بن رباح، في وادي السير.
- عبد الرحمن بن عوف، في منطقة الجبيهة. وتطوير موقع أهل الكهف في الرقيم/ الرجيب جنوب عمّان.

هُوية أردنية إنسانية:

يجتمع الأردنيون على إيمانهم بالإنسانية والمساواة والعدل بين جميع البشر بصرف النظر عن العرق أو الدين، والانفتاح على الثقافات والمجتمعات الأخرى واحترامها، واحترام الكرامة الإنسانية لجميع البشر.

وتأسست الهُوية الوطنية الأردنية تاريخيًّا على الانفتاح على الأفق الإنساني، والمساواة في الكرامة الإنسانية والحقوق المدنية والسياسية والالتزامات القانونية بين الأفراد عمومًا وبين الرجل والمرأة خصوصًا.

هُوية أردنية قائمة على المواطنة:

قامت الدولة الأردنية الحديثة منذ نشأتها على تنمية المواطنة بوصفها رابطة قانونية بين الفرد والدولة ومكمّلًا أساسيًّا للهُوية الوطنية؛ وتقوم هذه الرابطة على قيم العدل والإنصاف والمساواة وعلى منظومة متكاملة من الواجبات والحقوق.

وجاء في المادة السادسة من الدستور: (الأردنيون أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين). كما جاء في المادة نفسها: (تكفل الدولة تعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون، وتكفل ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم).

- أميّز بين المواطنة بوصفها ممارسة سياسية وقانونية، والمواطنة بوصفها ممارسة اجتماعية.

هُوية أردنية جامعة:

تجمع الهُوية الوطنية الأردنية كلّ الأردنيين على اختلاف أصولهم الثقافية وانتماءاتهم الدينية والعرقية، انطلاقًا من أنها تجسّد الانتماء والمصير والهدف المشترك. والهُوية الجامعة سمة لنضوج أيّ هُوية عبر التاريخ، من خلال قدرتها على استيعاب الجميع وإدماجهم في النسيج الوطني. وبذلك، فإن الهُوية الأردنية جامعة؛ لأنها أثبتت قدرتها على استيعاب العناصر المكوّنة للمجتمع الأردني وجمعها معًا. ولأنها الهُوية المشتركة للجميع، فإنهم يعملون من أجلها ويحافظون عليها.

هُوية أردنية ناجزة ونامية:

تعكس الهُوية الوطنية الأردنية ملامح الأردنيين ومسارات نموّ شخصيتهم الوطنية، وهي هُوية ناضجة وناجزة ومكتملة، ونامية في الوقت نفسه؛ أي قادرة على التطور واستيعاب التحديث.

وقد أثبتت العقود الأخيرة منعة الهُوية الوطنية الأردنية وأنها ليست متنازعة ومتنافرة، بل تحتفي بالثقافات الفرعية للمجتمعات المحلية الأردنية وترفض بتاتًا الهُويات الفرعية والجهوية.

من هو الأردني؟

الأردنـــي هو الذي يعتزّ بهُويته الأردنية وبانتمائه الحقيقي لهذا الوطــن.. الأردني هو الذي يقدّم مصلحة الأردنّ على كل المصالح والاعتبارات.. الأردني هو الذي عندما يمرّ الوطن بظروف صعبة أو اســتثنائية يســمو بكرامته وانتمائه على كل مصلحة شخصية أو حزبية أو جهوية، ويقف إلى جانب الوطن في مواجهة التحديات كافّة.

الأردني هو الذي يقوى بالوطن ولا يســتقوي عليه، ولا ينتهــز الفرص للتحريض عليه. الأردني لا يقبل بأيّ أجندة إلّا إذا كانت مرتبطة بتراب الأردنّ وتضحيات الأردنيين وطموحاتهم، الأردني هو الذي يقيس ثروته الحقيقية بمقدار ما يقدّم من عطاء وتضحية وإنجاز، وليس بمقدار ما يملك من مال أو جاه.

الأردني هو الذي ينظر للمستقبل وعملية التحديث بعزم وإصرار، ويستمد القوّة والثقة بالمستقبل من إيمانه بالله عزّ وجل ومن اعتزازه بتاريخه وتراثه وقِيَمه الأصيلة. الأردني هو الذي لا يقبل بالفشل، بل يتحدّى المستحيل وينتصر عليه.

أن نكون أردنيين معناهــا أن نعمل معًا يدًا بيد لتعظيم الإنجازات، وأن نؤدّي واجباتنــا تجاه وطننا، وأن نحارب التطرّف بجميع أشكاله. فالمواطنة والانتماء ما نقدّمه لهذا الوطن، وليس ما نأخذه منه.

الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

كلمة بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عامًا على تأسيس الجامعة الأردنية (10 كانون الأول 2012).

- أُبدي رأيي: ما الصفات التي يتصف بها الأردني؟ وهل هذه الصفات تُعَدّ هُوية لي؟

صمود الهُوية الوطنية الأردنية في زمن تفتّت الهويات

شهد العقدان الأوّلان من القرن الحادي والعشرين أكبر موجة من تفتّت الهُويات في العالم العربي، وما صاحبها من تشوّهات ثقافية ونموّ الهُويات الفرعية والطائفية والعرقية، ما أشّر إلى فشل الدولة الوطنية في العديد من الدول في بناء هُويات وطنية قادرة على إدماج عناصرها السكّانية في بوتقة واحدة، وفي خلق هدف وطني مشترك يجمع حوله المكوّنات الاجتماعية والثقافية كافّة.

شــكّلت حروب الهُوية موجات متتالية بعضها أحاط بالأردنّ كما هي الحال في الاقتتال الطائفي الذي شــهده العراق بعد الاحتلال الأميركي منذ عام 2006، وتمثلت تلك الحروب في عمليات القتل الجماعي والتفجيرات التي اســتهدفت الأسواق والتجمّعات السكّانية والتصفيات، والحرب السورية التي بدأت عام 2011، وليس بعيدًا عن ذلك الحرب في اليمن والحرب في ليبيا وصولًا إلى الحرب في السودان التي اندلعت عام 2023.

هذه الأحداث عمّقت أزمة الهُويات في المنطقة وفجّرتها بقوّة، في الوقت الذي كان فيه الأردنيون ونظامهم السياســي يدشّــنون مرحلة جديدة من صعود الهُوية الوطنية الأردنية وقوّتها؛ ما جعل الأردنّ يجني ثمار المنهج الذي اتُّبع عبر عقود تأسيس الدولة وبنائها وازدهارها.

ومن منظور تاريخي، يُعَدّ ربع القرن الأول من القرن الحادي والعشـرين اللحظة التاريخية التي صعدت فيها الهُوية الوطنية الأردنية ونضجت وعُبِّر عنها بوضوح من قِبَل المجتمع والدولة معًا، وبصورة غير مسبوقة في تاريخ نموّ هذه الهُوية.

وشــكّل النقاش الوطني حول الهُوية والأهداف الوطنية المشتركة والمصير والتحديات والتهديدات ظاهرة صحية ودليل عافية في معظم المراحل، وأكّد عمق انتماء المجتمع الأردني وتماسكه، وكثيرًا ما شارك الملك عبدالله الثاني في هذا النقاش وقدّم المبادرات والاقتراحات.

فقــد أدرك الملك مبكرًا هشاشــة تكوين الهُويات في المنطقة العربية؛ لذا قاد سلســلة من المبادرات الموجَّهة إلــى الداخل الأردني، والتي عُنيت باســتمرار منهج الصمود والتماسك الوطني، والأهمّ توظيف وحدة الهُوية الوطنية الأردنية في مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية؛ فبينما كان الجيران الأشقاء يتقاتلون حول الهُويات كان الأردنيون يديرون الحوارات حول مستقبلهم ويرسخون هُويتهم الوطنية.

وفي تشرين الثاني 2002، أطلق الملك عبدالله الثاني مفهوم **(الأردنّ أولًا)**، لتعزيز أُسُس الدولة الديمقراطية العصرية. ويقوم هذا المفهوم على خطة عمل تهدف إلى ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، حيث يعمل الجميع شركاء في بناء الأردنّ وتطويره.

ويؤكد مفهوم **(الأردنّ أولًا)** تغليب مصلحة الأردنّ على غيرها من المصالح، ويهدف إلى نشر ثقافة الاحترام والتسامح، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون والحرية العامة والمحاسبة والشفافية والعدالة والمساواة. وجاء في الوثيقة التي توضح هذا المفهوم والإجراءات المرافقة له:

"**(الأردنّ أولًا)**، توافق اجتماعي، بين الأردنيين والأردنيات، أفرادًا وجماعات، حكومة ومعارضة، يؤكّد تغليب مصلحة الأردنّ على غيرها من الحسابات والمصالح، ويعيد صياغة علاقة الفرد بالدولة، فهي لجميع أبنائها وبناتها على حد سواء، لهم منها العدالة والمساواة وسيادة القانون والشفافية وحق المساءلة، وعليهم حيالها واجب احترام قوانينها وهيبتها، وصون ثوابتها، وحماية استقرارها وأمنها الوطني، والذود عن مصالحها بكل إخلاص وتفانٍ".

وفي عام 2006 أطلق الملك عبدالله الثاني مبادرة **(كلّنا الأردنّ)**؛ بهدف تأسـيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤى مشتركة بين مكوّنات المجتمع، عبر مشاركة واسعة وفاعلة. ويوضّح السياق التاريخي والاستراتيجي لهذه المبادرة الفلسفة التي وجّهت القيادة الأردنية نحو هذا النمط من الحراك السياسي؛ وهي خلق برنامج إصلاح وطني يجدّد قدرة الأردنيين على صياغة الإجماع والتوافق الوطني.

وشكّل هذا النهج رافعة جديدة تدل على قدرة الأردنيين ونظامهم السياسي على تجديد الهدف الوطني الكبير وخلق الإجماع حوله والتعبئة لتحقيقه؛ الأمر الذي وفّر في كل مرحلة زخمًا وطنيًّا يؤمّن الطريق نحو الانتقال إلى مرحلة جديدة.

واصل الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مســار مواجهة تفتّت الهُويات في المحيط الإقليمي بتدشين المزيد من الصمود والصعود للهُوية الأردنية، وكلما ارتفعت موجة التفتيت في الإقليم كان الملك أكثر حكمة في اجتراح المبادرات وفي تصعيد خطاب الصمود الوطني. يبدو هذا المنهج واضحًا في لقاء الملك مع نخبة من المثقفين الأردنيين في عام 2011 حيث قال: (**يجب أن نتحدث بصوت عال.. بالنسبة للهُوية الأردنية والوحدة الوطنية.. بالنســبة لي خط أحمر**)، وأيضًا: (**هُويتنا الأردنية هُوية جامعة لا مُفرِّقة، وهي هُوية عربية إسلامية تحتوي جميع أبناء وبنات الوطن**).

وركّز جلالته على السمات الأصلية للهُوية الأردنية في كلمته التي ألقاها بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الجامعة الأردنية، وقال فيها: **(مطلوب من الجامعات الأردنية كلها أن تركّز على نوعية ومستوى التعليم العالي، وألّا يقتصر عملها على الجانب الأكاديمي والتعليمي، وإنما عليها مسؤولية تشكيل الوعي الثقافي والديمقراطي، وتعزيز الهُوية الوطنية الجامعة على مبدأ المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات)**.



وفي السياق نفسه، أسهمت (الأوراق النقاشية) لجلالة الملك التي نُشِرت بدءًا من عام 2012 في توفير إطار فكري للنقاشات الوطنية حول الهُوية والقِيَم والمستقبل، وهدفت إلى توسيع النقاش الوطني حول الإصلاح الشامل، وحددت الأوراق السبع الهدف النهائي المتمثّل بديمقراطية أردنية متجدّدة وحيوية، تقوم على ركائز ترسيخ متدرج لنهج الحكومات البرلمانية تحت مظلّة الملكيّة الدستورية، معزّزًا بمشاركة شعبية فاعلة أو بـ (المواطنة الفاعلة).

لقد عملت هذه الأوراق على إعادة تشكيل مشهد النقاش الوطني في فترة حرجة وحساسة شهدتها المنطقة برمّتها؛ اتسمت بمطالب جديدة غير مسبوقة في مجالات الإصلاح والتغيير، ومصحوبة بالفوضى والانفعالات الحادة. كما اتسمت تلك الفترة بظهور قوى فاعلة جديدة في مقدمتها الشباب العربي الذي لم يُسمَع صوته بوضوح منذ أجيال في الوقت الذي غابت فيه الأطر الفكرية الجامعة للتحوّلات والحراكات التي ظهرت.

لذا، شكلت الأوراق النقاشية لجلالة الملك ابتكارًا سياسيًّا وطنيًّا للتعليم والتعلم السياسي والديمقراطي، إذ ورد في الورقة النقاشية الأولى على سبيل المثال: (يرتبط التواصل والتعبير عن الآراء في المجتمع الديمقراطي بالتزام مبدأ الاحترام مع حق الاختلاف في الرأي، في ظل سعينا للوصول إلى حلول توافقية. أما تنوّع الآراء والمعتقدات والثقافات في مجتمعنا فقد كان على الدوام عنصر قوة، ولم يكن عامل ضعف أبدًا. إن الاختلاف لا يؤشّر على وجود خلل، وليس شكلًا لانعدام الولاء، بل إن الاختلاف المستند إلى الاحترام هو دافع للحوار، والحوار فيما بين أصحاب الآراء المختلفة هو جوهر الديمقراطية).

يوضح هذا الخطاب جانبًا من المنهجية التي أدار بها الملك ومؤسسات الدولة النقاش العام حول الهُوية الوطنية الأردنية في مرحلة ما سُمّي (الربيع العربي). لقد كان النقاش الوطني أحيانًا صاخبًا وعبّر عن حيوية المجتمع الأردني، لكنه لم يصل في أيّ لحظة إلى حالة الاستقطاب، بل إن اشتباك الملك بالنقاش العام حوّل هذه الحيوية الوطنية المنفعلة مع ما يجري في الجوار إلى قوّة دافعة لبلورة الهدف الوطني المشترك؛ وهو ما عبّر عنه الملك في أوراقه النقاشية: (بلورة إحساس جمعيّ بالكرامة والاعتزاز بما ننجزه سويًّا كشعب واحد)، و(تنمية إحساس وطني بالإنجاز، مستمدّ من التغلب على التحديات، والتسلّح بروابطنا وتضحياتنا المشتركة).

لقد عبّرت الأعوام الأخيرة عن تصاعد كبير في الإحساس الوطني نحو الهُوية الأردنية، ويمكن رصد هذا النهج من خلال مجموعة من المظاهر غير المسبوقة، وكما يأتي:

1. شكّل النهج السياسي للملك عبدالله الثاني أعلى لحظات التصعيد لخطاب الهُوية الوطنية الأردنية، وانعكس ذلك في برنامج الملك في إدارة السياسة المحلية، وفي استدعاء الهُوية وبناء الهدف الوطني المشترك في مواجهة التحديات الخارجية.

   ويُفهم هذا الأمر في سياق تحليل مقاصد البرامج السياسية وطبيعتها التي شهدتها الدولة الأردنية المعاصرة؛ فقد تشكلت هذه الدولة خلال القرن الأول من تاريخها محصّلة لأربعة مشاريع سياسية كبيرة ارتبط كلّ منها بأحد الملوك الهاشميين، وحافظت هذه المشاريع أو الرؤى السياسية جميعها على قيم سياسية مشتركة وعلى الاستمرارية في المنهج العام للحكم، وفي المقابل تمايزت عن بعضها بعضًا وفق محدّدات كل مرحلة وظروفها الدولية والإقليمية والمحلية وشخصية الملك التي قادها وأولوياته.

   كان مشروع عبدالله الأول (عربيًّا، إسلاميًّا، أردنيًّا)، وشكّل (شرق الأردنّ) الإقليم القاعدة لمشروع (المشرق العربي) الذي بدأ عام 1921 بعد أن خسر العرب رهان الثورة العربية بتحرير بلاد المشرق العربية وبناء دولتهم المستقلة إثر معركة ميسلون ونهاية مشروع الملك فيصل في سوريا الطبيعية؛ لذا كان وفاء عبدالله (الملك المؤسس) لقِيَم التحرّر العربية ولرسالة الهاشميين دافعًا له ليوجّه برنامجه السياسي في هذا الاتجاه، ويبدو ذلك واضحًا في تكوين النخب السياسية والإدارية وفي الأهداف والتفاعلات التي أطّرت الدولة الناشئة.

   وكان مشروع الملك طلال قصير العمر مقدمة حقيقية لمشروع الملك الحسين الذي بدا بوضوح أردنيًّا عربيًّا، وفي الوقت الذي قاد فيه الملك استدارة كبيرة في مشروعه السياسي نحو الداخل في بناء المؤسسات وهياكل الدولة، بقي الطموح الهاشمي العربي قائمًا، بل قامت تحالفات وصراعات إقليمية تفاوتت فوائدها وكُلَفها بين مرحلة وأخرى؛ واستطاع الحسين أن يجسّد على الأرض مكانة الأردنّ ودوره الإقليمي.

   بينما منح برنامج الملك عبدالله الثاني ابن الحسين البعد الوطني الأردني جلّ اهتمامه، فكان وما زال برنامجًا أردنيًّا بامتياز، ركّز على تحديث الدولة الأردنية وصمودها، ووظّف الانفتاح على العالم والمحيط العربي والإقليمي لهذا الهدف، وسعى إلى الاعتماد على الذات وصيانة الاستقلال الوطني؛ الأمر الذي جعل خطاب الهُوية الوطنية الأردنية يتبوّأ مكانة بارزة في النهج الملكي.

2. فعالية مؤسسات الدولة وأركانها: أظهرت مؤسسات الدولة الأردنية خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة فعالية عالية في تجسيد معاني الهُوية الوطنية الأردنية، فقد حافظت القوّات المسلحة الأردنية على تصعيد التعبير عن دورها الوطني بوصفها درع الوطن ورافعة لرموز الهُوية.

   وفي عام 2015 أُقرّ (قانون حماية اللغة العربية) الذي أكّد مكانة اللغة العربية بوصفها أحد العناصر التكوينية للهُوية الأردنية، ووضعت مجموعة من الإجراءات التي تعزز هذه المكانة. وفي عام 2019 أطلق ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله الثاني مبادرة (ض) الهادفة إلى الحفاظ على مكانة اللغة العربيّة وألَقِها، والعمل على تطوير تقنيات تمكينها رقميًّا، وإثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت.

وبدت الفعالية العامة لمؤسسات الدولة بوضوح في مناهج التعليم المدرسي والجامعي التي غدت أكثر تعبيرًا عن سمات الهُوية وعناصرها، كما هي الحال في الحرص على الرموز الوطنية. كما اتضح ذلك في سلسلة من القرارات التي عملت على تقوية البناء المعنوي للأردنيين، ومنها قرار الحكومة باعتماد 16 نيسان يومًا وطنيًّا للعلم بدءًا من عام 2020.

.3 فعالية المجتمع وتعبيراته: شهدت هذه المرحلة تعبيرًا مجتمعيًّا واضحًا عن الهُوية الوطنية الأردنية هو الأعلى في تاريخ نموّ الهُوية الأردنية ونضوجها، ولقد عبّرت عن هذه الرمزية فئات المجتمع من الأصول والمنابت كافة، التي اندمجت في فعالية الدولة ورموزها أكثر مما حدث في أيّ وقت مضى.

وعبّر الأردنيون بمواقفهم السياسية والأيديولوجية المتعددة عن انتمائهم للهُوية الأردنية؛ وجمعت رمزية العلم الأردني فرقاء السياسة والأيديولوجيا، وأصبح من المعتاد أن تسعى الكيانات السياسية – سواء في الموالاة أو في المعارضة للحكومات – لإثبات جدارتها السياسية من خلال التزامها برموز الهُوية الوطنية الأردنية.

وفي الوقت الذي تراجع فيه الخطاب السياسي الرسمي الذي يذكّر المواطنين بوحدتهم من جميع الأصول والمنابت، أصبح الأردنيون يمارسون هذه الوحدة عمليًّا، ولم يَعُدْ لهذا الخطاب ضرورة كما في السابق.

لقد وحّدت الهُوية الوطنية جميع شرائح المجتمع وفئاته، وبرزت هذه الوحدة في محطات تاريخية كبرى وفارقة منذ جنازة الملك الراحل الحسين عام 1999، مرورًا بأحداث التفجيرات الإرهابية التي شهدتها عمّان عام 2005، وصولًا إلى وحدة الأردنيين وصعود شعورهم بالهُوية الواحدة في مواجهة جائحة (كورونا) عام 2020.

وانسحبت هذه الفعالية على الأفراد وعلى الأُسر والمجتمعات المحلية من الفئات كافة، التي رفضت الخطابات العنصرية والفئوية التي تظهر بين حين وآخر، وعبّرت عن تمسّكها برموز الهُوية في مناسباتها وممارساتها اليومية، وصولًا إلى حفلات الزفاف الملكي التي أظهرت بروزًا واضحًا وغير مسبوق للتقاليد الأردنية، واحتفاءً برموز الهُوية الوطنية الأردنية.

لقد جسدت الملكية والعرش قِيَم الهُوية الوطنية الأردنية بأوضح صورها خلال سنوات القرن الحادي والعشرين، وأصبحت الملكية والعرش جزءًا من الهُوية الوطنية الأردنية، فالأردنيون يدركون اليوم أن الملكية الهاشمية هي حامية الدستور ووحدة البلاد، والقاسم المشترك بينهم، وأن الملكية الهاشمية هي القوة الأولى الدافعة دومًا نحو وحدة الأردنيين على تعدّدهم.

لقد شهد الأردنّ لحظات تاريخية حرجة وفاصلة خلال هذه المرحلة أثبتت كيف شيّد الأردنيون كيمياء سياسية حول الملك والعرش، وكيف شيدت الملكية الأردنية نهجًا على الأرض في التعامل مع مواطنيها جعلت هذه العلاقة جزءًا من الهُوية الوطنية الأردنية المعاصرة.

قضية للنقاش:

تُعَدّ الوحدة الوطنية من أهم دعائم وحدة المجتمع وتماسكه.

القيم السياسية والثقافية للدولة الأردنية:

- **الاستمرارية والتجدّد**

تبنّت الدولة الأردنية منذ نشأتها وعلى مدى مئة عام مجموعة من القيم السياسية والثقافية والاجتماعية مكّنتها من النمو المستمر، والبناء والازدهار وسط حالة طوارئ تاريخية لم تتوقّف من الحروب والفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم. وأسهمت هذه القيم في إنضاج الشرعية الوطنية للدولة، وفي تمتين العمق الثقافي والسياسي للهُوية الوطنية الأردنية، وفي إضفاء المزيد من التقدير على مكانة الأردنّ الإقليمية والدَّولية، وفي إنضاج الشرعية الوطنية بأبعادها المختلفة. وقد استلهمت الدولة تلك القِيَم من تاريخها العربي الإسلامي العميق، ومن رؤيتها للحداثة والانفتاح، الأمر الذي مكّنها من تحقيق سمات الدولة العصرية في الاستقرار، والاستمرار، والتمثيل، والتطوّر.

لقد مثّل ربع القرن الأخير الذي بدأ في عام 1999 صورة واضحة لثنائية الاستمرارية والتجديد؛ فقد أثبت النظام السياسي أن مؤسساته قوية ولديها درجة عالية من الالتزام بقيمها السياسية، وأن القيم التي يؤمن بها قابلة للنموّ والتوسع والانتشار من دون تبديل أو استثناء.

- **الاعتدال السياسي**

شكّل الاعتدال أبرز القِيَم التي مثّلت وجه الأردنّ على المستويين: الإقليمي، والدولي، إذ ساعدته السياسات المعتدلة على تحقيق الاندماج بين مكوّناته الاجتماعية على المستوى الداخلي، ومنحته فرصة المحافظة على علاقات إيجابية إقليميًّا ودوليًّا، وجعلت منه محورًا لا يمكن تجاوزه في رسم السياسات الجيوسياسية الخاصة بالشرق الأوسط وصياغتها.

الاعتدال يعني السياسة الواقعية التي ترى الواقع كما هو ولا تبيع مواطنيها الأحلام والأوهام. لقد كان لسياسة الاعتدال التي تبنّاها الأردنّ في مجمل سياساته تجاه العالم ومؤسساته الحديثة دور فاعل في توفير الاستجابة والدعم من دول عربية وإسلامية وغربية، ومن مؤسسات عالمية، من بينها على سبيل المثال: منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)، ومنظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي؛ الأمر الذي أهّل الأردنّ بفضل الخبرة والفهم العميق للمسائل الدَّولية، للاندماج بقوّة في تلك المؤسسات.

وبقيت الدولة الأردنية وفيّة لقيمة الاعتدال السياسي على الرغم مما شهده الإقليم والعالم من تحوّلات، وفي الظروف الدَّولية التي شهدت أقسى حالات الاستقطاب السياسي وسياسات المحاور الدَّولية بقي الأردنّ قادرًا على الحديث مع الجميع والتعاون معهم، وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة الأردنية أميل لخيارات الحداثة السياسية المعاصرة في زمن الحرب الباردة فقد أوجدت مساحة واسعة لتنويع خياراتها الاستراتيجية مع الشرق والكتل الدَّولية الأخرى، الأمر الذي تكرّر بصيغ أخرى في عهد المملكة الرابعة التي أوجدت مساحات سياسية أكثر رحابة في الالتزام بقيمة الاعتدال السياسي والثقافي المؤسّس على فهم دقيق للمصالح الوطنية ولحركة العالم الجديد.

- **التسامح**

جسّد النظام السياسي الأردني قيمة التسامح والصفح في كلّ مراحل تطوّره التاريخي، وعبّر عن ذلك في مستويات الأداء العام كافة؛ حتى أصبحت هذه القيمة سمة أساسية يُعرَف بها؛ فهو نظام غير دمويّ لم يُرِقْ دماء معارضيه، ولم يتورّط في أعمال الاغتيالات والتصفيات، ولم تسجّل عليه تاريخيًّا إعدامات سياسية حتى للذين تورّطوا في دماء أغلى أبنائه وأعزّهم.

لقد ورث الهاشـــميون قيمة التسامح من الرســـول العظيم جدّهم محمد (صلّى الله عليه وســـلّم)، وجمعوا هذه القيمة إلى تقاليد الشعب الأردني المؤسَّسة على مبادئ الصفح، والتسامح، ونبذ التفرقة، والعفو عند المقدرة، وحقن دماء الناس.

كان الملك عبدالله الأول يصفح عن معارضيه ويصرّ على أن يشاركوه مجالسه، وكثيرًا ما كان الـمُدافِع الأول عن رموز العمل الوطني حينما سعى قادة الانتداب الإنجليزي للتنكيل بهم. وشـــكّل الملك الحسين عبر سلســـلة طويلة من الأحداث والمواقف مدرسة في التسامح السياسي، فقد أمر بالصفح عمّن دبّروا محاولات انقلابية ضده في مرات عديدة؛ وذهب إلى السجون بنفسه غير مرّة ليطلق سراح معتقلين سياسيين.

وعلى النهج نفســـه، حرص الملك عبدالله الثاني على الالتزام بهذه القيمة، وأرســـى هذا المنهج بقوّة مبرزًا وجه الأردنّ الداعي إلى التســـامح عبر المنابر والمحافل الدَّولية، بل صاغ واحدة من أقوى أطروحات الدفاع عن التسامح في الإسلام.

- **المشاركة والتعددية**

حرصت الدولة الأردنية على مشـــاركة مواطنيها وانخراطهم رجالًا ونساءً في نشاطات الحياة العامة في جميع مجالاتها، وممارسة حقوقهم المدنية المكفولة بالدســـتور والقوانين الناظمة للعمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وعلاوة على الأساس الدستوري والقانوني للمشاركة والتعددية فلهما قيمة أساسية اتسم بهما سلوك الدولة الأردنية منذ نشأتها.

فتحت الدولة المجال أمام المشاركة السياسية والاجتماعية والتعددية من خلال مؤسسات العمل الديمقراطي في معظم الفترات التاريخية، وكذلك من خلال مؤســـســـات المجتمع المدني والعمل التطوعي، وطوّرت أشكال المشاركة السياسية لتشمل تقلّد الوظائف العامة في السلطات الحكومية التنفيذية والتشريعية والقضائية، وممارسة العمل النقابي والاجتماعي، والتوقيع على العرائض، وتقديم التقارير بهذا الشأن لدى السلطات المختصة للمطالبة بتحسين أحوال المواطنين، واستخدام منابر وسائل الإعلام لإيصال صوتهم إلى المسؤولين.

وعملت الدولة على الدمج بين المشاركة والتعددية، وتعكس النخبة التي أسست الحكومات الأولى هذه القيمة، وبموازاة ذلك حرص النظام على ســـماع صوت المعارضة حتى في أحلك الظروف منذ المؤتمرات الوطنية المعارضة للاتفاقية الأردنية البريطانية، مرورًا بمرحلة الأحكام العرفية، وصولًا إلى مراحل العمل الديمقراطي.

- **منهج الإصلاح**

شُـــيّدت الدولة الأردنية على الإصلاح، وبدا أنّ الإصلاح متعددَ المداخل أداةٌ أساســـية وثابتة في بناء السياسة الداخلية للدولة، وهذا المنهج كرّس الاستقرار ومنحه معنًى سياسيًّا واجتماعيًّا أصيلًا في مسيرة الدولة؛ حتى تحوّل الإصلاح إلى قيمة أساسية من قِيَم الدولة.

واتّبع الحكم في الأردنّ مدرسة التطوّر لا مدرسة الثورة والتغيير الجذري، فتجسّدت الرؤية الإصلاحية في البناء والتنمية، وفي إدارة علاقة المجتمع بالدولة، وفي تطوير النظرة الوطنية للوصول إلى الحياة الفضلى. وكلما أدرك الملك أن المؤســـســـات والنخب دخلت في حالة من الاســـترخاء وأن منهج الإصلاح أصبح أقل كفاءة، انبرى لقيادة التحوّلات الديمقراطية ضمن سلسلة من الخطوات الشجاعة والجريئة.

حدث ذلك مع الملك طلال حينما وضع دستور البلاد في عام 1952، ومع الملك الحسين بن طلال حينما أعاد الحياة الديمقراطية في عام 1989، ومع الملك عبدالله الثاني في الاســـتجابة الأردنية لحالة (الربيع العربي) عام 2011، وفي التعديلات الدستورية، وسلسلة الأوراق النقاشية لجلالة

الملك، وأعمال لجان التحديث السياسي والتحديث الاقتصادي والتحديث الإداري (2021 – 2022). وفي المراحل كلها بقي الملكُ الضامنَ والحاميَ للنظام الديمقراطي، وحارس الدستور والعدالة ووحدة البلاد.

وعمل الأردنّ على ترسيخ منهج الإصلاح ممارسة فعلية في إدارة الفضاء الوطني، وفي تعاطيه مع قضايا الإقليم وتفاعله مع السياسات الدولية، لا سيما تلك التي تتعلق بالشرق الأوسط. فعلى المستوى الداخلي، حقّق الأردنّ إصلاحات سياسية تمثّلت بمجموعة من التعديلات الدستورية، وبناء مؤسسات سياسية راسخة، وأخرى اقتصادية. وعلى المستوى الإقليمي، بدا ذلك واضحًا في الأدوار السياسية والوساطات التي قام بها النظام السياسي الأردني للمساهمة في حل القضايا الإقليمية، ومنها: وحدة اليمن بشقّيه: الشمالي، والجنوبي، وعودة مصر إلى جامعة الدول العربية، واتفاقية السلام الأردنية – الإسرائيلية، وقيادة جهود الحرب على الإرهاب والتطرّف في الإقليم، والمشاركة الفاعلة في قوّات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي ما سبق أمثلة حية على قدرة الدولة الأردنية على التأثير في الفضاء الجيوسياسي الإقليمي من منظور إصلاحي.

- **الوسطية الإسلامية**

طوّرت الدولة الأردنية منهجها الخاص في تقديم الإسلام بوصفه دين الدولة ومكوّنًا أساسيًّا من مكوّنات الهُوية الوطنية الأردنية، وقام هذا المنهج على الوسطية في فهم الإسلام ومقاصده.

ويستند الفهم الأردني للوسطية إلى أنها مطلب شرعيّ أصيل ومقصد سامٍ ومظهر حضاريّ؛ فهي أفضل الأمور وأنفعها للناس، وهي تجسّد الاعتدال في منهج الحياة وسائر أمورها، والاستواء والاستقامة والتوسّط بين حالتين؛ مجاوزة الحد المشروع، والقصور عنه.

لقد عبّرت الدولة الأردنية عن رؤيتها في الوسطية بوصفها منهجًا فكريًّا وموقفًا أخلاقيًّا بما ينسجم مع الإرث الذي تنتمي إليه الدولة، والمتمثّل بإرث آل البيت ورسالتهم؛ إذ أدرك الأردنّ أهمية الدفاع عن هذه القيمة مع اكتظاظ الساحة بالتيارات والطوائف الدينية التي تنتمي للإسلام، وارتفاع حدّة حركات التطرّف الديني مقابل تيارات التغريب والابتعاد عن الإرث الحضاري للأمة.

- **الحداثة والتحديث والأصالة**

دافعت الدولة الأردنية عن الإرث الحضاري للإسلام الوسطي، وحافظت على تراث المجتمع الأردني، وعززت العناصر الإيجابية في التراث الاجتماعي للعشائر الأردنية، في الوقت الذي تمسّكت فيه بقِيَم الحداثة والتحديث، والانفتاح على الآخر، واحترام الحق في الاختلاف والتعددية في حالة من الانسجام بين الأصالة والحداثة.

إنّ قيمة الحداثة بما تمثّله من قدرة على الاندماج، والانفتاح، وقبول التعددية، والتكيّف، والمرونة، وتبنّي قِيَم المواطنة المعاصرة، والتحرّر الاجتماعي والاقتصادي، جعلت من الأردنّ حالة فريدة في الاستقرار الداخلي، ودعامة أساسية للأمن الإقليمي. كان الملك المؤسس عبدالله (الأول) الذي شغل منصب وزير خارجية مملكة الحجاز في السابق يتمتّع بقدرات عالية في الانفتاح على الآخرين والتعلّم المستمر، وإلى جانب تمسّكه الدائم بالأصالة والتقاليد، كان قادرًا على قبول الجديد، والمواءمة، وإنشاء مؤسسات التحديث وفي مقدّمتها المجلس التشريعي عام 1928.

وجسّد الملك الحسين بن طلال قيمة الحداثة والتحديث في مشروعه الوطني الكبير في التعليم، من خلال إنشاء آلاف المؤسسات التعليمية والجامعات وبناء مؤسسات التحديث في المجالات كافة، تلك التي قادت التغيّر الاجتماعي الذي شهده المجتمع الأردني في القرن العشرين.

وصعدت قيمة التحديث في عهد الملك عبدالله الثاني الذي بادر بتحديث المؤسسات السياسية وإنشاء مؤسسات جديدة وتحديث التعليم، وعبر بالأردنّ إلى المئوية الثانية بثلاثة مشاريع وطنية للتحديث السياسي والاقتصادي والإداري، في الوقت الذي حافظ فيه الملوك الأردنيون على الأصالة في الانتماء إلى التراث العربي الإسلامي ومحاولة تجديده في كل مرحلة.

- **المنعة والتكيّف الإيجابي**

طوّرت الدولة الأردنية خبرة فريدة في الاستجابة للتحوّلات العاصفة والأحداث القاسية وحالات الطوارئ، وقدّمت على مدى مئة عام نماذج متعددة في التكيّف مع الظروف الداخلية الصعبة وتلك التي فرضها العامل الجيوسياسي المعقّد للمنطقة، مثل: التهديدات السياسية، وسياسات المحاور والاستقطاب أو الإقصاء والتهميش، والإرهاب والتطرّف الديني، والتحديات الاقتصادية.

وقدّم الأردنّ في جميع هذه الظروف أنموذجًا فريدًا للمنعة، أي القدرة على المواجهة والصمود والتعافي من الصعوبات بسرعة، وهذا نتاج لخبرة الدولة الأردنية التي بنتها على مدار مئة عام، ويعكس قيمة ميّزت المؤسسات الأردنية بعمومها.

لقد أصبحت قدرة الأردنيين ونظامهم السياسي على التكيّف والاستجابة قيمة حقيقية، وممارسة تجيدها الدولة ومؤسساتها في مواجهة الأزمات والظروف الصعبة. وظهرت محصلة قيمة التكيّف والاستجابة في قدرة الملك المؤسس على حماية الأردنّ من وعد بلفور وأطماع المشروع الصهيوني في وثبته الأولى، وحفظ السِّلم الأهلي، وتوحيد البلاد، والصمود أمام الهجمات المروّعة العابرة للحدود. وكانت القدرة على التكيّف والاستجابة هي الكيمياء السياسية التي جعلت الملك الحسين بن طلال ينقذ الأردنّ في زمن المؤامرات السياسية والاستقطابات، ويقف في وجه المشروع الصهيوني خلال محاولته التوسّع. تلك القيمة التي تعلّمها الملك عبدالله الثاني وجعلت من الأردنّ استثناءً في زمن العواصف التي غيّرت المنطقة وفتّتت دولًا وأنهت أنظمة سياسية.

وفي أكثر من محطة تاريخية، اختُبِرت المنعة الوطنية في التعامل مع تحدّي الظروف الاقتصادية الصعبة، وإيجاد الحلول والبدائل المناسبة، كما هي الحال أثناء مواجهة جائحة (كورونا) التي اجتاحت العالم خلال عام 2020.

- **الوضوح الأخلاقي**

شيّدت الدولة الأردنية خلال مئة عام سياساتها الداخلية وعلاقتها مع مواطنيها على الوضوح الأخلاقي، بمعنى أن كرامة الأردنيين وحقوقهم أساس متين لسلوك النظام السياسي ومؤسسات الدولة، وصانت هذه القيمة الاستقرار المبني على احترام الحقوق والواجبات، والمواطنة وسيادة القانون، الأمر الذي جعل المكانة الأخلاقية للدولة عالية ومميزة دومًا لدى مواطنيها.

وجسّدت الدولة الأردنية قيمة الوضوح الأخلاقي في تعاملها مع القضية الفلسطينية التي نالت من الاهتمام ما لم تنله قضية أخرى في تاريخها؛ إذ منحت الدولة منذ التأسيس مساحة كبيرة لهذه القضية وبخاصة للقدس الشريف، سواء في الحروب والتضحيات أو في الجهود السياسية، فكانت مسألة الحقوق الفلسطينية جزءًا رئيسًا من سياسات الأردنّ وجهوده على المستويات المحلية والإقليمية والدَّولية. وعملت الدولة الأردنية على إدماج الأشقاء الفلسطينيين في المجتمع الأردني، ورعاية اللاجئين، وتوظيف مصادرها لإضفاء المزيد من الشرعية على المطالب الفلسطينية بكامل الحقوق، وممارسة تعبئة واسعة لتحقيق هذه الغاية في المؤسسات والاتفاقيات الدَّولية.

كما تجلّى الوضوح الأخلاقي في السياسة الخارجية الأردنية حيال قضايا الإقليم والعالم، وبما يليق بدولة تحترم مبادئها ومواقفها في السّرّ والعلانية، ودفع الأردنّ ثمن وضوحه الأخلاقي في أكثر من موقف في السياسة الإقليمية والدولية، منافحًا عن الحقوق العربية، ومدافعًا عن الإسلام، وملتزمًا بحماية حقوق الإنسان.

وفي سياق متصل، عبّر الأردنّ عن قيمة الوضوح الأخلاقي في تعامله التاريخي مع اللاجئين وموجات الهجرات القسرية التي عبرت الحدود، فعامل اللاجئين باحترام وحرص على حفظ كرامتهم، وعدّهم ضيوفًا على الأردنيين من دون أن ينتقص من صفتهم السياسية؛ ولم يردّ خلال مئة عام أيّ لاجئ لاذ بالأردنّ.

- **التوازن السياسي والاجتماعي**

نظر الأردنّ إلى الإسلام والقومية بوصفهما عنصرَين ومكوّنَين أساسيَّين للهُوية الوطنية، ووازن بينهما بصورة تحقّق الاندماج والتصالح على المستويين السياسي والاجتماعي؛ فجاوزت مفاعيلها النطاق الوطني وتحوّلت إلى قيمة حضارية فريدة في الفضاء الثقافي والسياسي العربي المعاصر.

وحرصت الدولة الأردنية على التوازن في سياساتها وفي قدراتها التوزيعية، إذ قام هيكلها على الموازنة بين قِيَم الأصالة والحداثة؛ فاستطاعت المواءمة بين الماضي والحاضر، وأتاحت الفرصة للتمازج بين القِيَم المدنية والدينية.

لقد حوّلت الدولة منهج التوازن إلى قيمة سياسية واجتماعية مطلوبة ومرغوبة في السياسات المحلية، غدت من مصادر الاستقرار الأساسية، فهناك التوازن في التصعيد السياسي وفي تكوين النُّخَب، والتوازن في القدرات التوزيعية وعدالة التنمية، والتوازن في توزيع مصادر القوّة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وغيرها من مظاهر التوازن.

- **التنوّع الثقافي**

احتفت الدولة الأردنية بالتنوّع الثقافي، حتى تحوّل إلى قيمة ثقافية واجتماعية ذات عمق وطني ومصدر من مصادر ثراء المجتمع وقوّة الدولة.

والتنوّع الثقافي قيمة أصيلة في نهج المجتمع والدولة، وترجع مصادره إلى طبيعة التكوين الطبيعي والجغرافي للبيئة الأردنية، وإلى موجات الهجرات التاريخية التي شهدها الأردنّ منذ نهاية القرن التاسع عشر، وإلى موجات اللجوء التي توالت على أرضه نتيجة الصراعات الإقليمية.

في مقابل هذه المصادر، أسهمت عوامل أخرى في جعل الدولة الأردنية أنموذجًا للنجاح في احترام التنوّع الثقافي وفي استيعابه ضمن الهُوية الوطنية الأردنية، أبرزها انفتاح النظام السياسي الأردني وانفتاح المؤسسات الأردنية على العالم وثقافاته.

لقد صادق الأردنّ على معظم المواثيق والمعاهدات الدَّولية التي تؤكّد أهمية التنوّع الثقافي، ومن أبرزها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حماية وتعزيز تنوّع أشكال التعبير الثقافي، إذ يقدّم الأردنّ تقريرًا كل أربع سنوات لمنظمة اليونسكو عن حالة التنوّع الثقافي في البلاد.

التنوّع الثقافي ثراء وقوّة وطنية

يجسّــد الأردنّ المعاصر حالة ناضجة للاحتفاء بالتنوّع الثقافي، وقدرة علــى تحويل هذا التنوّع إلى قوّة للمجتمع والدولــة معًا، فهذه البلاد تنتمي لثقافة بلاد الشــام وتشــكّل تاريخيًّا وجغرافيًّا الحد الجنوبي لهــذه الثقافة، وتُعَدّ الامتداد الشــمالي للجزيرة العربية وفيها مســحة من الثقافــة الحجازية، ولا يمكن فصــل الأردنّ عن ثقافة البحر الأبيض المتوسط، وفيها بعض ملامح ثقافة مجتمعات البحر الأحمر، وفي الوقت الذي تحتفي فيه الأرض الأردنية بتــراث تاريخي ضخم للإسلام والمســيحية معًا، فإن المجتمع الأردني يضم طيفًا واســعًا من تنوّع الطوائف التي تنتمي لهذين الدينين العظيمين، وإلى جانب القبائل والعشــائر العربية الأردنية التي تشكّل أرومة المجتمع الأردني أسهم أردنيون من أعراق متعددة في قوّة هذا المجتمع وازدهاره، ويحظى الجميع بفرص متساوية.

شــكّلت ســنوات الربع الأول من القرن الجاري صورة فريدة لهذا التنوّع، بل تحوّل هــذا التنوّع إلى مصدر فخر للأردنيين، فعلاوة على نضوج التكويــن الاجتماعي القائم على التنوّع مارس الأردنيون والأردنيات أنماطًا مُبدِعة من الممارســات التي تغني هذا التحوّل وتجعل من الأردنّ نموذجًا جاذبًا ومتســامحًا، وأكثــر ودًّا وانفتاحًا على الآخرين.

يوجد في عمــان اليوم مقيمون ينتمون إلى أكثر من 90 جنســية من مختلف أنحاء العالــم، ويتعلّم في الجامعات الأردنية طلبة من (109) جنســيات من العالم، وهناك أكثر من (45) مؤسســة وجهة رســمية وأهلية ترعى التنوّع الثقافــي وتحتفي بــه، وأصبحت المناهج الأردنيــة أكثر تمثيلًا للتنوّع بــكل تعبيراته، فقد أشــارت وثيقة الإطار الوطني للمناهج بوضوح إلى التنوّع الثقافي، وأصبحت تعبيــرات التنوّع ومفرداته تتردّد بقوّة في الخطاب الثقافي والإعلامي. لقد أصبح الأردنيون أكثر فخرًا بتنوّعهم.

قضايا للنقاش:

- التنوّع والاختلاف عنصر قوّة للدولة الأردنية.
- أثر الإصلاح في التنمية والبناء.



الفصل الثالث

الدولة الأردنية:
التأسيس والبدايات

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تأســيس الدولة الأردنية في الربع الأول من القرن العشــرين، والخلفيات التاريخية والسياسية التي أدّت إلى تأسيس إمارة شرق الأردنّ باعتبارها امتدادًا لإرث الثورة العربية الكبرى، وســعيًا لتحقيق أهدافها جاء الأمير عبد الله بن الحســين إلى شرق الأردنّ داعيًا إلى استقلال المشــرق العربي وتوحيده، كما يستعرض الفصل التطوّرات التاريخية التي شهدتها البلاد في هذه المرحلة، وأبرزها: الانتداب، والمعاهدة الأردنية البريطانية، والتطوّر التشــريعي والدســتوري، وظهور الأحزاب الأردنية، وحركة المعارضة للمعاهدة البريطانية، وتطوّر الخدمات العامّة، وظهور المؤسسات والإدارة العامّة.

الدولة الأردنية امتداد للنهضة العربية.

جاء تأسيس إمارة شرقي الأردنّ على يَدِ الأمير عبدالله بن الحسين بمثابة امتداد لمشروع النهضة العربية الذي قاده الشريف الحسين بن علي بإعلانه الثورة العربية الكبرى، من مكة المكرّمة، في التاســع من شعبان 1334هـ، العاشر من حزيران 1916م. وقد نجحت قوّات الثورة في إخراج القوّات التركية من الحجاز، باستثناء المدينة المنورة التي بقيت مُتحصِّنة فيها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م.

ووصلت طلائع قوّات الثورة العربية الشمالية إلى مدينة العقبة في تموز 1917م بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، وخاضت معارك عدّة على الأراضي الأردنية في العقبة، وباير، والجفر، وجبال الشّــراة، وأبو اللسن، وعين وهيّدة، والعقبة، ومعان، ووادي موسى، والطفيلة. وواصلت مسيرها شمالًا إلى أن دخلت دمشق في 30 أيلول 1918م. وهنا بدأ عهد جديد، فقد خرج الأردنّ وجميع بلاد الشام من الحكم العثماني، وتأسست المملكة العربية السورية في دمشق بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، وأصبح الأردنّ تابعًا لها، وقُسّم إداريًّا على النحو الآتي:

1. **لواء الكرك**، ويضمّ: قضاء الطفيلة، وقضاء معان، وناحية العراق، وذيبان، وتبوك (المملكة العربية السعودية).
2. **لواء البلقاء**، ويضمّ: قضاء عمّان، وقضاء زيزيا، وناحية مأدبا.
3. **لواء حوران**، ومركزه درعا، ويضمّ: قضاء عجلون، وقضاء إربد، وقضاء جرش.

وشــارك الأمير فيصل في أعمال مؤتمر الصلح المنعقد في قصر فرســاي بباريس في يناير 1918م، وعرض مطالب العرب بالحرية والاســتقلال والوحدة، إلّا أن بريطانيا وحليفتها فرنسا تنكّرتا لهذه المطالب. وباقتراح من الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون تقرّر إرسال لجنة تحقيق دَولية لتحرّي مطالب الأهالي في أنحاء بلاد الشــام. عاد الأمير فيصل إلى دمشق، وقرّر تشكيل المؤتمر السوري العام ليكون بمثابة برلمان يمثّل أهالي بلاد الشام كافّة. وقرّر المؤتمر السوري العام في الثاني من تموز 1919م، ما يأتي:

1. استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية، وعلى الأساس النيابي.
2. رفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم.
3. اختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكًا دستوريًّا على سوريا.
4. إعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العســكرية في مناطق ســوريا الثلاث: الاحتلال البريطاني في فلســطين، والاحتلال الفرنسي في سوريا، والاحتلال الفرنسي في لبنان، على أن يقوم مقامها حكومات نيابية مسؤولة أمام مجلس نيابي.

أشاهد مقطعًا مرئيًّا (فيديو) عن الثورة العربية الكبرى، ثم أجيب عمّا يأتي:

- أفسّر: يُعَدّ تحرير العقبة مرحلة هامّة من مراحل الثورة العربية الكبرى.
- أستنتج: أسباب قيام الثورة العربية الكبرى.
- أحلّل القِيَم التي استندت إليها الثورة العربية الكبرى.

ولما جاءت اللجنة الدَّولية المسمّاة لجنة كنج–كرين (King–Crane)، وهي لجنة أمريكية صِرفة، تجوّلت في أنحاء بلاد الشام، واستمعت لمطالب الأهالي، وصاغت تقريرًا تضمّن التوصيات الآتية:

1. القبول بنظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأُمم.
2. المحافظة على وحدة بلاد الشام.
3. ترشيح الأمير فيصل رئيسًا للدولة السورية.

ولما ازدادت الضغوط الفرنسية على الملك فيصل للقبول بالانتداب، وظهر جليًّا أن بريطانيا قد تخلّت عن وعودها للعرب، قرّر المؤتمر السوري العام في 8 آذار 1920م تأكيد قراراته السابقة، وإعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكًا عليها. لكن المؤامرات الأجنبية أخذت بُعدًا جديدًا مع انعقاد مؤتمر الحلفاء في سان ريمو (San Remo) في إيطاليا، عندما قرّر الحلفاء في 25 نيسان 1920م وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والأردنّ وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، على أن تطبّق الدولة المنتدبة وعد بلفور. وهنا وجّه الجنرال الفرنسي غورو (Gouraud) قائد القوّات الفرنسية في لبنان إنذارًا للملك فيصل وحكومته بحلّ الجيش، وإعلان الاستسلام لفرنسا؛ وقبل سماع الردّ تحركت القوّات الفرنسية من لبنان باتجاه دمشق؛ فوقعت معركة ميسلون في 24 تموز 1920م، وهي معركة غير متكافئة بكلّ المعايير، وانتهت باحتلال الفرنسيين دمشق. وخضعت سوريا ولبنان للاحتلال الفرنسي، في حين كانت فلسطين خاضعة للاحتلال البريطاني منذ كانون الأول 1917م. أما شرقي الأردنّ فقد كان وبحسب اتفاقية سايكس– بيكو تحت الانتداب البريطاني، لكن التدابير البريطانية في الأردنّ لم تكن قد أخذت شكلًا سياسيًّا محدّدًا.

وجّه (هربرت صموئيل) المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرقي الأردنّ دعوة لزعامات الأردنّ للاجتماع في مدينة السلط في 21 آب 1920م؛ للتباحث في مستقبل البلاد. وحضر الاجتماع زعماء وسط وجنوب الأردن. وفي الاجتماع قال هربرت صموئيل إنه لا نية لإلحاق المنطقة بحكومة فلسطين، وأنها ستُمنَح إدارة منفردة أو حكمًا ذاتيًّا، وأنه سيُعيَّن ضباط سياسيون بريطانيون للمساعدة في شؤون الدولة. وقد دعا مجموعة من الزعامات العشائرية في ذلك الوقت إلى عقد اجتماع آخر في أم قيس في الثاني من أيلول عام 1920م، وحضره زعماء الشمال، وعن الجانب البريطاني حضر (الميجر سمر ست). وقد جسّد اجتماع أمّ قيس الوعي الوطني الأردني، إذ تقرّرت فيه التوصيات الآتية:

1. تشكيل حكومة عربية في البلاد على رأسها أمير عربي.
2. تكوين مجلس عامّ يمثّل البلاد ومهمته سَنّ القوانين وتولّي الشؤون الداخلية وتنظيم الميزانية.

3. استقلال الحكومة العربية في شرق الأردنّ عن حكومة فلسطين.
4. منع الهجرة اليهودية إلى البلاد، وتحريم بيع الأرض لليهود.
5. إنشاء جيش وطني لحفظ الأمن وتعزيزه.
6. أن يكون للحكومة الوطنية حقّ تجريد السلاح من الأهلين أو إبقائه في أيديهم.
7. حماية المطلوبين السياسيين الذين يلجؤون إلى البلاد.
8. حرية التبادل التجاري بين شرقي الأردنّ والبلاد المجاورة.
9. الطلب من الحكومة البريطانية أن تسعى لجعل سكة الحجاز مِلكًا للحكومة الجديدة.
10. راية الدولة هي الراية السورية ذات النجمة.
11. تقديم الأسلحة والعتاد والأدوات الفنية الأخرى من بريطانيا لجيش البلاد الوطني.
12. انضمام شرقي الأردنّ إلى سوريا حينما تتحقّق الوحدة السورية.

الحكومات المحلية:

تشكّلت في شرقي الأردنّ مجموعة من الحكومات المحلية بمساعدة فنية بريطانية، على النحو الآتي:

1. **حكومة عجلون:** مركزها مدينة إربد، برئاسة علي خلقي الشرايري. ثم تفرّعت عن هذه الحكومة حكومات، هي:
   - **حكومة دير يوسف، برئاسة الشيخ كليب الشريدة.**
   - **حكومة عجلون، برئاسة الشيخ راشد الخزاعي.**
   - **حكومة الوسطية، برئاسة الشيخ ناجي العزّام.**
   - **حكومة الرمثا، برئاسة الشيخ ناصر الزعبي.**
   - **حكومة جرش، برئاسة محمد علي المغربي.**
2. **حكومة السلط:** برئاسة مظهر أرسلان، ومركزها مدينة السلط، وتضم المنطقة الممتدة بين وادي الموجب جنوبًا إلى سيل الزرقاء شمالًا.
3. **حكومة مؤاب العربية في الكرك**، برئاسة الشيخ رفيفان المجالي، وقد امتدت بين وادي الموجب شمالًا ووادي الحسا جنوبًا.

وكان هناك مجموعة من الضباط الإنجليز يســاعدون الزعماء المحليين على تصريف شؤون هذه الحكومات، مما يشير إلى وجود رمزي حتى هذه اللحظة للانتداب البريطاني.

واتسمت هذه الحكومات بميزات مشتركة، هي:

1. أنها كانت ضعيفة، وذات صبغة عشائرية.
2. ليست لها صفة دَولية.
3. لم تتلقَّ أيّة مساعدات مالية خارجية؛ سواء بريطانية أو دَولية.

واتضح من هذا الواقع أن فكرة الحكومات المحلية في شرق الأردنّ لا يمكنها أن تستمر، وأن هذا الوضع كان مُؤقّتًا، وغير قابل للاستمرار.

تأسيس إمارة الشرق العربي/ إمارة شرقي الأردنّ

وصل الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان في 21 تشرين ثاني 1920م في ظلّ وجود الحكومات المحلية الضعيفة والشكليّة، وأصدر بيانًا في 5 كانون أول 1920م تحدّث فيه عن تحرير سوريا، وإعادة المُلك العربي لما كان عليه، في إشارة إلى الحكومة العربية في دمشق بقيادة الملك فيصل التي أسقطها الاحتلال الفرنسي.

مكث الأمير عبدالله بضعة أشهر في معان، وأصدر جريدة (الحق يعلو)، والتفّ من حوله عدد من زعماء الأردنّ ومن الوطنيين السوريين المعارضين للاحتلال الفرنسي وشخصيات عربية من مناطق عدّة، إضافة الى القوّة العسكرية المرافقة لسموّه من الحجاز. وقرّر الانتقال إلى عمان، فوصلها في الثاني من آذار 1921م.



قصر الملك المؤسِّس في معان.

وانعقد في هذه الأثناء (آذار 1921م) مؤتمر بريطاني في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات (ونستون تشرشل)؛ للبحث في مستقبل الاستعمار البريطاني في الشرق الأوسط. وطُرحت قضايا كثيرة في هذا المؤتمر كانت إحداها البحث في مستقبل البلاد الأردنية. وتوصّل المؤتمرون إلى الاتفاق مع الأمير عبدالله بن الحسين على حكم البلاد، واقترح مؤتمر القاهرة تعديل صك الانتداب الخاص بفلسطين للنص على استثناء شرقي الأردنّ من أحكام وعد بلفور.

وفور انتهاء أعمال مؤتمر القاهرة، اجتمع الأمير عبد الله بن الحسين مع وزير المستعمرات البريطاني في القدس في الفترة 28 – 30 آذار 1921م. وتوصّل الطرفان إلى اتفاق ينصّ على: إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردنّ برئاسة الأمير عبد الله، وتكون هذه الحكومة مستقلة استقلالًا إداريًّا تامًّا، وتساعدها بريطانيا ماديًّا لتوطيد الأمن، وتسترشد برأي مندوب بريطاني مُقيم في عمّان.

بعد اجتماع القدس عاد الأمير عبد الله إلى عمان، وشرع في إنشاء إدارة مركزية، وعيّن رشيد طليع رئيسًا لمجلس المشاورين (رئيس الحكومة) وحمل لقب الكاتب الإداري في 11 نيسان 1921م، وكان أعضاء الحكومة من حزب الاستقلال السوري، ومن الحجاز، ومن فلسطين، ومن شرقي الأردن.

وأعدت الحكومة البريطانية تعديلًا على صك الانتداب البريطاني على فلسطين، بتاريخ 24 تموز 1924م، وأقرّ مجلس عصبة الأمم الصيغة المعدّلة، ونصّت المادة (25) من الصك على استثناء شرقي الأردنّ من وعد بلفور.

وتكمن أهمية خطوة الاتفاق مع بريطانيا لتأسيس إمارة في شرقي الأردن، من وجهة نظر الأمير عبدالله، بأنها تشكّل خطوة إنقاذية للأردن من براثن وعد بلفور. وبقيت أنظاره مصوّبة على تحرير بلاد الشام كلها، وتأليف دولة مُوحَّدة فيها ترتبط مع مملكة الحجاز بقيادة والده الملك الحسين بن علي.

- **أفكّر**: كيف استطاع الأمير عبد الله بحِنكته السياسية استثناء شرقي الأردنّ من وعد بلفور؟
- أُحلّل نتائج اجتماع عبدالله – تشرشل في القدس في الفترة ما بين 28 – 30 آذار 1921م.

قضية للنقاش:

ظروف شرقي الأردنّ عقب انهيار الحكومة العربية، وفي ظل الحكومات المحلية الضعيفة، والهيمنة البريطانية، والأطماع الصهيونية والفرنسية في السيطرة على بلادنا شرقي الأردن، وأهمية خطوة الأمير عبدالله بن الحسين في تأسيس الإمارة.

الاستقلال الإداري للإمارة الأردنية:

وفي سياق مساعيه لاستقلال الأردنّ زار الأمير عبد الله لندن في أواخر عام 1922، وعرض مطالب محدّدة، هي:

1. استقلال شرقي الأردنّ استقلالًا تامًّا.
2. عقد معاهدة بين شرق الأردنّ وبريطانيا تكفل هذا الاستقلال.
3. تغيير حدود البلاد بحيث يكون لها ميناء على البحر الأبيض المتوسط.

وبعد عودة الأمير من لندن، زار المندوب الســامي البريطاني هربرت صموئيل عمّان يوم 25 أيار 1923م، وصرّح بما نصّه: (شــريطة موافقة عصبة الأمم، فإن حكومة جلالته البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردنّ تحت حكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين، على شرط أن تكون تلك الحكومة دستورية، وأن تمكّن حكومة جلالته البريطانية من إيفاء التزاماتها الدَّولية المتعلقة بتلك البلاد).

وعُــدّ هــذا التصريح بمثابة الإعلان عن منح الإمارة الاســتقلال الإداري، فكيَّف الأميــر عبد الله الوضع الإداري في البــلاد، وعدّل لقب رئيس المستشــارين ليصبح رئيس مجلس الوكلاء، وسُــمِّيَ فيما بعد رئيس مجلس النُّظّار، وفي عام 1926 أصبح يُسمّى رئيس المجلس التنفيذي، وبعد الاستقلال 1946 سُمِّي مجلس الوزراء. وبادرت الحكومة الأردنية إلى تشكيل لجنة لإعداد دستور للبلاد، لكن بريطانيا أحبطت عمل اللجنة وبقيت تماطل حتى عام 1928 في مسألة عقد اتفاقية ثنائية وإصدار دستور.

الوضع الداخلي في شرق الأردنّ 1921 – 1928م

تُعَدّ الســنوات بين 1921 – 1928م ســنوات تأســيس الإمارة وتثبيت أركانها على الخريطة الجيوسياســية في المنطقة العربية، وقد اتّسمت بعدم الاستقرار، وواجهت البلاد خلالها تحديات خارجية وداخلية.

تمثّلت التحديات الخارجية في غزوات الإخوان الوهابيين على الأردنّ ما بين ســنتي 1922 – 1924م والتي وصلت إلى أطراف عاصمة الإمارة. وقــد تصدّت لهذه الغزوات قوّات الجيش العربي الأردني، والقوّات البريطانية، والعشــائر الأردنية المقيمة فــي المنطقة. وتعرّضت الإمارة أيضًا لضغوط من الســلطات الفرنسية في ســورية؛ بهدف كَبْح جماح المقاومة السورية للفرنســيين التي كانت تتخذ من الأردنّ قاعدة لها وتتلقّى دعمًا رسميًّا وشــعبيًّا أردنيًّا. وواجهت الإمارة مخاطر الأطماع الصهيونية المتمثّلة في مساعي المندوب الســامي البريطاني في فلسطين وشرقي الأردنّ السير هربرت صموئيل لضَمّ شرقي الأردنّ إلى الإدارة الفلسطينية وإخضاعها لأحكام وعد بلفور.

أما التحديات الداخلية التي واجهت الإمارة فقد تمثلت في ردود فعل بعض شيوخ العشائر على فقدانهم ما تمتّعوا به سابقًا من امتيازات وسلطات. فلــم يعتد الأردنيون علــى وجود حكومة مركزية في البلاد، فلما قامت الإمارة واتخذت من عمّان عاصمــة لها، لم يتقبّل الناس الوضع الجديد إلا بمرور الوقت ورســوخ التجربة والشعور بإيجابياتها، ولم يستقبل بعض من شيوخ العشائر إنشــاء حكومة مركزية في عمان بالارتياح. وبرزت في البدايات بعض حوادث احتجاج في الكورة (نيســان– أيار 1921)، والبلقاء 1923م، ووادي موسى 1926م، وغيرها، ويمكن إعادة أسبابها إلى ما يأتي:

- عدم الاعتياد على وجود سلطة مركزية محلية.
- حرمان بعض الشيوخ والزعماء من بعض الامتيازات.
- الفقر المدقِع.
- أسلوب الإدارة الجديدة لم يختلف كثيرًا عن الأساليب التركية القديمة.
- تحالف الشباب الأردني المتعلّم مع شيوخ العشائر من أجل التغيير والحصول على فرص في الإدارة الحكومية الناشئة، رافعين شعار (الأردنّ للأردنيين). فلم تَطْمَئِنّ هذه الشريحة لاستعانة الأمير ببعض الكفاءات السياسية والإدارية والثقافية العربية في بناء أجهزة الدولة. فقد اعتمدت الإدارة الأردنية في بدايات التأســيس على العناصر الســورية اللاجئة للأردن جرّاء الاحتلال الفرنســي لســوريا، ثم اعتمدت على العناصر الفلسطينية المعارة من حكومة فلسطين.
-

الاتفاقية الأردنية البريطانية 1928م

سعى الأمير عبد الله جاهدًا لعقد اتفاقية مع بريطانيا تتضمن اعترافًا دَوليًّا بالكيان السياسي الأردني المهدَّد بالأطماع الصهيونية، والمطالبة الصهيونية بشموله بأحكام وعد بلفور مباشرة. وكانت بريطانيا قد وعدت بتوقيع الاتفاقية منذ 1923، لكنها تلكّأت طويلًا في إنجاز وعدها؛ نظرًا لأسباب تتعلق بالنظرة الاستراتيجية البريطانية العامّة للمنطقة عمومًا، وخلافاتها العالقة مع الملك الحسين بن علي ملك الحجاز الرافض للتوقيع على المعاهدة البريطانية – الحجازية؛ لكونها تتضمن اعتراف الملك الحسين بالانتدابات البريطانية والفرنسية في الهلال الخصيب، إضافة لأسباب تتعلق بالتقييم البريطاني لطبيعة التطوّرات داخل الإمارة الأردنية نفسها من حيث وقوع حوادث أمنية وتمرّد، وتعرّض الإمارة لغزوات الوهابيين القادمة من نجد.

وأخيرًا وُقِّعت الاتفاقية الأردنية – البريطانية في القدس بتاريخ 20 شباط 1928م. وقد وقّعها عن الجانب الأردني رئيس المجلس التنفيذي حسن خالد أبو الهدى، وعن الجانب البريطاني اللورد بلومر.

أبرز بنود الاتفاقية:

1. وضع قانون أساسي للبلاد.
2. تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير.
3. لبريطانيا الحق في وجود قوّات بريطانية في شرق الأردن.
4. تلتزم بريطانيا بتقديم معونة مالية سنوية للحكومة الأردنية.
5. تكليف الحكومة الأردنية بدفع سُدُس نفقات قوّة حدود شرقي الأردن.
6. إشراف بريطانيا على الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية، وإنشاء السكك الحديدية في شرقي الأردن.
7. الإبقاء على الوحدة الجمركية بين شرقي الأردنّ وفلسطين.
8. حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد.

من الواضح أن الانتداب شكلٌ من أشكال الاستعمار مفروض على الأردنّ بالقوّة، وكان الأمير يسعى إلى التخفيف من آثاره وسلبياته بشكل تدريجي وصولًا إلى الاستقلال الكامل. وعلى الرغم من حرص بريطانيا على أن تكون الاتفاقية مطابقة في روحها لصكّ الانتداب، فقد تضمّنت مبادئ جديدة كانت بمثابة خطوة إلى الأمام على طريق التحرّر.

وشكّل توقيع الاتفاقية فاتحة عهد جديد اتسم بالاستقرار الداخلي، وإقامة علاقات ثابتة مع الأقطار العربية المجاورة، وقيام مؤسسات دستورية جديدة وحياة سياسية نشطة. وبالرغم من اختلال الاتفاقية لصالح الجانب الأقوى بريطانيا، بحسب رأي المعارضة الوطنية الأردنية، فإنها حقّقت للأردنّ إنجازًا مهمًّا من وجهة النظر الرسمية؛ وهو اعتراف بريطاني ودَولي رسمي بوجود كيان سياسي أردني، نشطت الصهيونية من أجل مَحْوِهِ من الوجود، للتمدّد بأحكام وعد بلفور من غربي النهر إلى شرقيّه.

تسبّب توقيع الاتفاقية في ولادة حركة وطنية أردنية نشطة تعارضها وتوجّه لها نقدًا حادًّا عبر أشكال متنوّعة من الفعل السياسي المتقدم (المظاهرات، والاجتماعات، والإضراب العام في المدن الأردنية، والبرقيات المرسَلة إلى سمو الأمير، وإلى وزارتي المستعمرات والخارجية البريطانيتين). وقد اتخذت الحكومة بضغط من الانتداب إجراءات قاسية ضد الحركة الوطنية الأردنية تراوحت بين الاعتقال، وإصدار قانون النفي والإبعاد والإقامة

الجبرية، وتطبيقه بحقّ بعض الشـخصيات الوطنية المعارِضة للانتداب البريطاني. وقد بلـورت المعارضة الوطنية موقفها على نحو واضح التأييد لسمو الأمير عبدالله، والمعارضة الصريحة لسلطة الانتداب البريطاني وللحكومات التي كانت تخضع لتوجيهات الانتداب عبر المعتمد البريطاني المقيم في عمان. وقد اتسـمت الحركة الوطنية الأردنية بسمات أساسية، أبرزها أنها كانت وطنية عروبية نابعة من التراب الوطني الأردني، وتحمل الهمّ الوطني الأردني، وأنها كانت أردنية القاعدة والقيادة والتمويل والتوجيه والأهداف والبرنامج، وشـكّلت ولادة مبكرة للحياة الحزبية الوطنية، ولو قُدِّر لها البقاء لاختصرت علينا أشواطًا بعيدة في بلورة الهُوية الوطنية الأردنية، وتنمية الحياة السياسية.

قضية للنقاش:

اتّبع الأمير عبد الله مبدأ (خُذْ وطالِبْ) أو سياسة الخطوات المتدرّجة لانتزاع استقلال البلاد من البريطانيين.

تطوّر الحياة الدستورية والتشريعية والنيابية 1921-1946

القانون الأساسي 1928

تطلّع الأردنّ بقيادة الأمير عبد الله بن الحسـين إلى إقامة حكومة نيابية دسـتورية منذ بداية تأسـيس الإمارة عام 1921م. فمنذ البداية أعلن الأمير عزمه على تشـكيل حكومة دسـتورية خاضعة لرقابة مجلس نواب مُنتخَب، إلّا أن بريطانيا رفضت هذا التوجّه. وفي عام 1923م شكّل الأمير لجنة لوضع مشـروع قانون لانتخاب المجلس النيابي، على أساس الاقتراع العام والتمثيل السياسي الصحيح، حيث تبنّته الحكومة وصدرت إرادة الأمير بالمصادقة عليه، ونُشِـر في ملحق العدد (5) من الجريدة الرسـمية، وبموجبه تقرّرت الدعوة إلى انتخاب مجلس نيابي، كما تألفت لجنة تحضيرية من رجال القانون لوضع قانون أساسـي (دستور) للبلاد عام 1923، غير أن السلطات البريطانية عطّلت هذه العملية. وجرت محاولة أخرى في عام 1926م، فألّفت الحكومة لجنة منتخبة لإعادة النظر في قانون الانتخاب، لكنّ سلطات الانتداب رفضت القانون الجديد أيضًا. وتعطّلت المحاولات حتى عام 1928م لحين توقيع الاتفاقية الأردنية – البريطانية في 20 شـباط 1928م، ونُشِـر القانون الأساسي في 16 نيسان 1928م. ولما كان الأمر يقتضـي المصادقة على هاتين الوثيقتين من قِبَل هيئـة أهلية، فقد بادرت الحكومة في 17 حزيران 1928 م إلى نشـر قانون جديد لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، وقد حدّد القانون الأساسي صلاحيات المجلس التشريعي والعلاقة بين السلطات على النحو التالي:

1. يكون رئيس الوزراء والوزراءُ أعضاء في المجلس التشريعي.
2. يكون رئيس مجلس الوزراء هو رئيس المجلس التشريعي.

الحياة الحزبية في الأردنّ في عهد الإمارة 1921-1946م:

عرف الأردنّ منذ تأسـيس الإمارة العملَ الحزبي، وكانت البدايات مع حزب الاستقلال السـوري (تأسّس في دمشق 1919م)، وقد لجأ قادته إلى الأردن بعد الاحتلال الفرنسي لسوريا، وشارك الحزب في الحكومات الأردنية.

كما أســس الأردنيون عددًا من الأحزاب السياسـية في هذه المرحلة، كان من أبرزها: حزب الشـعب الأردني (1927م)، وحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني (نيسـان 1929م)، وغيرها. وقد اتسـمت هذه التجـارب الحزبية بقِصَر عمرها، فلم تُعمّر طويلًا، ويغلـب عليها الطابع النخبوي والشـخصيّ، وغالبًا ما اعتمدت على أسـاس التجمّع حول شخصية اجتماعية أو سياسـية مؤثّرة، ولم يمتلك أغلبها الرؤية السياسية الشاملة. وفي المُجمَل، لم تجد الأحزاب الوطنية الجادّة سوى التضييق من الحكومات المتعاقبة، ومن سلطة الانتداب على السواء، مما كان يُعيق عملها، وقدرتها على ترسيخ العمل الحزبي في البلاد.

- في نظري، ما أبرز التحدّيات التي واجهت تأسيس إمارة شرقي الأردنّ؟

المؤتمرات الوطنية والميثاق الأردني

بعد توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية 1928م، برزت الدعوة إلى عقد مؤتمر وطني أردني يحدّد الموقف الوطني من جملة قضايا تتصل بالحياة السياسية، والعلاقة مع الانتداب.

المؤتمر الوطني الأردني الأول: عُقِد لمدة أربعة أيام في مقهى حمدان في عمّان بتاريخ 25 تموز 1928م، برئاسة الشيخ حسين الطراونة، وشارك فيه عدد من الأعيان والشيوخ والوجهاء والمثقفين الأردنيين يمثّلون البلاد الأردنية كافّة. واقتصر جدول أعماله على البحث في القضايا الآتية:

- البحث في مشروعية الاتفاقية البريطانية التي ستُطبَّق على الأردن.
- البحث في موقف شرقي الأردنّ من وعد بلفور.



المؤتمر الوطني الأردني الأول عام 1928م.

وبعد التداول والنقاش تمخّض المؤتمر عن الخروج بوثيقة وطنية هامّة سُمِّيت (الميثاق الأردني)، وتضمّنت البنود الآتية:

1. إمارة شرقي الأردنّ دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.
2. تدار بلاد شرقي الأردنّ بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله وأعقابه من بعده.
3. عدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد.
4. رفض وعد بلفور.
5. رفض تحمّل نفقات الاحتلال.
6. إن شرقي الأردنّ بإمكانه الاعتماد على موارده المالية، أما المعونة المالية المقدَّمة من بريطانيا فهي نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية ولخدمة مصالح بريطانيا ليس إلّا.
7. عدم الاعتراف بكل القروض المالية البريطانية للأردن قبل تشكيل مجلس نيابي مُنتخَب.
8. لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرض الأمر على المجلس النيابي للمصادقة عليه.
9. الدعوة إلى انتخابات نيابية وفقًا لقواعد التمثيل الصحيح، على أن تكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس الـمُنتخَب.

المؤتمر الوطني الأردني الثاني: عُقِد في مقهى حمدان في عمّان بتاريخ 17 – 12 – 1929م، وفي بدايته وقف الحضور خمس دقائق؛ حدادًا على شهداء فلسطين وسوريا.

المؤتمر الوطني الأردني الثالث: عُقِد في مدينة إربد بتاريخ 25 – 5 – 1930م.

المؤتمر الوطني الأردني الرابع: عُقِد في فندق الكمال في عمّان بتاريخ 15 – 3 – 1932م.

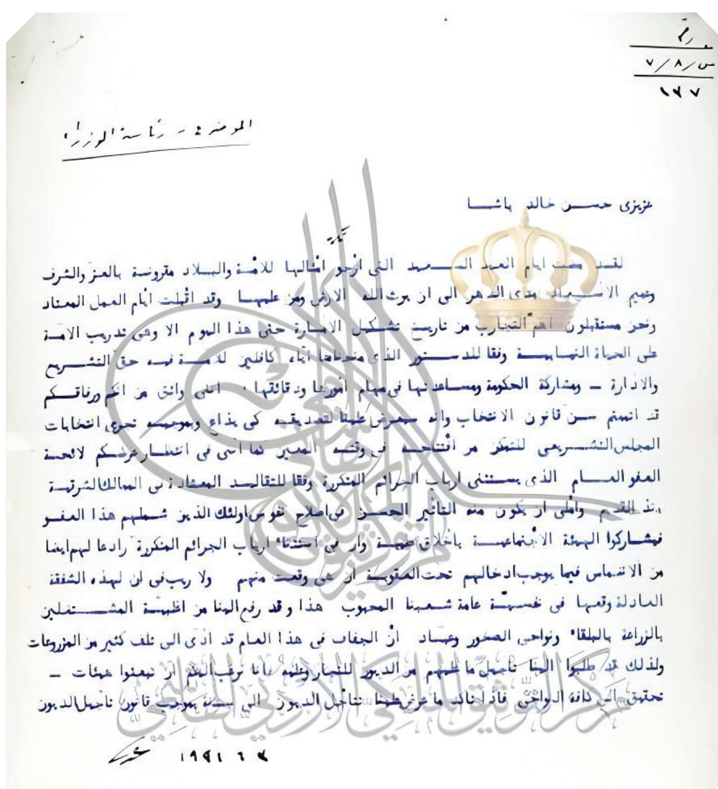
المؤتمر الوطني الأردني الخامس: عُقِد في فندق الكمال في عمّان بتاريخ 5 – 6 – 1933م.

شكّلت المؤتمرات الوطنية الأردنية ولادة حقيقية للحركة الوطنية الأردنية المناضِلة ضد الانتداب، وفي سبيل الاستقلال والوحدة والحرية ومقاومة الصهيونية، والمطالبة بالحكم الدستوري النيابي، وقد مثّلت بداية لبروز العمل السياسي الوطني الأردني، وكان من المؤمَّل أن تؤسّس هذه التجربة لحياة حزبية وسياسية أردنية صِرفة نابعة من التراب الوطني الأردني، ومستجيبة لشروط الحياة السياسية الوطنية وللتحديات التي تواجه الأردنّ ومحيطه العربي. لقد مثّلت هذه التجربة حالة من الوعي الشعبي التلقائي والعفوي، لكنّها سرعان ما تناثرت في الهواء؛ بفعل ضغوط سلطة الانتداب، وضغوط الحكومات، وبفعل عوامل ذاتية تمثّلت في غلبة النزعات الشخصية والتنافس على الزعامة بين قادة الحركة الوطنية ورموز العمل السياسي.

السُّلطة التشريعية في عهد الإمارة:

المجالس التشريعية الأردنية (1929 – 1947م):

أُجريت انتخابات المجلس التشريعي الأردني الأول في بداية عام 1929م، وتألّف المجلس من إثنين وعشرين عضوًا منهم ستة عشر مُنتخَبون، ويضاف إليهم المجلس التنفيذي وعددهم ستة أعضاء. ويتولّى رئيس المجلس التنفيذي رئاسةَ المجلس التشريعي، وقد صادق المجلس التشريعي الأول على الاتفاقية الأردنية – البريطانية لعام 1928م. وشهدت البلاد انتخاب مجالس تشريعية أربعة بين سنتَي 1931 – 1947م. وجرى خلال المجلس التشريعي الثالث (1934 – 1937) الموافقة على قانون الدفاع الصادر عام 1935م، الذي يُجيز للحكومة إعلان الأحكام العرفية في البلاد عند الضرورة. وفي عهد المجلس التشريعي الرابع (1937 – 1942م)، أُعلِنت الحرب العالمية الثانية، وعُدِّلت الاتفاقية الأردنية – البريطانية عام 1939م بحيث نصّت على تعديل بعض مواد القانون الأساسي المتضمِّنة مسؤولية المجلس التنفيذي أمام الأمير. وفي عهد المجلس التشريعي الخامس (1942 – 1947م) أُبرِمت المعاهدة الأردنية – البريطانية، وصودِقَ عليها. وأُعلِن الدستور الأردني الأول عام 1947م الذي نصّ على تغيير اسم إمارة شرقي الأردنّ إلى المملكة الأردنية الهاشمية. وفي عهد هذا المجلس قرّرت المجالس البلدية في المدن الأردنية المناداة بالأمير عبدالله بن الحسين ملكًا على المملكة الأردنية الهاشمية.


س/٨/٧
١٢٧

الموضوع - رئاسة الوزراء

عزيزي حسن خالد باشا

لقد [illegible] أمام العهد السعيد الذي أرجو أمثالها للأمة والبلاد مقرونة بالعز والشرف ونعيم الاستقلال مدى الدهر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وقد أتممت أمام العمل المعتاد ونحن مستقبلون أهم التجارب من تاريخ تشكيل الإمارة حتى هذا اليوم ألا وهي تدريب الأمة على الحياة النيابية وفقًا للدستور الذي منحناها إياه كافلين للأمة فيه حق التشريع والإدارة – ومشاركة الحكومة ومساعدتها في مهام أمورها وثقالتها. [illegible] واثق من أنكم ورفاقكم قد أتممتم سن قانون الانتخاب وإنه سيعرض علينا للتصديق كي يذاع ويوضع موضع إجراء انتخابات المجلس التشريعي للتمكن من افتتاحه في وقته المعين فإنني في انتظار عرضكم لائحة العفو العام الذي يستثني أرباب الجرائم المنكرة وفقًا للتقاليد المعتادة في الممالك الشرقية منذ القدم وأملي أن يكون منه التأثير الحسن في إصلاح نفوس أولئك الذين شملهم هذا العفو فيشاركوا الهيئة الاجتماعية بأخلاق [illegible] وأن في استثناء أرباب الجرائم المنكرة رادعًا لهم أيضًا من الانغماس فيما يوجب إدخالهم تحت العقوبة أن حق وقعت منهم ولا ريب في أن لهذه الشفقة العادلة وقعها في نفوس عامة شعبنا المحبوب هذا وقد رفع إلينا من أطيبة المشتغلين بالزراعة بالبلقاء ونواحي الغور وعجلون أن الجفاف في هذا العام قد أدى إلى تلف كثير من المزروعات ولذلك قد طلبوا إلينا تأجيل ما عليهم من الديون للتجار وغيرهم بأننا نرغب إليكم أن تعينوا هيئات – تحقق الكائنة الواقعة فإذا [illegible] ما عرض علينا تتأجل الديون إلى [illegible] بموجب قانون تأجيل الديون

١٩٢٩ ١ ٢

رسالة مُوجَّهة من جلالة الملك عبد الله الأول إلى رئيس الوزراء حسن خالد أبو الهدى لإجراء انتخابات المجلس التشريعي الأول في عام 1929م.

نشأة الإدارة العامّة والمؤسسات

اتخذت الإمارة منذ تأسيســها مسمّى إمارة الشــرق العربي، وفي 11 – 10 – 1927م صدر قانون أردني جديد اتخذت البلاد بموجبه اسمًا رسميًّا جديدًا هو (إمارة شرقي الأردن). وبعد الاستقلال في 25 أيار 1946م، أخذت البلاد اسمها الحالي (المملكة الأردنية الهاشمية).

وقُسِّمَت البلاد إداريًّا عام 1927م، على النحو الآتي:

1. **لواء عجلون:** مركزه مدينة إربد، ويضمّ: قضاء إربد، وقضاء عجلون، وقضاء جرش.
2. **لواء البلقاء:** مركزه السلط، ويضمّ: قضاء السلط، وقضاء عمّان، وقضاء مأدبا.
3. **لواء الكرك:** مركزه الكرك، ويضمّ: قضاء الكرك، وقضاء الطفيلة.
4. **لواء معان:** ومركزه معان، ويضمّ: قضاء معان، وقضاء العقبة.

وبقيت هذه التشكيلات الإدارية سائدة حتى نهاية عهد الإمارة مع تغييرات طفيفة. ولم يوضّح نظام التشكيلات الإدارية لعام 1927م الاختصاصات المخوَّلة للحكام الإداريين، ولعل هذا الأمر ســببه الأعراف الســائدة، وما توارثته الدولة من الفترة العثمانية في أساليب العمل، وبقيت هذه التقاليد مُطبَّقة ونافذة حتى الاستقلال.

أمّا بالنسبة للبلديات، فقد صدر أول قانون للبلديات في إمارة شرقي الأردنّ بتاريخ 4 آذار 1925م، ومن أهم ما ورد فيه أنه عرّف البلدية بأنها شخص حكمــي (اعتباري) له حق التصرّف بالأموال المنقولة وغير المنقولة، وهي مكلّفــة بالأعمال العمرانيّة والصحيّة، ومع صدور هذا القانون، أُجريت أول انتخابات بلدية عام 1925م.

- أفكّر: كيف تطوّر التقسيم الإداري في مرحلة إمارة شرقي الأردنّ وما أهميته في عملية بناء المؤسسات والنظم السياسية؟

السُّلطة القضائية في عهد الإمارة:

على الرغم من وجود مُشاور للعدلية في الحكومات الأردنية منذ سنة 1921م، فقد نصّ القانون الأساسي لعام 1928م على توزيع السُّلطة القضائية على النحو الآتي:

- **المحاكم المدنية:** وتنظر في الدعاوى المدنية والجزائية.
- **المحاكم الدينية، وتضم:**

1. **المحاكم الشرعية الإســلامية:** وتختص بالأحوال المدنية للمسلمين (الزواج، والطلاق، والنفقة، والإعالة، والوصاية، والبُنوّة، والحَجْر على القاصرين، والإرث، والوصية، والهِبَة، وإدارة أموال الغائبين).
2. **محاكم الطوائف المسيحية:** وتنظر في مسائل الزواج والطلاق والنفقة والإعالة الزوجية وإثبات الوصايا الخاصة بأبناء الطائفة.

- **المحاكم الخاصة:** التي تعمل بموجب قانون خاص.

الوضع المالي للإمارة:

نظـرًا لفقر موارد البلاد وشـحّ إمكانياتها الطبيعية، ولأنها تقـع تحت نير الانتداب، فقد اعتمـدت الإمارة على المعونـة البريطانية في الفترة من 1921 – 1957م. وكانـت المعونة البريطانية وسـيلة للضغط والابتزاز أثناء فترة الانتداب، ولذلك كان للمستشـار المالـي البريطاني والمعتمد البريطاني حق الإشراف على الشؤون المالية في إمارة شرقي الأردن.

الجيش العربي:

تشـكّلت النواة الأولى للجيش العربي الأردني من القوّة العسـكرية من جيش الثورة العربية الكبرى، التي رافقـت الأمير عبدالله وقدمت معه من الحجاز وقوامها: قوّة الدرك (وعددها 400 فرد وضابط)، وكتيبة الدرك الاحتياطية (وهم الخيّالة وعددهم 150 فارسًـا)، والكتيبة النظامية (مكوّنة من 200 جندي مشاة)، وقوّة الهجانة (مؤلفة من 100 هجان، وهم الحرس الخاص بالأمير).



نواة الجيش العربي الأردني عام 1921م.

وكلّف الإنجليز الكابتن بيك (Captain Peake) بإنشـاء قوّتين صغيرتين؛ الأولى قوامها (100) رجل وأسموها القوّة السيارة، وهذه القوّة مهمتها حماية طريق عمّان – القدس، والقوّة الثانية مؤلّفة من (50) فردًا موجودة لمساعدة الضابط البريطاني في الكرك.

وجاءت حادثة الكورة في نيسان 1921 لتثبت عدم فاعلية هذه القوّات وعجزها عن ضبط الأمن العام، إذ افتقرت إلى العتاد والسلاح والتدريب، ولا شـك في أن ضعف الموارد المالية قد أثّر كثيرًا على فرصها في النمو والتطوّر. وعليه، تعزّزت القناعة بضرورة تطوير هذه القوّات، فأشرف الكابتن (فردريك بيك) على إنشـاء قوّة احتياطية مُكوَّنة من حوالي (750) ضابطًا وجنديًّا. ومن بين الأسـباب التي تشـكّلت هذه القوّة من أجلها هو ردع الحركة الوهابية التي كانت تُغير على شرق الأردن.

وتحوّلت قوّة الحدود إلى قوّة البادية عام 1930م، وهي تُسمّى الآن (قوّات البادية وحرس الحدود). وقد وصل عدد المنتسبين للجيش العربي إلى (6000) جندي في عام 1940م. وفي عام 1945م بلغ العدد (8000) جندي، ثم زاد عام 1955م ووصل إلى (25000) جندي.

وخلال مرحلة الانتداب البريطاني تولّى قيادة الجيش العربي:

- اللواء فردريك بيك، من 1923 – 1939م، ومكث فترة طويلة في الأردنّ، وصار خبيرًا في الشؤون الأردنية، وألّف كتابًا بعنوان (تاريخ شرقي الأردنّ وقبائلها).
- الفريق جون باغوت كلوب، 1939 – 1956م، وهو ضابط بريطاني أقام في العراق مع القبائل العراقية، وعاش حياتها الكاملة. وبقي قائدًا للجيش حتى أقدم المغفور له الملك الحسين بن طلال على قرار تعريب قيادة الجيش، بتاريخ 1 – 3 – 1956م.

تطوّر الخدمات العامّة

تأخّر تنظيم التعليم في شرقي الأردنّ خلال السنوات الأولى من تأسيس الإمارة؛ لانشغال الدولة الناشئة بتوطيد الأمن والنظام وتأسيس المؤسسات الحكومية، وعند تأسيس الدولة لم يكن في الأردنّ سوى (25) مدرسة يقوم بالتدريس فيها (53) معلمًا و(6) معلمات.

وفي العامين 1923م و1924م كان عدد المدارس الثانوية في الأردنّ ثلاث مدارس، هي: السلط، وإربد، والكرك، إضافة إلى مدارس الطوائف الدينية.

وفي عام 1928م بدأت المدارس بالانتشار ووصل عددها إلى (40) مدرسة، إضافة إلى بدء التعليم المهني، إذ أُسِّست مدرسة صناعية في عمّان.

تميز التعليم في بدايات عهد الإمارة بوجود مدارس مدن ومدارس قرى، وكانت الأخيرة تتركّز في النائية منها، وكان أهالي القرى يبنون هذه المدارس ويتكفّلون بنفقاتها، ويدفعون رواتب المعلمين على أن تبقى تحت إشراف إدارة المعارف.

وخصّص الأمير عبدالله موازنة سنة 1923م وافتتح بها (38) مدرسة، منها ست مدارس للبنات. وقام بمهمة التدريس في هذه المدارس (99) معلمًا و(16) معلمة، ولم يكن إذ ذاك سوى (2680) تلميذًا و(318) تلميذة.

أمّا عن المدارس الأولى وبنائها، فشُيّد بناء لمدرسة إربد وآخر لمدرسة السلط الثانوية، وفي الكرك أصلحت الحكومة البناء القديم الذي شيّدته الحكومة العثمانية.



مدرسة السلط الثانوية



مدرسة الكرك الثانوية

وفي عمّان، استأجرت وزارة المعارف الأبنية لمدارسها، باستثناء أبنية مدرسة الصنائع وهي مِلكٌ للحكومة، وعملت إدارة المعارف على تزويد هذه المدارس بالأثاث اللازم، والأدوات المدرسية كالمقاعد، والألواح، والكراسي، والخزائن.

أمّا في القرى فكان الأهالي يُعِدّون بناء المدرسة تحت إشراف مدير المعارف ومفتّش اللواء المختص وطبيب الحكومة، فإذا لم تستطع القرية أو القرى القريبة تشييد بناء استأجروا بناء بعد الموافقة الحكومية عليه. وقد تزايد عدد المدارس حتى وصل عام 1940م إلى (64) مدرسة للذكور و(10) مدارس للإناث.

قضية للنقاش: أهمية التعليم المهني.

أسّس التعليم في عهد الإمارة لبدايات النهضة التعليمية التي شهدها الأردنّ لاحقًا، والوثائق الوطنية في هذا الجانب غنية وتروي قصة بناء الإنسان الأردني، وبَذْل ملوك بني هاشم في سبيل تعزيزه بالعلم والمهارات. وبدأ التعليم ينتشر في كل مستوى داخل شرقي الأردنّ في المدارس الثانوية وخارج الأردن.

أسهم الجيش العربي من خلال قوّة البادية في نشر التعليم في البادية. إذ بدأت قوّة البادية بترغيب الأطفال في التعليم، ولجأت إلى ترغيب الجنود بتلقّي التعليم وتقديم حوافز مثل الترفيع. وانتشر التعليم في المخافر، فقد كان الجنود يتعلمون في أوقات فراغهم.

ولجأت إلى التبسيط، فكان التعليم يركّز على الأساسيات في القراءة والحساب ومبادئ قراءة القرآن الكريم. وكان يُستفاد من السجناء المتعلمين في تعليم الطلاب. وللتغلب على مشكلة عدم الاستقرار والتنقّل الدائم للبدو، كان لا بد من أن تنتقل المدارس مع البدو حسب تحرّكاتهم في الشمال والجنوب وبحسب توفّر المياه والمراعي بين الأزرق والموقّر، وذلك لخدمة بَدْو الشمال، وبين المدورة والجفر لخدمة بَدْو الجنوب. وجاءت أيضًا فكرة المدارس الداخلية، لتوفِّرَ لأطفال البدو الاستقرار والسكن والطعام والملبس والكتب والقرطاسية مجانًا؛ تشجيعًا لهم على الإقبال على التعليم، ومساعدة لهم للتغلّب على ظروفهم الصعبة. وفي عام 1934 كان هناك مدرستان للبدو: الأولى في رمّ، والثانية في باير.

وقد أصبح الاهتمام بالتعليم في تزايد مستمر، وانعكس هذا الاهتمام على تدريب الجنود وتعيين المعلمين لمكافحة الأمّيّة في كثير من الوحدات العسكرية، وجناح الثقافة، ومركز تدريب الجيش العربي في العبدلي، عام 1946م.

الحياة الاجتماعية في الأردنّ في عهد الإمارة:

عاش غالبية سكّان الإمارة في القرى والأرياف، وعملوا في الزراعة وتربية المواشي. وقد شكّل المستقرّون من السكّان في المدن والقرى ما نسبته (54%) من مجموع السكّان.

وكان عدد المدن في عهد الإمارة محدودًا، فقد كانت أقرب إلى البلدات، مثل: الكرك، والسلط، وعمّان، وإربد، لكنّها مثّلت مراكز إدارية مورِسَ فيها النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي. وكان يسكنها فئات من الحرفيين والتجار والأثرياء، وتستقر فيها المدارس الكبرى، ودوائر الحكم، والإدارة العامّة، والمصارف، والأسواق، والخدمات الصحية. ويمكن توزيع سكّان المدن في طبقتين، هما: طبقة كبار الملّاكين والتجّار

والموظفين، وطبقة الحرفيين وأصحاب المحلات الصغيرة والعمال؛ وهؤلاء يشكّلون غالبية المدينة. أما سكّان البادية فقد شكّلوا ما يعادل (46%) من السكّان عند تأسيس الإمارة، وسكنوا البادية وعملوا في الرعي وتربية المواشي، كالجمال والأغنام.

كما شــهدت البلاد في العهد العثماني اســتقرار المهاجرين الشيشان والشــركس الذين قدموا من بلاد القوقاز، وقد اندمجوا في المجتمع الأردني وأصبحو جزءًا من النســيج الاجتماعي الأردني، وســكنوا في كلٍّ من الزرقاء والأزرق والسُّــخنة والرصيفة وجرش وعمّان ووادي السير وناعور وصويلح. وعرفت المدن الأردنية اســتقرار أعداد من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والحجازيين الذين وصلوا إلى شرقي الأردنّ قبل تأسيس الإمارة وفي عهدها؛ للعمل في التجارة والوظائف الإدارية. وقد بلغ عدد سكّان الإمارة حوالي (300) ألف نسمة عند التأسيس. وقد تكوّن المجتمع الأردني من أغلبية عربية مســلمة، وأقلية عربية مســيحية، هذا مع وجود أعداد من الأرمن المســيحيين الذين اســتقروا في عمّان في أواخر العهد العثماني.

- أصف المجتمع الأردني في عهد الإمارة.

أحوال المرأة في عهد الإمارة الأردنية:

برز العمل النســائي ابتداء في مجالات التطوّع والعمل الخيري في الأربعينيات من القرن الماضي. وبدأ تأسيس الجمعيات الخيرية المُوجَّهة لرعاية الأيتام والفقراء ومكافحة الأمّية والجهل، وتأسست جمعية الاتحاد النسائي في هذه المرحلة.

الخدمات الصحية في عهد الإمارة:

منذ تأسيس إمارة شرقي الأردنّ حرص سمو الأمير على التأسيس لخدمات صحية توفّر الرعاية للمواطنين، إذ إنّها كانت منعدِمة في العهد العثماني.

وأُسِّست دائرة الصحة، وكان في البلاد عدد محدود من المستوصفات في عمّان والسلط، بعضها حكومي وبعضها الآخر يتبع للإرساليات الأجنبية. ولم يزد عدد الأطباء عن (30) طبيبًا. وقد تأسّست وزارة الصحة ما بعد الاستقلال.



المستشفى الإيطالي في عمّان في ثلاثينيات القرن الماضي.



الفصل الرابع

المملكة الأردنية الهاشمية (الأولى والثانية والثالثة): الاستقلال والوحدة

تمهيد

يتناول هذا الفصل الاستقلال الأردني وتأسيس المملكة الأردنية الهاشمية، والتطوّرات التي شهدتها المنطقة العربية وعلى رأسها حرب عام 1948 والنكبة الفلسطينية، والدور الأردني في هذه الحرب، وتداعياتها على المنطقة والأردن، ووحدة الضفتين الشرقية والغربية، واغتيال الملك المؤسّس، والمملكة الثانية وعهدَ الملك طلال بن عبد الله القصيرَ، وأبرز التطوّرات في هذه المرحلة.

استقلال المملكة الأردنية الهاشمية

خضع الأردنّ غير مختار للانتداب البريطاني. وكان سموّ الأمير عبد الله قد زار بريطانيا أواخر 1922، وأجرى محادثات هناك طالب خلالها بتأسيس دولة عربية واحدة تحت الانتداب المشترك. وكانت بعد ذلك زيارة المندوب السامي البريطاني على الأردنّ وفلسطين هنري صموئيل لعمّان بتاريخ 25 أيار 1923م، وإعلانه الاعتراف البريطاني بحكومة مستقلّة في شرق الأردن تحت رئاسة الأمير عبد الله، وهذا ما اصطُلِح على تسميته (إعلان الاستقلال الإداري للإمارة).

واصل الأمير عبد الله مساعيه مع بريطانيا لتوقيع اتفاقية رسمية بين الطرفين، متطلّعًا سموّه من خلال هذه الاتفاقية إلى تثبيت الإمارة بحدودها على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة العربية، ونيل اعتراف دَولي بها؛ لَجْمًا للأطماع والمطالبات الصهيونية بشمول شرقي الأردنّ بأحكام وعد بلفور، وكان هربرت صموئيل من مؤيّدي الصهيونية ومطالبها.

وبعد تلكّؤ بريطاني طويل جرى التوقيع على الاتفاقية الأردنية – البريطانية في القدس في 20 شباط 1928م. وقد وقف خلف هذا التلكّؤ البريطاني جملة عوامل كالآتي:

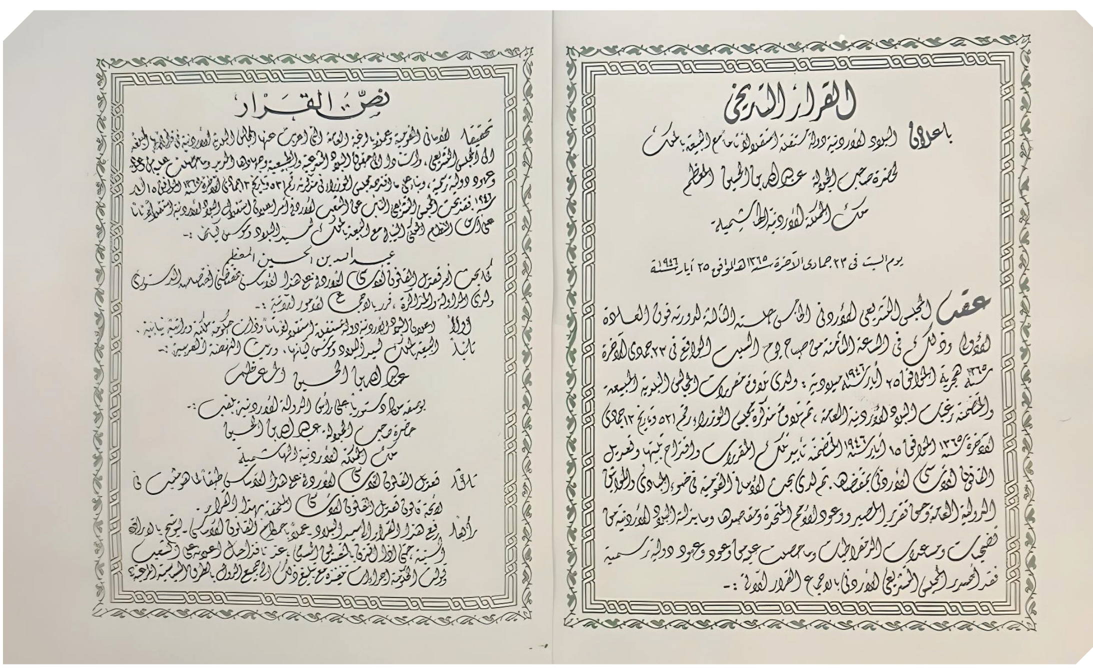
- عدم توصّل بريطانيا إلى اتفاق شامل مع جلالة الحسين بن علي ملك الحجاز الذي رفض التوقيع على الاتفاقية الحجازية – البريطانية المُقترَحة من بريطانيا؛ لأنها تتضمّن الاعتراف الضمني باتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور.
- الهجمات الوهابية المتواصلة على شرقي الأردنّ حتى عام 1924م.
- اضطراب الأوضاع في شرقي الأردنّ بسبب أحداث تمرّد متعددة قام بها بعض شيوخ عشائر لم يألفوا وجود سلطة مركزية في البلاد تحدّ من صلاحياتهم وامتيازاتهم التي اعتادوها فيما مضى.

لكن الأردنّ الرسمي والشعبي أدركا أن موازين القوّة المائلة لصالح بريطانيا في مواجهة إمارة عربية ناشئة لن تمنع من النضال من أجل التخلّص من الاتفاقية وإصلاح الاختلال الذي يشوبها. وقد ظهرت حركة وطنية أردنية فعّالة ومُنظَّمة ضد الاتفاقية، وعُقِدت سلسلة من المؤتمرات الوطنية الأردنية بين عامي 1928 – 1933م طرحت مشروعًا سياسيًّا وطنيًّا يركّز على التخلّص من الانتداب البريطاني ونَيل الاستقلال الوطني، هذا الشقّ الأول. أما الشقّ الثاني فيركّز على التحذير من المشروع الصهيوني، ومَنْع الهجرة والاستيطان اليهوديين في بلادنا شرقي الأردن. وقد نجح الأمير عبد الله في إدخال بعض التعديلات على الاتفاقية خلال زيارته للندن في حزيران – تموز 1934م. وأخيرًا وبعد نضال رسمي وشعبي أردنيَّينِ لربع قرن من الزمن، تمكّن الأردنّ من التوصّل

إلى تفاهم مع بريطانيا بإلغاء الاتفاقية المُوقَّعة عام 1928م، وتوقيع معاهدة الاستقلال عن بريطانيا في 22 آذار 1946م التي تضمّنت المبادئ الآتية:

1. تعترف بريطانيا بشرقي الأردنّ دولة مستقلة استقلالًا تامًّا.
2. إقامة تحالف بين الدولتين.
3. تتشاور الدولتان تشاورًا تامًّا وصريحًا في جميع شؤون السياسة الخارجية.
4. إنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين، واعتماد ممثِّلين سياسيين في عاصمتي البلدين.
5. يتولّى الأردنّ مسؤولية حفظ الأمن الداخلي، والدفاع عن حدوده الخارجية.

وبناءً عليه، أقرّت هيئة الأمم المتحدة رفع الانتداب عن شرقي الأردن، والاعتراف به رسميًّا دولة مستقلة. وعقد المجلس التشريعي الأردني الخامس جلسة خاصة يوم 25 أيار 1946م تُلِيَت فيها المقرّرات البلدية المتضمّنة رغبة البلاد الأردنية العامّة في الاستقلال، ثم تُلِيَت مذكّرة مجلس الوزراء المتضمّنة تأييد تلك القرارات. وأصدر المجلس التشريعي الأردني على إثرها قرارًا بالإجماع يقضي بإعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالًا تامًّا ذات حكومة مَلَكية وراثية نيابية. وتقرّر اعتبار يوم الخامس والعشرين من أيار من كل عام عيدًا لاستقلال المملكة.


القرار التاريخي
نص القرار

قرار الاستقلال

أمسح الرمز المجاور، وأشاهد مقطعًا مرئيًّا (فيديو) لخطاب الملك المؤسّس عبدالله الأول في يوم استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.

وتقدّم الأردنّ بطلب رسـمي للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، لكن الطلب ووجِهَ بمعارضة الاتحاد السوفياتي وبولندا، إذ لجأ الاتحاد السوفياتي إلى استخدام حق النَّقْض (الفيتو). وظل المندوب السوفياتي يكرّر رفضه مرات عدّة. ولم يَنَل الأردنّ عضوية الأمم المتحدة إلّا في 14 كانون الأول 1955م.

ولما كانت الحرب العربية – الإسـرائيلية عام 1948م تقرع الأبواب، سـعت بريطانيا لتعديل معاهـدة 1946م؛ بهدف التخلّص من التزاماتها نحو الأردنّ بوصفه دولة حليفة، وتوصل الطرفان إلى توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية في 15 آذار 1948م، وتنص على ما يأتي:

1. أن يسود السلام والصداقة الدائمين بين الأردنّ وبريطانيا.
2. التشاور التام بين الطرفين في حال نشوب نزاع مُسلَّح مع دولة ثالثة.
3. إقامة مبدأ الدفاع المشـترك بين الأردنّ وبريطانيا، وأن يقوم كل طرف في حال نشـوب حرب أو التهديد بحرب بطلب المسـاعدة من الطرف الآخر.
4. مدّة المعاهدة خمسة وعشرون عامًا.

ولكن، واصل الرأي العام الأردني والقوى الوطنية الأردنية التنديد بهذه المعاهدة، والمطالبة بالتخلّص من كافّة المعاهدات مع بريطانيا.

- أبيّن أوجه الشـبه والاختلاف بين معاهدة التحالف والصداقة الأردنية – البريطانية في 22 آذار 1946م، والمعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1948م.

قضية للنقاش:

الحفاظ على الاستقلال واجب وطني وهدف من أهداف الدولة الأردنية.

حـرب عـام 1948 والنكبـة الفلسـطينية والـدور الأردنـي فـي هـذه الحـرب وتداعياتهـا علـى المنطقــة والأردن:

ما إن حصل الأردنّ على الاسـتقلال وبدأ يتلمّس طريقه نحو بناء الدولة، حتى كان صدور قرار تقسـيم فلسطين عن الجمعية العامّة للأمم المتحدة "قرار تقسـيم فلسـطين رقم (181)" بتاريخ 29/ 11/ 1947م الذي يوصي بتقسيم فلسـطين إلى دولتين: دولة عربية تقوم على (43%) من أرض فلسطين التاريخية، ودولة يهودية تضم نحو (56%) من أرض فلسطين، في حين ستكون منطقة القدس وبيت لحم وتساوي (1%) دَولية.

رفـض العرب القرار، وانعقـد مجلس جامعة الدول العربية في عالية بلبنان في الفترة 7 – 15 تشـرين الأول 1947م، فـدرس تقرير اللجنة الفنية العسـكرية العربية، وفيه دعوة إلى تسليح العرب في مناطق اكتظاظ اليهود؛ ليسـتطيعوا الدفاع عن أنفسهم، وتدريب الشباب، وتشكيل قيادة عربية عامّة، وقرّر المجلس حشد قوّات من الجيوش المصرية والسورية واللبنانية والأردنية والعراقية على حدود فلسطين.

في هذه الأثناء أعلن وزير المستعمرات البريطاني موافقة حكومته على إنهاء الانتداب، وأنها تُعِدّ العُدّة للخروج من فلسطين بأسرع وقت ممكن. أما اليهود، فقد أفرحهم تقرير اللجنة الدَّولية، وخصوصًا توصيات الأكثرية فيها بالتقسيم، مع اعتراضهم على كون الدولة الإسرائيلية لا تشمل فلسطين كلها، وراحوا يُعبِّئون قُواهُم السياسية، ويسخّرون الولايات المتحدة لحمل الأمم المتحدة على إقرار المقترحات.

بدأ الإنجليز في مغادرة فلسطين على أن ينتهي ذلك في 15 أيار بعد تصفية الإدارة المدنية. وبدأ التخطيط الصهيوني لهجوم عام واسع ابتداءً من أول نيسان استباقًا لانتهاء الانتداب في 15 أيار، ودخول الجيوش العربية البلاد.

أخذ الرأي العام العربي يطالب الحكومات العربية بالتدخّل العسكري العاجل لإنقاذ فلسطين، ولا سيما بعد مذبحة دير ياسين، وبعد ما تبيّن عدم التكافؤ في الأسلحة بين العرب واليهود، وكيفية جلاء الإنجليز عن الأحياء في المدن غدرًا ليتمكّن اليهود من احتلالها. ولكن السلطات البريطانية أعلنت أن أي تدخّل عسكري قبل 15 أيار (مايو)، وهو الموعد الذي حدّدته لجلاء آخر جندي بريطاني عن فلسطين، يُعَدّ عدوانًا عليها تقابله بالقوّة، الأمر الذي حال دون دخول الوحدات العربية النظامية لوقف الوضع المتدهور قبل هذا التاريخ. وقد كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد قرّرت الزحف إلى فلسطين ودخولها في 15 أيار (مايو)؛ أي فور الجلاء البريطاني عنها؛ وذلك لحماية سكّانها العرب، وتحرّكت كتائب من خمسة جيوش عربية نحو حدود فلسطين.

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة في 14 أيار 1948م أعلن بنغوريون قيام إسرائيل.

شهدت الفترة منذ إعلان قرار التقسيم وحتى يوم 15 أيار 1948م قتالًا غير متكافئ بين عرب فلسطين والمتطوّعين العرب وبين اليهود الذين كانوا أفضل تنظيمًا وأكثر جنودًا وأحسن تسليحًا وأقوى تدريبًا. وقد تمكّنت العصابات الصهيونية المُسلَّحة قبل الانسحاب البريطاني من احتلال مدن حيفا ويافا وعكا وطبريا وبيسان وصفد، وقراها. وكانت الظروف الدَّولية تعمل لصالح قيام الدولة اليهودية، وكانت الدول الاستعمارية تهيمن على البلاد العربية.

عبرت القوّات العربية الحدود مع فلسطين من جميع جبهات القتال يوم 15 أيار1948م، بينما اجتاز الجيش العربي الأردني الحدود مع فلسطين في 14 أيار وتمركز في منطقة أريحا؛ استعدادًا للانطلاق في اليوم التالي. كان مجموع القوّات العربية التي دخلت فلسطين (22000) جندي وضابط موزَّعة على النحو الآتي:

- **الجيش العربي الأردني:** قوامه (6000) جندي، منه (4500) مقاتل يتقدّمون من الشرق على محوري جسر دامية وجسر اللّنبي باتجاه القدس والسهل الساحلي حتى تل أبيب.
- **الجيش السوري:** قوامه (3000) جندي وضابط، وأُوكلت إليه مهمة تحرير شمال فلسطين، ويتقدّم باتجاه الحولة – صفد.
- **الجيش العراقي:** قوامه (3000) جندي وضابط، يتقدّم من الشرق باتجاه منطقة نابلس والسهل الساحلي.
- **الجيش المصري:** قوامه (10000) جندي وضابط، يتقدّم من الجنوب عبر سيناء على محورين: محور الساحل غزة – تل أبيب، ومحور الوسط النقب – بئر السبع.
- **الجيش السعودي:** وقوامه كتيبتان أُلحِقتا بالجيش المصري.
- **الجيش اللبناني:** قوامه كتيبة مُدرَّعة، ويساعده جيش الإنقاذ، وأُوكلت إليه مهمة تحرير شمال فلسطين من حيفا غربًا إلى الناصرة شرقًا.

وكانت الأسلحة التي تمتلكها هذه القوّات أقل كفاءة من الأسلحة التي تمتلكها القوّات اليهودية المكوَّنة من العصابات الصهيونية المسلَّحة والقوى المُلحَقة بها، وقد بلغ تعدادها في هذه الأثناء (65000) مقاتل ومتطوّع.

حقّقت الجيوش العربية تقدّمًا ملموسًا لحظة اندفاعها، إلّا أنها جوبهت بقوّة النيران اليهودية، مما دعاها إلى التوقّف على بعض الجبهات. بينما بقي القتال مستمرًا على الجبهة الشرقية، حيث كان يخوض الجيشان الأردني والعراقي معارك شرسة مع جيش العدو الإسرائيلي.

وكان اليهود قد احتلوا جزءًا من مدينة القدس، فاندفعت الكتيبتان الأردنيتان الرابعة والسادسة إلى داخل مدينة القدس؛ لإنقاذها، يساندهما متطوّعون من أهل المدينة المُقدَّسة ومصريون وأردنيون وجيش الإنقاذ والجهاد المُقدَّس. وكان القتال شديدًا والهجمات متبادلة بين الطرفين، واستطاع الجيش العربي إخراج القوّات اليهودية من المدينة المُقدَّسة، وحاصر الحيّ اليهودي في القدس القديمة واستولى عليه واستسلم له (1500) شخص أُخِذوا أسرى من ضمنهم (300) مقاتل من البالماخ والهاغانا. وتصدّى الجيش العربي الأردني للهجمات اليهودية في اللطرون وباب الواد وردّها على أعقابها بعد أن مُنِيت بخسائر جسيمة في الأرواح والمُعَدّات، وأعاد سيطرته على طريق القدس– بيت لحم الاستراتيجي بعد أن أغلقها اليهود.

لقد كانت كل معركة خاضها الجيش العربي الأردني في باب الواد واللطرون، وأسوار القدس، والنوتردام، والحيّ اليهودي ملحمة تُروى. ومن القادة الذين خلّدتهم معارك القدس: الأميران نايف وطلال، والقادة: عبد الله التل، وحابس المجالي، ومحمود الموسى عبيدات، وصالح الشرع، وراضي الهنداوي، وعلي الحياري وغيرهم. وأثناء القتال اضطُرّت سرايا من الجيش العربي للتوجّه جنوبًا؛ لمساعدة بعض سرايا الجيش المصري التي حوصرت في منطقة جنوب الخليل وفكّ الحصار عنها. ومما زاد في الأعباء المُلقاة على عاتق الجيش العربي انتشارُه في منطقتي نابلس وجنين بعد أن انسحب منهما الجيش العراقي بعد إعلان الهدنة الأولى في حزيران 1948م، وكان الجيش العربي الأردني قد حقّق جميع أهدافه العسكرية، وطهّر مدينة القدس الشرقية من اليهود، وحاصر القدس الغربية وهزم قوّات العدو في جميع المعارك التي خاضها ضدهم. والجيش الأردني هو الجيش العربي الوحيد الذي حافظ في هذه الحرب على الأرض التي دافع عنها، وهي التي تُعرَف اليوم بـ (الضفة الغربية).



أفراد من الجيش العربي الأردني في معارك القدس 1948م.

اضطُرّت القوّات العربية إلى وقف معاركها بعد إعلان الهدنة في 8 حزيران تحت ضغط هيئة الأمم المتحدة، وكانت الهدنة لصالح اليهود، فقد أعادوا ترتيب قوّاتهم وتزويدها بالأسلحة الضرورية، بينما فرضت الدول الغربية حظرًا على بيع الأسلحة للدول العربية المحيطة بفلسطين. وما أن استؤنف القتال في المرحلة الثانية حتى حُسِم الموقف لصالح القوّات اليهودية، وبدأت القوّات العربية في التراجع، فاضطُرّت الدول العربية مُرغَمة على قَبول الهدنة الثانية.

ومن أهم النتائج التي تمخّضت عنها حرب 1948 م ما يأتي:

1. قيام الكيان الإسرائيلي بالقوّة على (78%) من إجمالي مساحة فلسطين.
2. ظهر بوضوح تأييد الدول الكبرى للصهيونية.
3. اتضحت هشاشة الوضع العربي، وضعف استعداد الدول العربية.
4. كانت هذه الحرب مسؤولة إلى حدّ كبير عن إحداث بعض التغييرات السياسية في البلاد العربية فيما بعد.
5. أصبح الأردنّ يقف على أطول خط للمواجهة مع إسرائيل.

- بالرغم من الإنجاز الكبير الذي حقّقه الجيش العربي – الأردني في الحفاظ على القدس والضفة الغربية، وعلى الرغم كذلك من المعارك التي خاضها والقتال الشرس الذي شهد به أعداؤه، إلّا أنّ هنالك تقصيرًا في المجالات الثقافية والفنية والأدبية وحتى التاريخية في توضيح هذا الدور. أناقش مع زملائي التوصيات المطلوبة لتقديم الصورة الصحيحة عن الأردنّ وحرب الـ 48 ودور الأردنّ في دعم الأشقاء الفلسطينيين.

وحدة الضفتين الشرقية والغربية 1950م

رأت قيادات فلسطينية أن خير وسيلة للحفاظ على ما تبقّى من فلسطين هو الوحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية. وبخاصة أن قسمًا من الجيش العربي الأردني ما زال يُرابط على الجزء المتبقّي من الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية والقدس الشرقية)، ويشرف على الإدارة فيها. بينما رأى البعض الآخر تشكيل حكومة فلسطينية، وهذا مما يؤسّس للدولة الفلسطينية. وتم تشكيل حكومة عموم فلسطين ومقرّها غزة، إلّا أن هذه الحكومة واجهت مصاعب ذاتية وموضوعية ولم تُقيَّض لها الاستمرارية.

ورأى المطالبون بالوحدة مع الأردنّ أن ما يقومون به هو إنقاذ لفلسطين علاوة على أنه عمل قومي، وعقدوا أول مؤتمر لهم (المؤتمر العربي الفلسطيني الأول) في عمان في 1 تشرين الأول 1948م. وضمّت اللجنة التحضيرية للمؤتمر: الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، والشيخ سعد الدين العلمي، والأستاذ عجاج نويهض، والأستاذ حكمت التاجي الفاروقي، والشيخ مصطفى الأنصاري، والأستاذ عزت الكرزون. أما هيئة المؤتمر فكانت برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي، والشيخ سعد الدين العلمي نائبًا له، وعجاج نويهض سكرتيرًا للهيئة، وكاتباها هما: الأستاذ هاشم الجاعوني، والدكتور نور الدين الغصين.

وتوصل المؤتمر إلى القرارات الآتية:

1. تفويض الملك عبد الله لمعالجة القضية الفلسطينية.
2. دعوة الأمة العربية إلى العمل لإنقاذ فلسطين ومواصلة القتال، والدعوة إلى تزويد الفلسطينيين بالسلاح.
3. الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني مُوسَّع لمبايعة الملك عبد الله ملكًا على فلسطين.
4. معارضة حكومة عموم فلسطين في غزة معارضة تامّة؛ كونها شُكِّلت من دون موافقة أهل فلسطين في الشتات.

انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في الأول من كانون الأول 1948م، وشارك فيه عدد من الأعيان وشيوخ القبائل ومندوبي غرف التجارة ورؤساء البلديات والهيئات واللجان والجمعيات. وكان رئيس المؤتمر الشيخ محمد علي الجعبري، ونائب الرئيس فؤاد عطا الله، وأمين السّرّ عجاج نويهض، وعضوا مكتب المؤتمر حكمت التاجي الفاروقي وكمال حنون. وصدر عنه: (فإن هذا المؤتمر يقرّر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة، وأن يُبايَع جلالة الملك عبد الله الأول بن الحسين ملكًا دستوريًا على فلسطين). وتوجّهت لجنة تمثّل المؤتمر لمقابلة الملك عبدالله؛ لتعرض عليه مقرّرات المؤتمر ومبايعته ملكًا على فلسطين، وقبِلَ الملك البيعة، وعُرِضت هذه المقرّرات على مجلس الوزراء الذي أحالها بدوره إلى مجلس الأمّة بعد أن وافق عليها؛ من أجل إكمال مراحلها الدستورية.

قوبلت هذه المقرّرات بمعارضة واضحة من دول الجامعة العربية، بحجّة أنها لا تمثّل وجهة نظر أغلبية الشعب الفلسطيني. وعقد مؤيّدو الوحدة من الفلسطينيين مؤتمرَين آخرَين؛ أحدهما في رام الله، والثاني في نابلس؛ لتأكيد قراراتهم السابقة.

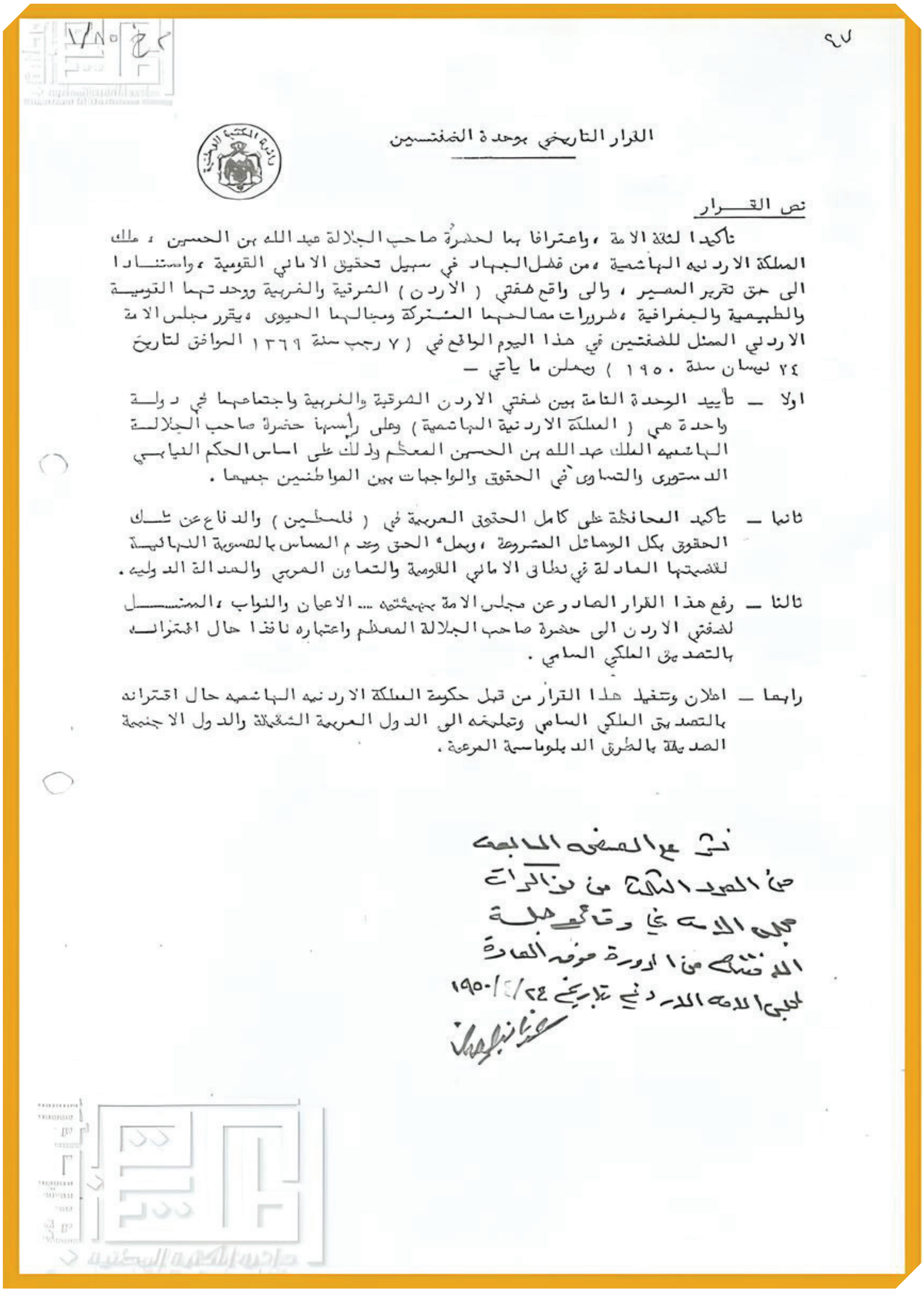
وأصدرت الحكومة الأردنية في آذار 1949م قانون إلغاء وظائف الحكام العسكريين في فلسطين واستبدال موظفين مدنيين بهم. وفي 7 أيار 1949م تشكّلت أول حكومة أردنية تجسّد وحدة الضفتين، دخلها من الجانب الفلسطيني: روحي عبد الهادي (خارجية)، وخلوصي الخيري (تجارة وزراعة)، وموسى الناصر (مواصلات)، وتم ربط الإذاعة الفلسطينية في القدس بوزارة الخارجية الأردنية.

وحُلَّ مجلس النواب في كانون الأول 1949م. وأُجرِيَت انتخابات جديدة في الضفتين. وبعد أن التأم هذا المجلس أقرّ الوحدة بالإجماع، وهذه صيغة قرار مجلس الأمة:

" تأكيدًا للثقة، واعترافًا بما لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله [الأول] ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من فضّل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية، واستنادًا إلى حق تقرير المصير، وإلى واقع ضفتَي الأردنّ الشرقية والغربية، يقرّر مجلس الأمة الأردني الممثِّل للضفتين في هذا اليوم 24/ 4/ 1950 ويعلن ما يأتي:

1. تأييد الوحدة التامّة بين ضفتَي الأردنّ الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية)، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله [الأول] ابن الحسين المعظم، وذلك على أساس الحُكم النيابي الدستوري، والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين.
2. تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين)، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدَّولية.
3. رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه الأعيان والنواب الممثِّل لضفتَي الأردنّ إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم، واعتباره نافذًا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.
4. إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي، وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة، بالطرق الدبلوماسية المرعية " .

ولم يلبث العراق أن اعترف بهذه الوحدة وأعلن ترحيبه بها، واعترفت الحكومة البريطانية بوحدة الضفتين على لسان وزير الدولة. وقادت مصر معارضة الدول العربية للوحدة، واتُّخِذ قرار بفصل الأردنّ من الجامعة العربية، ووافقت عليه مصر وسوريا ولبنان والسعودية. ولكن هذا لم يلبث أن عُدّل بتحفّظ آخر خلاصته أن الجزء الذي اتحد مع المملكة الأردنية ما زال تابعًا للتسوية النهائية.



٩٧

القرار التاريخي بوحدة الضفتين

نص القرار

تأكيداً لثقة الامة، واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الاردنية الهاشمية، من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية، واستناداً الى حق تقرير المصير، والى واقع ضفتي (الاردن) الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي، يقرر مجلس الامة الاردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في (٧ رجب سنة ١٣٦٩ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠) ويعلن ما يأتي –

اولاً – تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الاردنية الهاشمية) وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين المعظم وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعاً.

ثانياً – تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

ثالثاً – رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئتيه ... الاعيان والنواب، الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذاً حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

رابعاً – اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية.

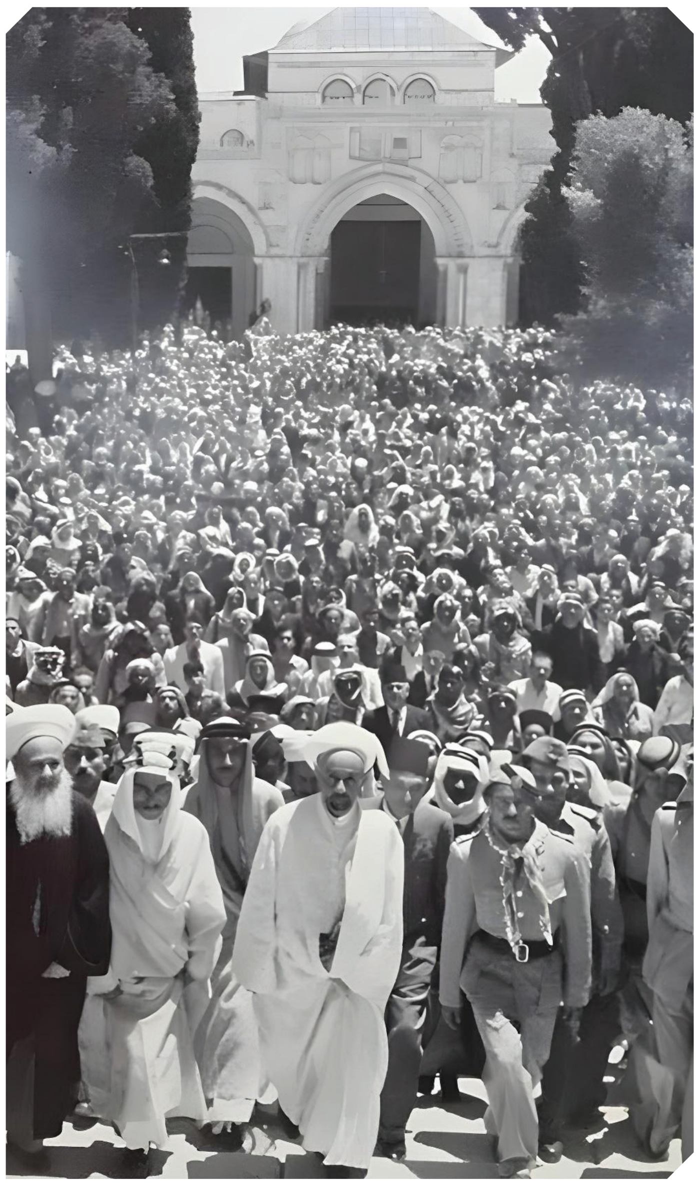
نشر على الصفحة السابعة
من العدد الثاني من مذاكرات
مجلس الامة في وقائع جلسة
الافتتاح من الدورة غير العادية
لمجلس الامة الاردني بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٠

قرار وحدة الضفتين عام 1950م.

ولقد حنق اليهود على عملية وحدة الضفتين واعتراف الإنجليز بها، واشتمال معاهدة التحالف الأردنية–البريطانية للقسم الفلسطيني المُنضَمّ للمملكة الأردنية الهاشمية. وفي منتصف عام 1950م طُرِحت أوراق النقد الأردني للتداول، وحلّت محل أوراق النقد الفلسطينية اعتبارًا من تشرين الأول 1950م.

وطبقًا لما جاء في خطاب العرش يوم 24 نيسان 1950م من الوعد بتعديل الدستور على أساس المسؤولية الوزارية البرلمانية، مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث؛ فقد قرّر مجلس الوزراء بتاريخ 11 أيار 1950م تأليف لجنة لدراسة الدستور الأردني القديم وتقديم التوصيات عن التعديلات التي يُقتَرح إدخالها عليه.

وفي هذه المرحلة العصيبة المُثقَلة بالأحداث فُجِع الأردنيون باغتيال الملك المؤسّس عبد الله بن الحسين على بوابة المسجد الأقصى، وهو يهمّ بأداء فريضة الجمعة في يوم 20 تموز 1951م. وكانت هذه الجريمة الإرهابية قد تمّت بيد شاب مقدسي، لكن خيوطها التآمرية كانت تستهدف الأردنّ وفلسطين معًا.



الملك عبد الله الأول ابن الحسين 20 تموز 1951م.

- أناقش أهمية قيام وحدة الضفتين، والأسباب التي أدّت إليها، وسياقاتها الداخلية والإقليمية.

المملكة الثانية وعهد الملك طلال بن عبد الله 1950-1951م:

عندما اغتيل الملك المؤسّس كان وليّ العهد الأمير طلال بن عبدالله يتلقّى العلاج في أوروبا، ونودِيَ به في مجلس الأمة مَلِكًا دستوريًّا، واعتلى عرش المملكة الأردنية الهاشمية في 6 أيلول 1951م. وكان الملك طلال يتمتّع بشعبية كبيرة، وخاصة بين أفراد الجيش العربي الذين عرفوه عن قرب مقاتلًا في صفوفهم في معارك القدس واللطرون في حرب 1948م.



الملك طلال بن عبدالله.

وأصدر الملك طلال إرادته الملكية بتعيين ابنه الأمير حسين وليًّا للعهد في 9 أيلول 1951م. وكانت عملية انتقال الملك عملية دستورية ناجحة جرت بهدوء وسلاسة، مما أكسب الأردنّ تقدير العالم، وبخاصة أنه تزامن مع فترة اضطرابات متلاحقة في عدد من البلدان العربية.

ومن أبرز إنجازات عهد الملك طلال صدور دستور جديد للمملكة نُشِر بتاريخ 8 كانون الثاني 1952م، وقد جاء هذا الدستور متماشيًا مع التطوّرات العظيمة التي طرأت على الوضع العامّ بعد وحدة الضفتين.

وقد أقرّ هذا الدستور أن نظام الحكم نيابي مَلَكي وراثي، وأكّد كفالة حق العمل والتعليم، ونصّ على أن التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني. في عهد الملك طلال أُبرِمت اتفاقية الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية في 24 آذار 1952م، وتضمّنت إقامة عهد عسكري بين دول الجامعة العربية لمواجهة الأخطار.

وفي 11/ 8/ 1952م أُعفِيَ الملك طلال من مهامّه الدستورية بقرار من مجلس الأمة بعد أن عُرِض عليه حالة الملك الصحية من قبل الأطباء المشرفين على علاجه ولجنة طبية خاصة.

قضية للنقاش: أهمية صدور دستور عام 1952م.

المملكة الثالثة: الصمود والبناء

1952 - 1999م

تمهيد

يتناول هذا الفصل انتقال الحكم في المملكة إلى الملك الحسين بن طلال عام 1953 بعد مرض الملك طلال بن عبدالله، وبداية عهد المملكة الثالثة التي شهدت مراحل مهمة في بناء الدولة الأردنية المعاصرة، في الوقت الذي واجه الأردنّ تحديات وصعوبات على صُعُدٍ متعدّدة.

يتتبّع هذا الفصل أبرز محطات التطوّر السياسي والاستراتيجي التي شهدها الأردنّ في النصف الثاني من القرن العشرين، وأبرزها: تعريب قيادة الجيش العربي، وإنهاء المعاهدة البريطانية والحروب العربية الإسرائيلية، وصولًا إلى قرار فكّ الارتباط واتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، وعلى صعيد البناء الوطني يستعرض الفصل بناء المؤسسات، والتطوّر التشريعي والإداري والاقتصادي.

عهد الملك الحسين بن طلال 1952-1999م



الملك الحسين بن طلال.

مارس الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في الثاني من أيار 1953م بعد أن نودِيَ به مَلِكًا في الحادي عشر من آب 1952م، وكان عمره آنذاك سبعة عشر عامًا؛ فشُكِّل مجلس وصاية إلى حين بلوغ الملك السّنّ الدستورية. وتألف مجلس الوصاية من السادة: عبدالرحمن ارشيدات، وإبراهيم هاشم، وسليمان طوقان.

جاء تولي الملك الحسين لسلطاته الدستورية في أعقاب أحداث جسيمة، فقد شاهد اغتيال جدّه الملك المؤسّس عبدالله الأول ابن الحسين لحظة اغتياله في المسجد الأقصى 20 تموز 1951م. ومن بعد إعفاء والده الملك طلال من مهامّه الدستورية بسبب ظروفه الصحية. في ظل هذه الظروف والأحداث المتسارعة تولّى الملك الشاب مهامّ القيادة والحكم في بلد يقع في قلب إقليم يعجّ بالصراعات، فلم يكن قد مضى على نهاية

الحرب العربية– اليهودية (النكبة) عام 1948م سوى بضع سنوات. وقد تمت وحدة الضفتين قبل سنتين من تولّيه الحكم، وكان يحمل أعباء كبيرة وتحديات جسامًا للمحافظة على العرش والوطن ووحدة الضفتين، ومعالجة انعكاسات النكبة واللجوء الفلسطيني الكبير في الضفتين، ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكرّرة على الحدود الأردنية، والتي شكّلت للأردن حرب استنزاف متواصلة، فكانت القوّات الإسرائيلية تهاجم القرى ومراكز الشرطة فتدمّر وتنسف وتضع الألغام. وصمّم الملك الحسين على الوقوف أمام هذه الغطرسة، فشُكِّلَ الحرس الوطني من أهالي القرى الأمامية، وسُلِّحَ للدفاع عن القرى العربية، وليكون بمثابة قوّة إنذار مبكر للقوّات المسلّحة. وفي ظل هذه التحديات كان الأردنّ يتعرّض لضغوط بعض الأنظمة العربية المجاورة، ومزايداتها، وسعيها للتدخّل في الشؤون الأردنية، وشنّها هجمات إعلامية ظالمة ومُجحِفة بحقّ الأردنّ ومحاولاتها العبث بالمعادلات الداخلية في الضفتين.

في ظل هذه الظروف كانت رؤية الملك الحسين واضحة حول إدامة علاقات الأخوّة مع الدول العربية الشقيقة، والعمل على بناء علاقات الأردنّ مع دول العالم، وتوثيق عرى الصداقة والتعاون مع الجميع في ظل احترام السيادة والمصالح المشتركة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية. وسعى الملك الحسين لقَبول الأردنّ عضوًا في هيئة الأمم المتحدة، وقد تحقّق ذلك في 14 كانون الأول 1955م.

وفيما يخص العلاقة مع بريطانيا، واصل الأردنيون قيادة وشعبًا مساعيهم للتخلّص من المعاهدة الأردنية – البريطانية المُوقَّعة عام 1948م، وحدث توتّر في العلاقات بين البلدين في عام 1954م بعد أن قرّر الملك الحسين إعفاء عدد من الضباط البريطانيين من العمل في الجيش العربي.

وفي عام 1955 وقع توتّر جديد في العلاقات الأردنية – البريطانية، بسبب رفض الأردنّ الانضمام لمعاهدة حلف بغداد، وهو مشروع تحالف ظهر إبان الحرب الباردة يهدف لإقامة تحالف سياسي عسكري اقتصادي يضم مجموعة من دول الشرق الأوسط؛ للوقوف في وجه الزحف الشيوعي، وقد انضمت له كل من العراق، وباكستان، وإيران، وتركيا. وعُرِض على مجموعة من الدول العربية الانضمام لهذا التحالف من بينها الأردن، ولكن ظهرت معارضة حزبية وشعبية لدخول الأردنّ الحلف، فاستجاب الملك الحسين بن طلال للموقف الشعبي، وأعلن وقف المباحثات الأردنية البريطانية بهذا الخصوص.

قضية للنقاش:

تسلّم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في فترة مُثقَلة بالأزمات والتوتّرات.

تعريب قيادة الجيش العربي الأردني 1956م

ثم جاء القرار الوطني الجريء للمغفور له الملك الحسين بن طلال بتعريب قيادة الجيش العربي في الأول من آذار 1956م وإعفاء الضابط البريطاني جون باغوت كلوب (John Bagot Glubb) رئيس أركان الجيش العربي الأردني والضباط البريطانيين العاملين في الجيش العربي من مناصبهم؛ إذ لم يكن الملك الحسين راضيًا عن مُجمَل آراء الجنرال كلوب وسياساته في الدفاع عن الضفة الغربية والتسلُّح وتنظيم الجيش، وإعاقة ترقية الضباط الأردنيين ليتولّوا قيادة جيش بلادهم، ولم يكن الحسين راضيًا عن أداء الضباط البريطانيين في مواجهة التعديات الصهيونية على القرى الفلسطينية الأمامية. وشكّل قرار تعريب قيادة الجيش صدمة لبريطانيا وأغضبها كثيرًا، وعدّ المراقبون هذا القرار خطوة متقدّمة في سبيل تحرير الإرادة الوطنية. وبرز الملك الحسين ملكًا عربيًّا شابًّا يقود بلاده نحو التحرّر التامّ من ذيول العلاقة مع بريطانيا الانتدابية. واكتسب القرار

أصداء واســعة في العالم العربي، وأسهم في تحسين علاقات الأردنّ مع مصر وسوريا والســعودية التي سارعت في السادس من آذار 1956م إلى عرض تقديم معونة مالية عربية من الدول الثلاث، إذا ما تخلّى الأردنّ عن المعونة المالية البريطانية المقدّمة بموجب المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1948م.


رقم القرار

١٩٨

مجلس الوزراء

بناء على الرغبة الملكية قرر مجلس الوزراء ما يلـــي :

١ـ انهاء خدمة الفريق كلوب من منصب رئاسة اركان حرب الجيش العربي الاردني

٢ـ ترفيع الزعيم راضي عناب لرتبة اميرلواء وتعيينه لمنصب رئاسة اركان حرب الجيش العربي الاردنـــي .

٣ـ انهاء خدمة القائمقام باترك كوجهـــل

٤ـ انهاء خدمة الزعيم هتـــن

وتنفيذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ ١/ ٣/ ١٩٥٦ ، ورفعه الى السدة الملكيـــة ليقترن بالتصديق الملكي السامي .

١/ ٣/ ١٩٥٦

وزيـــر الاقتصـــاد	وزير العدليـــة والدفـــاع	رئيس الـــوزراء ووزير الداخليـــة
وزير الصحـــة والشؤون الاجتماعية	وزيـــر الخارجيـــة	وزيـــر الماليـــة
	وزير التجـــارة والانشاء والتعمير	
وزير المعـــارف والزراعـــة		وزير البرق والبريد والطيران المدني ووزير الاشغال العامة (بالوكالـــة)

الحكومة الحزبية النيابية (حكومة سليمان النابلسي) 1956-1957م

وافـق الملـك الحسـين فـي حزيـران 1956م علـى حـل مجلـس النـواب الرابـع الـذي شـابت انتخاباتـه شـبهات التزويـر. وشـكّل إبراهيـم هاشـم حكومـة جديـدة فـي الأول مـن تمـوز 1956م؛ بهـدف إجـراء الانتخابـات النيابيـة، وأظهـر بعـض المسـؤولين تـردّدًا وتخوّفًـا مـن الإقـدام علـى هـذه الخطـوة فـي ظـل التصعيـد المتتالـي فـي مصـر بعـد تأميـم الرئيـس المصـري جمـال عبـد الناصـر شـركةَ قنـاة السـويس، واحتمـالات وقـوع حـرب فـي أي لحظـة. لكـن الملـك الحسـين قـرّر المُضـيّ فـي إجـراء الانتخابـات، فأُجرِيـت فـي 21 تشـرين الأول 1956م فـي أجـواء مـن الانفتـاح والحريـة والنزاهـة.

وحقّقت الأحزاب السياســية الأردنية المشارِكة فيها نجاحًا، وحصلت على أغلبية المقاعد النيابية. فقد حصل الحزب الوطني الاشتراكي على اثني عشر مقعدًا، وحصلت جماعة الإخوان المســلمين على أربعة مقاعد، وحصل حزب البعث العربي الاشتراكي على ثلاثة مقاعد، في حين حصلت

الجبهة الوطنية التي تضمّ تحالف الشيوعيين واليساريين على ثلاثة مقاعد، أما حزب التحرير الإسلامي فلم يحصل سوى على مقعد وحيد. وحصل الحزب العربي الدستوري على ثلاثة مقاعد، وشاركت حركة القوميين العرب في هذه الانتخابات، لكنها لم تَفُزْ بأي مقعد، وشغَل المقاعد المُتبقِّية نوّاب مستقلّون.

وفي ظل هذه المُستجَدّات السياسية برزت فكرة تأليف حكومة حزبية من داخل المجلس، بما يُرسي تقاليد سياسية جديدة، وعَهِدَ الملك الحسين إلى سليمان النابلسي بتشكيل الحكومة، بصفته رئيس الحزب الحائز على أكبر عدد من المقاعد النيابية، هذا بالرغم من كون النابلسي نفسه لم يَفُزْ في الانتخابات. وجاءت حكومة النابلسي ائتلافية حزبية، فتألّفت من ستة وزراء من الحزب الوطني الاشتراكي، ووزير عن حزب البعث، ووزير عن الجبهة الوطنية، وثلاثة وزراء مستقلّين.

وقد شكلّت هذه الخطوة محاولة تأسيسية لنهج سياسي دستوري أراده الملك الحسين بن طلال في مستهلّ حكمه، هذا مع ملاحظة أن هذه التجربة وُلِـدَت في لحظة تاريخية قلقة مليئة بالأحداث على الصعيدين: الوطني، والإقليمي، مما أضفى عليها مزيدًا من الإثارة، ووضع أمامها كثيرًا من العوائق.

قرار إنهاء المعاهدة

لقد واجه الشعب الأردني المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1948م منذ توقيعها بالمطالبة بإلغائها والتخلّص منها، وتبنّت الأحزاب السياسية هذا المطلب الشعبي، وبرزت أنشطة نضالية وطنية ضد المعاهدة ومجمل العلاقة مع بريطانيا، وواجهت الحكومات المتعاقِبة المعارضة الوطنية للمعاهدة بالتضييق على الحريات العامّة والفردية، وإغلاق الصحف، واعتقال السياسيين الوطنيين المنخرِطين في النشاط الوطني المُناوئ للمعاهدة.

وبقي الرأي العام الأردني يتسع بمرور الوقت ضدّ مجمل السياسة البريطانية في المنطقة العربية، ولعل رفض الأردنيين فكرةَ حلف بغداد عام 1955م يُعَدّ شاهدًا حيًّا على نظرتهم إلى العلاقة مع بريطانيا وموقفهم من سياساتها الظالمة. وجاء قرار الملك الحسين بن طلال بتعريب قيادة الجيش ليرفع معنويات الشعب والأحزاب، وليزيد في قوّة المطالبة بضرورة التخلّص من آخر العلاقات مع بريطانيا وتراثها الاستعماري.

أخذت مسألة إلغاء المعاهدة حيّزًا في الحملات الانتخابية التي سبقت انتخاب مجلس النواب الخامس في تشرين الأول 1956م، وقد انسجم النواب مع المطالب الشعبية، والشعارات الانتخابية التي رفعها النواب أثناء الحملة الانتخابية، فتقدّم المجلس بالإجماع بتوصية إلى الحكومة لإلغاء المعاهدة قبل أن تتقدّم الحكومة ببيانها الوزاري للمجلس. وجاء العدوان الإسرائيلي على مصر بمشاركة بريطانية وفرنسية وإسرائيلية مقدمةً للعدوان الثلاثي يوم تقديم الحكومة بيانها الوزاري، وأعلن الملك الحسين استعداد الأردنّ لدخول المعركة إلى جانب الشقيقة مصر، وأعلن الجيش الأردني التعبئة العامّة، وقطعت الحكومة الأردنية العلاقات مع فرنسا، وعقدت العزم على قطعها مع بريطانيا.

وقد أشعل هذا العدوان شرارة نار الغضب على بريطانيا والمطالبة بالتخلّص من المعاهدة الأردنية– البريطانية. وفور وقوع العدوان الاسرائيلي على مصر بتاريخ 29 تشرين الأول 1956م شرعت الحكومة في اتخاذ خطوات جديّة للتخلّص من المعاهدة، فبعد نَيْل الحكومة ثقة المجلس، التقى رئيسها في مساء اليوم نفسه بالسفير البريطاني في عمّان، وأبلغه بموقف الحكومة من المعاهدة،

وتحدّد يوم الاثنين الرابع من شهر شباط موعدًا لأول اجتماع. وفي الثالث عشر من ذلك الشهر صدر التصريح المشترك الذي أقرّ الإنهاء وجلاء القوّات البريطانية عن الأراضي الأردنية وتصفية القواعد البريطانية في الأردن، وفي كل هذه الخطوات قدّم الملك الحسين توجيهاته ودعمه لما تقوم به الحكومة. وفي 13 آذار 1957م تم التوقيع في عمّان على إنهاء المعاهدة الموقَّعة عام 1948م، وفي اليوم نفسه أقرّ النواب والأعيان قانون إلغاء المعاهدة، وصادق الملك الحسين عليه في اليوم نفسه، ورحّب الشعب الأردني كما العرب جميعًا بهذا الإنجاز الوطني الأردني الهامّ.

وفيما يخصّ المعونة العربية البديلة للمعونة المالية البريطانية، التي تعهّدت كل من السعودية ومصر وسورية بدفعها لمدة عشر سنوات وفقًا لاتفاقية التضامن العربي التي وقّعتها الحكومة الأردنية مع هذه الدول الشقيقة في كانون الثاني 1957م، فلم يلتزم أحد بدفعها سوى المملكة العربية السعودية.

بقي الأردنّ هدفًا للتحريض وحملات التشويه من قبل الدول العربية التي عدّت نفسها ثورية تقدّمية، وكانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي. وتمكّن الملك الحسين من إجهاض محاولة انقلابية كانت تلوح في الأفق، بتعاون بين بعض الضباط الحزبيين في الجيش العربي من بعثيين ومتأثرين بالخطاب الناصري، وبعض الأحزاب الأردنية البعثية واليسارية. فقد حرص الملك الحسين على تجنيب الجيش الأردني ويلات التحزّب والانقلابات العسكرية التي أسهمت في تدمير الحياة السياسية والحريات والديمقراطية في دول عربية عدّة، ودمّرت أيضًا الجيوش العربية وأفسدتها، وأفسدت المؤسسات الإدارية والسياسية في الدول التي نجحت الانقلابات في الوصول إلى الحكم فيها على ظهور الدبابات. وفتحت سوريا ومصر حدودهما لعدد من الضباط الهاربين الذين استُخدِموا في الدعاية الإعلامية ضد بلدهم. وقد تقدّمت حكومة النابلسي باستقالتها، وجاءت حكومة غير حزبية أعلنت الأحكام العرفية، كما أعلنت حَظْر العمل الحزبي في الأردن، واستثنيت جماعة الإخوان المسلمين من قرار الحظر على اعتبار أنها كانت جماعة دعوية.

لقد تراجعت هذه التجربة الديمقراطية التي مارسها الأردنّ في عام 1956 – 1957، فقد كانت الأحزاب الأيديولوجية امتدادًا لأحزاب وافدة، وحاولت التسلّل إلى صفوف ضباط الجيش، مُستلهِمة تجارب الحزبيين العسكر في الدول العربية التي ابتُلِيَت بالانقلابات العسكرية.

قضية للنقاش:

من خلال تجربة الحكومة الحزبية في العام 1956، ما المقوّمات والسياقات التي من الضروري أن تؤخذ في الحسبان لمُضيّ الأردنّ قُدُمًا في مسار التحوّل نحو الديمقراطية الناجزة؟

الاتحاد العربي الهاشمي بين الأردنّ والعراق عام 1958م:



الملك الحسين بن طلال والملك فيصل الثاني ملك العراق.

جاء قيام الاتحاد العربي بين القُطرين الهاشميين العراق والأردنّ في 14 شباط 1958م خطوة وحدوية مهمة، وجاء في مرحلة قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا. لكن الاتحاد العربي انتهى مبكرًا بعد قيام انقلاب 14 تموز 1958م الدموي في العراق بقيادة عبد الكريم قاسم، الذي قضى على النظام الملكي وأعلن تأسيس الجمهورية في العراق. وهنا، تعرّض الأردنّ لحصار مُطبِق من محيطه العربي. وكافح الملك الحسين عبر علاقاته الدَّولية لإبقاء الأردنّ صامدًا في وجه التحريض والفتنة ومحاولات إسقاط العرش وإنهاك البلد إقتصاديًّا ومعنويًّا.

وكعادة الملك الحسين يقدّم المصالحة على الخلاف، فأعلنت حكومة هزاع المجالي عام 1959م أنها ستتجاوز الخلافات، وستعمل على إعادة بناء العلاقات الطيبة مع الدول العربية المجاورة. وعمل الأردنّ على تجاوز كل الجراح، فأعاد العلاقات الدبلوماسية مع العراق، وحاول فتح صفحة جديدة مع الدول الشقيقة، رافضًا الارتهان لسياسات المحاور، ومتطلّعًا إلى توجيه الجهد العربي لمواجهة الخطر الصهيوني، وبناء البلدان العربية وتنميتها اقتصاديًّا واجتماعيًّا. لكن جاء الردّ على هذه الجهود الأردنية باختراق الأردنّ في عمل إرهابي تمثّل في تفجير مبنى رئاسة الوزراء واغتيال رئيس الوزراء الأردني الشهيد هزاع المجالي يوم 29 آب 1960م وعدد من موظفي الدولة والمراجعين، إضافة إلى وقوع عدد من الجرحى، وقد تورّطت المخابرات السورية في الجريمة في عهد الجمهورية العربية المتحدة.

كانت الدول العربية منشغلة بخلافاتها عن إسرائيل العدو المشترك التي رسخت وجودها وأنهت الخطوات العملية لتحويل مياه نهر الأردنّ إلى صحراء النقب، فانعقد مؤتمر القمة العربي الأول في 13 – 16 كانون الثاني 1964م؛ لاتخاذ موقف مُوحَّد تجاه هذا الخطر. وفي مؤتمر القمة العربية الأول تقرّر إنشاء جسم تمثيلي فلسطيني. وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في 28 أيار 1964م، في مدينة القدس، وافتتحه الملك الحسين وبارك أعماله، وفي هذا المؤتمر أُعلِن عن ميلاد منظّمة التحرير الفلسطينية، وأُقِرَّ الميثاق الوطني الفلسطيني، وانتُخِب أحمد الشقيري رئيسًا للمنظّمة التي اتخذت القدس مقرًّا رئيسًا لها.

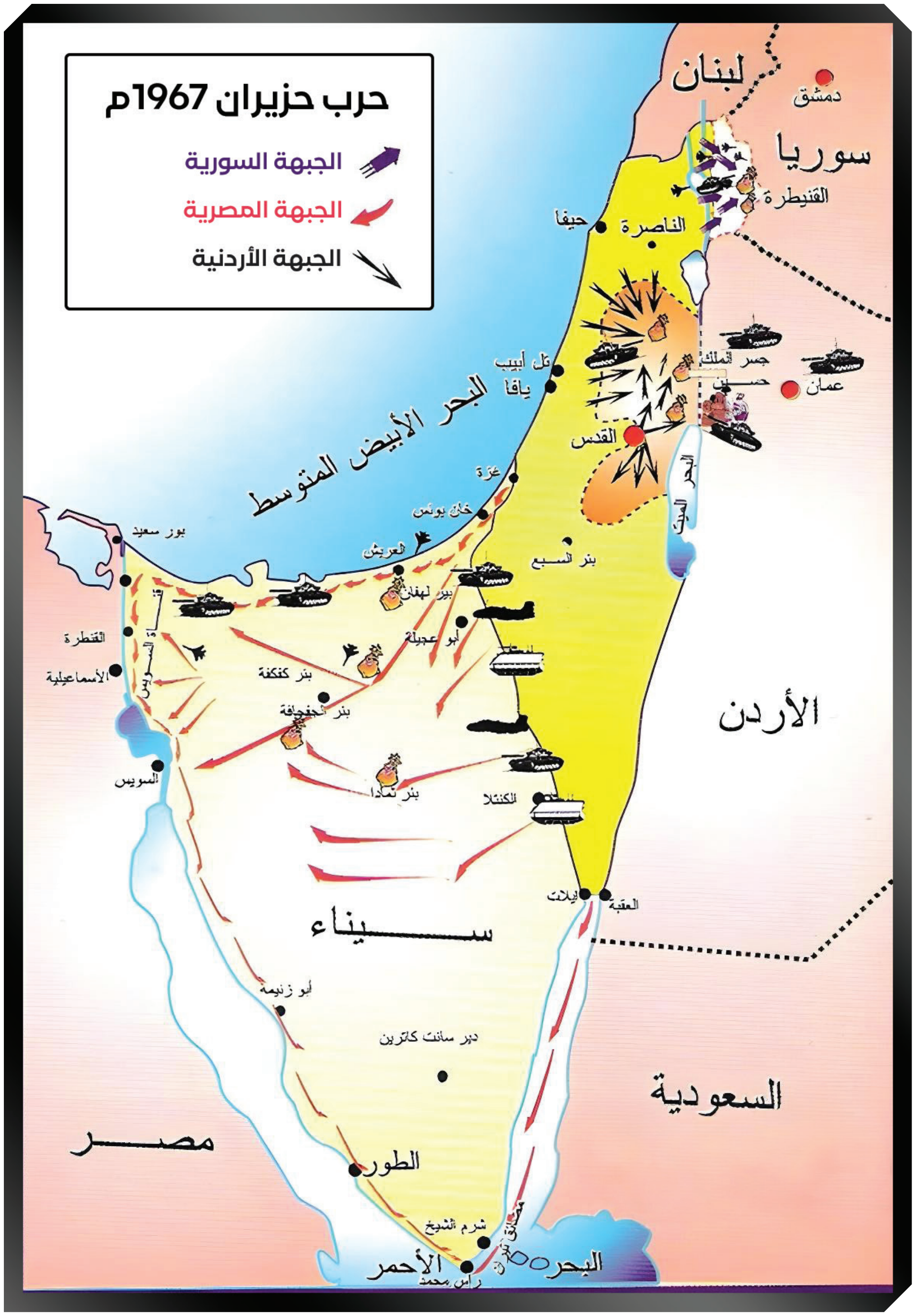
الأردنّ وحرب 1967م

جاءت الحرب العربية – الإسرائيلية في حزيران 1967م في ظل تدهور العلاقات العربية – العربية، وانقسام الدول العربية إلى محاور متصارعة، ووجود سلسلة من الأزمات والحروب الإعلامية بين الأنظمة العربية. وفي هذه المرحلة نشبت أزمة اليمن عام 1962م، وانقسمت مواقف الدول العربية من هذه الحرب، وقد زجّت مصر بنخبة جيشها فيها، وفي هذه المرحلة قامت إسرائيل بالهجوم يوم 13 تشرين الثاني1966م على بلدة السمّوع في الخليل، بحجّة الردّ على نشاط الفدائيين التابعين لمنظّمة التحرير الفلسطينية، وقد اتهمت إسرائيل أهالي السمّوع بإيواء هؤلاء الفدائيين ومساعدتهم، فعمد الأردنّ إلى اتخاذ جملة إجراءات عقب هذا الاعتداء، من أبرزها: سَنّ قانون التجنيد الإجباري لتدريب المواطنين على حمل السلاح لمدة ثلاثة أشهر؛ للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة إلى ذلك. وفي هذه الأثناء تدهور الموقف على خط الهدنة السوري، وتزايدت الهجمات الإسرائيلية في العمق السوري، بحجّة انطلاق العمليات الفدائية من الأراضي السورية.

سحب قوّات الطوارئ الدَّولية من سيناء

سارعت مصر إلى إعلان وقوفها إلى جانب سوريا، وقرّرت رفع حالة الطوارئ في الأراضي المصرية، وطلبت إجراء سحب قوّات الطوارئ الدَّولية عن قطاع غزّة وبعض أجزاء من سيناء، واستدعت جنود الاحتياط. وأعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية ابتداء من ليل 23 أيار. جاءت هذه التطوّرات في ظل أسوأ لحظة تشهدها العلاقات الأردنية مع مصر وسورية، لكن الملك الحسين بادر لزيارة مصر في 30 أيار 1967م، ووقّع الرئيس المصري معاهدة الدفاع المشترك بالصيغة نفسها للمعاهدة التي ربطت مصر بسورية، ووافق الملك حسين على دخول قوّات من مصر والعراق وسوريا والسعودية إلى الأردنّ لتقوية الجبهة الأردنية. ولتعزيز التنسيق بين الجيوش العربية طلب الملك الحسين إلى الرئيس المصري انتداب ضابط مصري لقيادة الجيش العربي الأردني، وحضر الضابط المصري عبدالمنعم رياض إلى عمّان على متن طائرة الملك الحسين، لكن الرئيس المصري جمال عبدالناصر تعهّد للسوفييت بألّا يبدأ العرب الضربة الأولى، فبادرت إسرائيل إلى توجيه ضربة جوّيّة للمطارات والطائرات المصرية صباح الخامس من حزيران، فخرج سلاح الطيران المصري من الحرب قبل أن تبدأ.

وكانت الخطوة التالية تدمير سلاحَي الجوّ: الأردني، والسوري، فأصبحت الجيوش الثلاثة في العراء تحت السيطرة الجوية الإسرائيلية. وجاءت نتائج الحرب كارثية على العرب باحتلال إسرائيل سيناءَ المصرية، وجبل الجولان السوري، والضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة للخسائر الكبيرة للجيوش العربية في الأرواح والمُعَدّات. وبلغت الخسائر الأردنية في هذه الحرب (696) شهيدًا و(421) جريحًا و(520) أسيرًا، وفقد الجيش الأردني (80%) من دبّاباته و(1683) قطعة من مُعَدّاته وآلياته العسكرية، وكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، كما أسفرت هذه الحرب عن نزوح (355) ألف لاجئ من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية.



- أحدّد على الخريطة المناطق التي احتلّتها إسرائيل في حرب حزيران 1967م.
- **أفكّر**: كيف استفزّت إسرائيل مصر لجرّها لحرب في غير موعدها؟

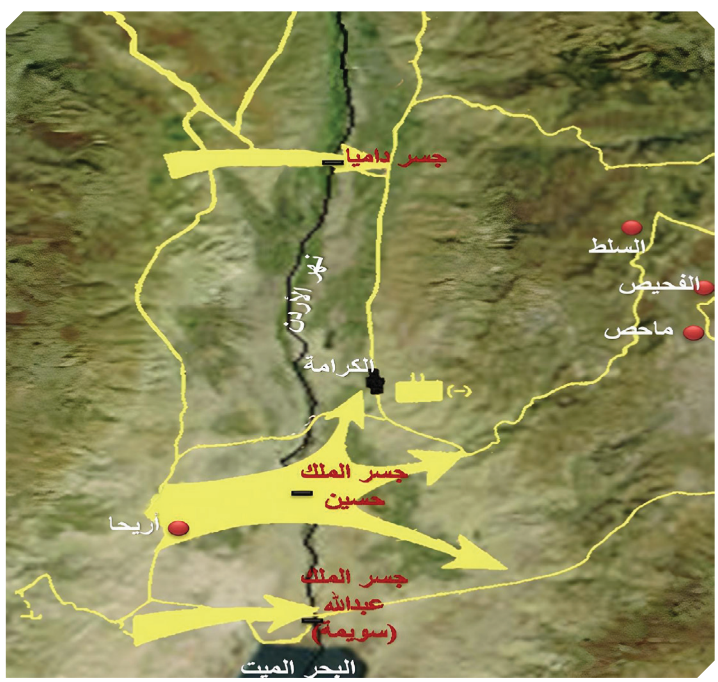
وبعد جهود مضنية لعب فيها الأردنّ دورًا أساسيًّا، اتخذ مجلس الأمن الدَّولي القرار رقم (242) بتاريخ 22 تشرين الثاني 1967م الذي أصبح الوثيقة الأساسية لجميع المناقشات اللاحقة المتعلّقة بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وجاء فيه: "إن مجلس الأمن يُعرب عن استمرار قلقه للوضع

الخطير في(الشــرق الأوسط)، ويؤكّد أنه لا يجوز كسب الأراضي بالحرب"، ويؤكّد أن تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتطلّب إقامة سلام عادل ودائم في (الشرق الأوسط)، وأنه يجب أن يتم ذلك على أساس تنفيذ المبدأين الآتيين:

1. انســحاب القوّات الإســرائيلية من الأراضي التي احتُلّت في القتال الأخير (وقد فُسِّــر النص الإنجليزي على أساس الانسحاب من (أراضٍ احتُلّت).
2. إنهاء كل حالات الحرب، واحترام السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، والاعتراف بها، إلى جانب حقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترَف بها بلا تهديد باستخدام القوّة.

معركة الكرامة

فتح الأردنّ المجال أمام العمل الفدائي، وأقامت المنظّمات الفلسطينية قواعد لها في الأردن، ومارست عملها بدعم وإسناد رسمي وشعبي أردني، ومساندة كاملة من القوّات المســلحة الأردنية. وتلقى الأردنّ وقراه الأمامية وقوّاته المسلّحة هجمات إسرائيلية انتقامية ردًّا على العمليات الفدائية المُنطلِقة مــن الأراضي الأردنية. في هذه الظروف حدثت معركة الكرامة صبيحة يــوم 21 آذار 1968م. وقد تصدّى الجيش الأردني لقوّات العدو الغازية على ثلاثة محاور رئيســة، ومحور رابع تضليلي. واســتخدم الإسرائيليون مجموعات قتال مُكوَّنة من المشــاة المنقولة والدبابات ومدفعية الميدان والمدفعية الثقيلة بإسناد جوّيّ كثيف على كافة المقتربات. انتهت المعركة مساء اليوم نفسه بصمود أسطوري من الجيش العربي، وبمشاركة من بعض الفصائل الفلســطينية، وقدّم الجيش العربي والفصائل الفلسطينية عشرات الشــهداء، وتكبّدت القوّات الغازية خسائر فادحة في الأرواح والمُعَدّات، ورفض الملك الحسين وقف إطلاق النار قبل انسحاب جيش العدو من الأراضي الأردنية شرقي النهر.



خريطة لمحاور هجوم القوّات الإسرائيلية في معركة الكرامة.

- أتأمّل الخريطة لمناقشة محاور هجوم القوّات الإسرائيلية في معركة الكرامة.

أشاهد مقطعًا مرئيًّا (فيديو) عن معركة الكرامة، وألخّص الأحداث التي وردت فيه.

أسهمت الدعاية التضليلية في توتير العلاقات بين الأردنّ والمنظّمات الفلسطينية التي سعت لاختطاف نصر الكرامة، وزعمت أنها صاحبته؛ بهدف جمع التأييد والمتطوّعين والتبرّعات، متناسية أنها كانت معركة جيوش بامتياز. وبدأت المنظّمات تستقطب أعدادًا كبيرة من المنتسبين إليها مستفيدة من انتصار الكرامة، ومن قرار الحكومة الأردنية بحسبان الانتماء للمنظمات يُغْني عن خدمة العلم.

وفي الحقيقة سعت المنظّمات الفلسطينية بما تفتقده من وحدة الهدف والقيادة إلى توتير الأجواء في الأردن، لا سيّما أنها انحرفت بتصوّراتها وسلوكاتها، وراحت تستفزّ الدولة والجيش، وتتمرّد على سيادة القانون، وتعبث بالوحدة الوطنية، وتمسّ بهيبة الجيش والأجهزة الأمنية. ورفعت بعض المنظّمات اليسارية شعار "السُّلطة كل السُّلطة للمقاومة"، وجنّدت أعدادًا كبيرة من المتطوّعين الدَّوليين والعرب، لا يعرف أحد هُوياتهم وانتماءاتهم وأهدافهم الحقيقية. وصارت المنظّمات تتدخّل في شؤون الإدارة الحكومية، والحياة اليومية، والقضاء والمحاكم، وتضرب بالقانون عرض الحائط. ومما زاد في التوتّر إقدام الفصائل اليسارية على اختطاف الطائرات المدنية الأجنبية، وجَلْبِها إلى ما أَسْمَته مطار الثورة في بادية المفرق. وقامت باحتجاز ركّابها من جنسيات مختلفة في الفنادق في عمان، في حين قامت بتفجير الطائرات المخطوفة. وراحت المنظّمات تتدخّل في سياسات الدولة وفي تشكيل الحكومات، وتفرض على رؤساء الحكومات استشارتها في مَن يجري توزيرهم، بل وصل الأمر إلى رفع شعار إسقاط الحكم وإقامة جمهورية الثورة في الأردنّ بوصف ذلك سبيلًا لتحرير فلسطين. وزادت المنظّمات في تحدّيها للدولة وعملت على شلّ مرافق الحياة، وهدّدت بإعلان العصيان المدني بدءًا من يوم 17 أيلول 1970م.

صمّمت الدولة على وقف هذه الفوضى العارمة في ظل انتشار القواعد العسكرية والسلاح وسط الأحياء السكنية، وفي قلب المدن، وانتشار مكاتب الكفاح المُسلَّح والمليشيات المُسلَّحة في كل مكان، بعيدًا عن الجبهة مع العدو، بعد أن أنهكت الحكومات والقوّات المسلحة والأجهزة الأمنية في الدخول في سلسلة من المفاوضات والتفاهمات مع الفصائل المتعددة. وجرى توقيع عشرات الاتفاقيات لتنظيم العمل الفدائي، وضبط العلاقة بين الدولة والمنظّمات، ولتوجيه العمل الفدائي صوب العدو، لكن جميع الاتفاقيات والمفاوضات كان مصيرها الفشل. وهكذا أخذ الجيش على عاتقه حماية الدولة والشعب والوحدة الوطنية، فأُخرِجت المنظّمات الفلسطينية من عمّان أولًا. وكانت القوّات السورية قد اجتاحت شمال الأردنّ نُصرةً للمنظّمات، لكن الجيش الأردني أجبرها على الانسحاب. ثم خرجت الفصائل المُسلَّحة إلى لبنان، وأعادت إنتاج التجربة نفسها هناك، بكلّ مراراتها وأخطائها، بالتدخّل في الشؤون الداخلية اللبنانية، والتورّط في المعادلات الطائفية، والاشتراك في الحرب الأهلية. وفي ظل هذه الفوضى وقع الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان، ثم احتلال العاصمة بيروت وإخراج المنظّمات الفلسطينية من لبنان.

ويجدر التنويه هنا إلى أن أحداث العامين 1970و 1971 فُرِضَت على الأردن، وما كان أمام الملك الحسين والدولة الأردنية سوى الدفاع عن البلد والشعب وسيادة الدولة والوحدة الوطنية. ومن الضروري التنبيه إلى أننا لم نكن أمام حرب أهلية في هذه الأحداث، بل أمام دولة تستعيد النظام العامّ وسيادة القانون وحماية البلاد من الفوضى. ويجدر بالذكر أن الجيش العربي كان يتألّف مناصفة على وجه التقريب بين أبناء الضفتين

الشرقية والغربية، وأن الفصائل الفلسطينية استقطبت أعدادًا من أبناء الضفة الشرقية، وأدّت هذه الأحداث إلى اغتيال رئيس الوزراء وصفي التل أثناء مشاركته في مؤتمر وزراء الدفاع العرب في القاهرة، الذي عرض فيه مخطّطه للمواجهة مع العدو الإسرائيلي. وتبنّت الاغتيال منظمة أيلول الأسود التابعة لحركة فتح.

قضية للنقاش:

توتُّر العلاقة بين الأردنّ والمنظّمات الفدائية الفلسطينية عام 1970م.

مشروع المملكة العربية المتحدة

وفي إطار مساعي الملك الحسين بن طلال لإعادة النظر في العلاقة الأردنية – الفلسطينية، أعلن الملك الحسين في 15 آذار 1972م عن مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي يتضمن تغيير اسم المملكة الأردنية الهاشمية إلى المملكة العربية المتحدة، على أن تتكون من قُطرين، الأول: فلسطين ويضمّ الضفة الغربية وأي أراضٍ فلسطينية أخرى يتمّ تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة المُقترَحة. والثاني: هو الأردنّ، ويتكوّن من الضفة الشرقية. وتكون عمّان عاصمة مركزية للمملكة، ومدينة القدس عاصمة لفلسطين. ورئيس الدولة هو الملك، ويتولّى السُّلطةَ القضائيةَ محكمةٌ عليا مركزية، وقوّات مسلّحة واحدة قائدها الأعلى هو الملك، ويتولّى السُّلطة التنفيذية في كل قُطر حاكم عامّ من أبناء القُطر نفسه، وينتخب أهالي كل قُطر مجلسًا تشريعيًّا يمثّلهم.

سعى الملك الحسين من خلال هذا المشروع إلى إزالة الحساسية التي يثيرها البعض، بأن وحدة الضفتين قد أبرزت الهُوية الأردنية على حساب الهُوية الفلسطينية، وإلى تمكين منظّمة التحرير الفلسطينية من المساهمة في إدارة الضفة الغربية، والمحافظة على الدور الأردني في القضية الفلسطينية. وقد رفضت منظّمة التحرير الفلسطينية هذا المشروع وعدّته مؤامرة تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، ومحاولة لسَلْب المنظّمة أهليّتها بحسبانها ممثّلًا للشعب الفلسطيني.

الأردنّ في حرب رمضان/ تشرين الأول 1973م:

نشبت حرب رمضان/ تشرين عندما شنّت مصر وسورية هجومًا منسَّقًا بعد ظهر يوم السادس من تشرين الأول 1973م على إسرائيل، وكعادته لم يتوانَ الملك الحسين عن دعم الموقف العربي، لكن القرار الأردني كان بعدم فتح الجبهة الأردنية، وفضّل المشاركة في هذه الحرب من خلال الجبهة السورية، بالرغم من أن مصر وسوريا اتخذتا قرار الحرب دون تنسيق مع الأردن.

أرسل الأردنّ اللواء المُدرّع 40 (لواء الله) إلى جبهة الجولان يوم 13 تشرين الأول، والتحق به اللواء المُدرَّع 99، وتكامل اشتراك الفرقة المُدرَّعة الثالثة يوم 23 تشرين الأول. وبقيت القوّات الأردنية مُرابِطة على الأراضي السورية حتى أواخر شهر كانون الأول 1973م، وسجّلت بطولات على

ثرى الجولان العربي، ومنعت تقدّم القوّات الإسرائيلية المعتدية إلى العاصمة السورية دمشق. وقدّم الجيش العربي الأردني (24) شهيدًا وأكثر من (50) جريحًا، وشهد القادة الصهاينة ببسالة الجيش الأردني في هذه الحرب، وتحسّنت العلاقات الأردنية السورية بعد هذه الحرب تحسُّنًا كبيرًا.

وفتحت حرب تشرين الأبواب أمام التحرّك نحو تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل من خلال صيغة عقد مؤتمر دَولي، على أساس قرارَي مجلس الأمن (242) و(338). وانعقد مؤتمر جنيف بمشاركة أردنية ومصرية وإسرائيلية وأمريكية، وبرئاسة الأمين العام للأمم المتحدة في 21 كانون أول 1973م، ولم يُسفر المؤتمر عن أي نتائج ملموسة.

أشاهد مقطعًا مرئيًّا (فيديو) عن دور القوّات المسلحة الأردنية- الجيش العربي في حرب رمضان عام 1973م.

وجاء انعقاد مؤتمر القمة العربية في الرباط 26 – 29 تشرين الأول 1974م ليصنع تحوّلًا جديدًا في العلاقة الأردنية – الفلسطينية، وفي الموقف العربي من القضية الفلسطينية، عندما اتخذ الزعماء العرب قرارهم باعتبار منظمة التحرير الفلسطينة ممثّلًا شرعيًّا وحيدًا للشعب الفلسطيني، نازعين من الأردنّ صفة تمثيل القضية الفلسطينية، ومتجاهلين مفاعيل وحدة الضفتين، وأن الضفة الغربية عندما احتُلّت كانت تحت السيادة الأردنية. بسط الملك الحسين وجهة النظر الأردنية في المؤتمر، لكنه قبل بالقرار انسجامًا مع الإجماع العربي.

وحافظ الأردنّ على ثوابته في الموقف من القضية الفلسطينية، ورفض الملك الحسين الحلول المنفردة، ولم يقبل الانخراط في عملية التسوية السياسية التي مهّدت لتوقيع مصر معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل. وأكّد الملك الحسين أن الأردنّ لن يذهب إلى حلول منفردة، ولن يتّخذ قرار السلام نيابة عن الشعب الفلسطيني، ومنظّمة التحرير الفلسطينية.

- لماذا استثنى الأردنّ مدينة القدس من قرار فكّ الارتباط؟

وفي هذه المحطة، تقاربت المواقف الأردنية الفلسطينية، وانعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في عمّان في تشرين الثاني 1984م. وجرت محاولة لبناء تصوّرات مشتركة بين الأردنّ ومنظمة التحرير الفلسطينية لإطار الحل السلمي مستقبلًا، فكان اتفاق شباط 1985م بين الجانبين، لكن سرعان ما تخلّت المنظّمة عنه.

وبعد عامين قامت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر 1987م، وأيّدها الأردن، وفي العام التالي اتخذ الملك الحسين قرار فكّ الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية بتاريخ 31 تموز 1988م استجابة لمطالبات منظّمة التحرير، وتطبيقًا لقرار القمة العربية 1974م باعتبار المنظّمة ممثّلًا شرعيًّا وحيدًا للشعب الفلسطيني. وأوضحت الحكومة الأردنية وهي تعلن عن هذا القرار مواصلتها مساعدة الشعب الفلسطيني بكل وسيلة متاحة وضمن إمكاناتها، مؤكّدة أن هذه الإجراءات لن تمسّ العلاقة التاريخية الأخوية بين الشعبين، ولن يتخلّى الأردنّ عن دعمه حقوقَ الشعب الفلسطيني والقيام بواجبه في رعاية المقدّسات الإسلامية. وجاءت الخطوة المُمهِّدة لقرار فكّ الارتباط ممثَّلة بالإرادة الملكية بحلّ مجلس النواب في 30 تموز 1988م. واعترف الأردنّ بالدولة الفلسطينية فور إعلانها في المؤتمر الوطني الفلسطيني المُنعقِد في الجزائر يوم 15 تشرين الثاني 1988م.

وفي إطار حرص الحسين على دعم الأشقاء العرب وقف بكل قوّة ووضوح مع العراق في حربه مع إيران 1980 – 1988م. وهذا التقارب مع العراق، وما بذله الملك الحسين من جهود لإعادة مصر إلى الصف العربي عام 1986م، بعد مقاطعة الدول العربية لها منذ توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل 1979م، أسهما في التوصل إلى تأسيس مجلس التعاون العربي في شباط 1989م ليضم الأردنّ ومصر والعراق واليمن، سعيًا لتعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء، ومن يرغب من الدول العربية بالانضمام للمجلس، لكن احتلال العراق للكويت في 2 آب 1990م، أدّى إلى انهيار الاتحاد.

وفي ظل هذه التحدّيات السياسية الإقليمية المتراكمة، وبعد قرار فكّ الإرتباط، واجه الأردنّ أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينيات، وتضخّمت المديونية، وهبط سعر صرف الدينار الأردني في شهر تشرين الثاني 1988م إلى النصف.

وظهرت ردود الفعل الشعبية الغاضبة على السياسات الاقتصادية يوم 16 نيسان 1989م فيما عُرِف بأحداث الجنوب أو أحداث نيسان، بدءًا من مدينة معان، لتنتقل على شكل مظاهرات وصدامات مع رجال الأمن إلى الطفيلة والكرك. وأخذت الأحداث في الكرك بُعدها السياسي برفع شعارات ومطالب سياسية تمثّلت في المطالبة باستقالة الحكومة، وعودة الحياة النيابية، وإلغاء الأحكام العرفية. وعندما اشتعلت أحداث الجنوب كان الملك الحسين ورئيس الوزراء زيد الرفاعي في زيارة لواشنطن، وما لبث الملك أن عاد وأقال الحكومة، وعيّن حكومة جديدة برئاسة الشريف زيد بن شاكر يوم 27 نيسان، وجعل أول مهامّها إجراء انتخابات نيابية عامّة. وفي الحقيقة كانت الطريق قد أصبحت ممهَّدة أمام إجراء الانتخابات منذ صدور قرار فكّ الارتباط. وهنا نلحظ عبقرية الحسين في تحويل التحدّيات إلى فرص، إذ انتقل بالبلاد إلى عملية التحوّل الديموقراطي، مُستلهِمًا التحوّلات الديمقراطية التي اجتاحت العالم في هذه اللحظة التاريخية، وانهيار الأنظمة الدكتاتورية والشيوعية وتفكّك الاتحاد السوفياتي، وسقوط جدار برلين.

كعادة المنطقة العربية لا تهدأ أعاصيرها، فقد أفاق الملك الحسين في الساعة الخامسة صباح الثاني من آب 1990م على اتصال الملك فهد بن عبد العزيز يُعْلِمُه بغَزْو العراق للكويت. ومنذ اللحظة الأولى تبنّى الحسين مبدأ الحل العربي للأزمة؛ إدراكًا منه بأن رأس العراق مطلوب غربيًّا وصهيونيًّا. وحاول الحسين إقناع الرئيس العراقي صدام حسين بهذه الحقيقة منعًا له من التورّط في هذه الكارثة. وقد بادر الحسين لإجراء وساطة بين العراق والكويت في الأيام الأخيرة قبيل الغزو، محاولًا منع وقوعها، فقد زار الملك الحسين العراق في 29 تموز، والكويت في 30 تموز لهذا الهدف. لكن جهوده لم تلقَ الاستجابة المطلوبة. وبعد الغزو بذل الحسين جهودًا كبيرة لاحتواء الأزمة، وحذّر من إفساح المجال أمام التدخّل الأجنبي، وحاول إقناع صدام بالانسحاب من الكويت. لكن قرارات القمة العربية في القاهرة تسبّبت في حدوث انقسام الدول العربية إلى فريقين. وكان الأردنّ ضمن المجموعة العربية الرافضة لطلب التدخّل الأجنبي، كما رفض المشاركة في قوّات التحالف الدَّولي التي ضربت العراق. وقد وافق مجلس الأمن يوم 29 تشرين الثاني 1990م على استخدام القوّة ضد العراق، وتم ضرب العراق فجر يوم 17 كانون الثاني 1991م، وأُخرِج من الكويت، وفُرِضت عليه عقوبات اقتصادية صارمة تضرّر الأردنّ منها كثيرًا.

وتعرّض الموقف الأردني للتشويه، وإساءة الفهم، وتضرّرت علاقات الأردنّ مع الدول الخليجية ومع الغرب والولايات المتحدة، وفُرِض على الأردنّ حصار برّيّ وتفتيش بحري في مدخل خليج العقبة، وخسر وارداته من النفط العراقي أثناء الحرب وضُرِبت الشاحنات الناقلة للنفط العراقي للأردن، وأُغلِقت الحدود العربية في وجه الصادرات الأردنية. واستقبل الأردنّ أكثر من (300) ألف أردني من أصول فلسطينية كانوا يقيمون في الكويت، مما شكل ضغطًا كبيرًا على الخدمات والبنية التحتية والوظائف وفرص العمل. وأُنهِيت خدمات أردنيين كُثُرٌ في الدول الخليجية الأخرى فاضطُرّوا للعودة إلى الأردن.

ومـا أن انتهـت الولايـات المتحـدة والتحالـف مـن عمليـة تحريـر الكويـت وضـرب العـراق، حتـى تقدّمـت الولايـات المتحـدة بمبـادرة لحـل القضيـة الفلسـطينية علـى أسـاس عقـد مؤتمر دَولـي وفقًا لقـرارَي مجلـس الأمـن (242) و(338). وشـارك الأردنّ في وفد مشـترك ضـمّ ممثّلين لفلسـطين فـي مؤتمـر مدريد للسلام فـي 30 تشـرين الأول 1991م، بحضور عربـي ودَولي ورعاية أمريكية – سـوفياتية مشـترَكة. وتَلَـت المؤتمر المفاوضـات العربيـة الإسـرائيلية فـي واشـطن. وبينمـا كانت الوفـود تفاوض في واشـنطن كانـت تجري مفاوضـات سـرّيّة بين إسـرائيل ومنظّمة التحريـر الفلسـطينية أثمـرت الإعلان عـن اتفـاق أوسـلو بيـن المنظّمـة وإسـرائيل فـي آب 1993م. ووقّعـت منظّمـة التحريـر الفلسـطينية ممثّلـةً برئيسـها ياسـر عرفـات، وإسـرائيل ممثَّلةً بوزير خارجيتها شـمعون بيريز علـى الاعتراف المتبـادَل بينهما يـوم 13 أيلول 1993م. وفـي اليوم التالي وقّـع الجانبـان الأردني والإسـرائيلي في واشـنطن علـى جدول أعمـال المفاوضـات بينهما. وجـرى توقيع معاهدة السـلام بين الجانبيـن الأردني والإسـرائيلي فـي وادي عربـة يـوم 26 تشـرين الأول 1994م. وصـوّت مجلـس النواب الأردنـي على قانـون المعاهـدة بالموافقـة بالأغلبية يوم 6 تشـرين الثانـي 1994م، ومـرّ القانون في مراحلـه الدسـتورية جميعها.

قضية للنقاش:

دوافع الأردنّ لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994م.

الحياة النيابية في عهد المملكة الثالثة:

آمن الملك الحسين بأهمية العمل النيابي وترسيخ الممارسة الديموقراطية؛ استجابة للنص الدستوري (نظام الحُكم نيابي مَلَكي وراثي)، وبدأ عهده في الحُكم بحل مجلس النواب الرابع الذي شُكِّكَ في نزاهة انتخابه عام 1954م. وأُجرِيت انتخابات حُرّة ونزيهة لانتخاب المجلس النيابي الخامس 1956م على أساس حزبيّ. وتشكّلت الحكومة الحزبية النيابية برئاسة سليمان النابلسي (1956 – 1957م). لكن التجربة لم تُعمّر طويلًا، واستقالت الحكومة في ظل إجهاض محاولة انقلابية، وفُرِضت الأحكام العرفية وحُظِرَت الأحزاب السياسـية ما بين سـنتَي 1957 – 1992م، وبقيت الحياة النيابية مستمرّة تواجه تحدّيات كثيرة.

وجرت آخر انتخابات نيابية عامة في الضفتين قبيل حرب حزيران بنحو شهرين، لانتخاب مجلس النواب التاسع (1967 – 1976). وبسبب ظروف الاحتلال الإسـرائيلي للضفة الغربية، لم تُجْرَ انتخابات جديدة في عام 1971م. ومُدِّدَت ولاية المجلس لمدة سنتين. وتمّ حلُّه في 23 تشرين الثاني عام 1974 إثر قرار مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط. ثم صدرت الإرادة الملكية بدعوته للانعقاد في دورة استثنائية في 4 شباط 1976، وتم فيها إدخال تعديلات على الدستور، ثم حُلّ المجلس وبقي منحلًّا حتى 9 كانون الثاني 1984م.

- أبيّن أثر الأحداث السياسية خلال هذه الفترة في الحياة النيابية في الأردن.

المجلس الوطني الاستشاري:

ومن أجل سَدّ الفراغ الدستوري الذي أحدثه تجميد الحياة النيابية وتعطيلها منذ عام 1974م، شُكِّل المجلس الوطني الاستشاري بموجب قانون مُؤقَّت عام 1978م؛ ليُسهم في العملية التشريعية بوصف ذلك صيغة استثنائية تعالج ظرفًا استثنائيًّا. ومهمته إسداء المشورة إلى الحكومة، والنظر في جميع التشريعات والقوانين التي تسنّها، ومناقشة السياسة العامّة للدولة. ويُعيَّن أعضاؤه بإرادة ملكية وبتنسيب من رئيس الوزراء. وقد تشكّل المجلس الوطني الاستشاري ثلاث مرات، بمعدّل سنتين لكل مرّة بين سنتَي 1978 – 1984م.



جلسة للمجلس الوطني الاستشاري عام 1980م.

- أقارن بين مهام المجلس الوطني الاستشاري ومجلس النواب.

المجلس النيابي العاشر 1984 – 1988

تشكّلت قناعة في دوائر صنع القرار بأن التطوّرات السياسية تقتضي عودة الحياة النيابية إلى البلاد، طالما أن نظام الحكم نيابي مَلَكي وراثي بحسب النصّ الدستوري. فدُعِي مجلس النواب التاسع للانعقاد في دورة استثنائية في كانون الثاني 1984، وأجرى المجلس تعديلًا يسمح بإعادة المجلس المنحلّ، ودعوته للانعقاد.

وجرت انتخابات فرعية في الضفة الشرقية في 12 آذار1984م لملء أربعة مقاعد شاغرة، أما المقاعد الأربعة الشاغرة في دوائر الضفة الغربية فقد مُلِئت وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (6) المضافة إلى المادة (73)، وسُمِّي هذا المجلس " المجلس النيابي العاشر "، وقد حُلَّ بعد إعلان قرار فكّ الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين عام 1988م.

قضية للنقاش:

ما دوافع إعلان الأردنّ فكّ الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية؟

مرحلة التحوّل الديمقراطي وعودة الحياة النيابية

شكّلت التحوّلات العالمية نحو الديموقراطية، إضافة إلى قرار فكّ الارتباط بين الضفتين وتفجّر أحداث الجنوب في نيسان 1989م، ظروفًا مواتية أو ضاغطة للدفع نحو التحوّل الديمقراطي. ولا بد من التنويه بقدرة الملك الراحل الحسين على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وإحداث التحوّل المطلوب في السياسات العامّة كلما اقتضت الظروف ذلك، مما مكّنه دائمًا من وضع الأردنّ على طريق الأمن والاستقرار والتنمية، والاستجابة الدائمة لأشواق شعبه وتطلّعاته نحو الحرية والديمقراطية والكرامة.

جرت انتخابات المجلس النيابي الحادي عشر في تشرين الثاني 1989م. وصدر في عهد هذا المجلس: قانون إلغاء قانون الأحكام العرفية، وقانون الأحزاب السياسية 1992م، وقانون حديث للمطبوعات والنشر 1993م. وتمهيدًا لقانون الأحزاب وعودة الحياة الحزبية بشكل رسمي جاءت فكرة صياغة ميثاق وطني أردني، فصدرت الإرادة الملكية يوم 9 نيسان 1990م بتشكيل اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني برئاسة العين أحمد عبيدات وعضوية (59) عضوًا يمثّلون جميع الفئات والشرائح الاجتماعية والتوجّهات الفكرية والسياسية. وتضمّن الميثاق مقدّمة تاريخية وثمانية أبواب، هي: أهداف الميثاق، ودولة القانون والتعددية السياسية، والأمن الوطني الأردني، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والثقافة والتربية والإعلام والعلوم، والعلاقات الأردنية الفلسطينية، والعربية والإسلامية والدَّولية. وأُقِرّ الميثاق في مؤتمر وطني برعاية ملكية.

أما مجلس النواب الثاني عشر فقد جرت انتخاباته وفقًا لقانون انتخاب جديد سُمِّي "قانون الصوت الواحد"، وفي عهد هذا المجلس وُقِّعت معاهدة السلام (وادي عربة)، وصادق المجلس على هذه المعاهدة. وأصدر المجلس قانونًا جديدًا للمطبوعات والنشر 1997. وفي عهد مجلس النواب الثالث عشر (1997 – 2001)، تُوُفِّي المغفور له الملك الحسين بن طلال في 7 شباط 1999م، وتولّى جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية.

- من خلال دراسة تجربة التحوّل الديمقراطي في الأردن، منذ تأسيس الإمارة إلى رحيل الملك الباني الملك الحسين بن طلال، أكوّن مجموعة من الزملاء، وأناقش معهم أهمّ المراحل والتحدّيات والمحدِّدات في التحوّل الديمقراطي الأردني.

تطوّر الحياة الحزبية في الأردنّ في عهد الملك الحسين

شهدت الحياة الحزبية في الأردنّ تحوّلات كبيرة في عهد الملك الحسين بن طلال. فقد عرف الأردنّ في الخمسينيات نشاطًا قويًّا للأحزاب الأيديولوجية ذات التوجّهات اليسارية (الشيوعية) أو القومية أو الإسلامية أو الوطنية، وظهرت أحزاب تعبّر عن استجابات للتحديات التي باتت تواجه المنطقة العربية، مثل: التحدي الصهيوني، ودور الأردنّ في القضية الفلسطينية، وقيام وحدة الضفتين، وصدور دستور 1952م المتقدّم في إباحته تأسيس الأحزاب السياسية.

وكان العمل الحزبي في هذه المرحلة في أغلبه وافدًا من خارج الحدود الأردنية. وبعض الأحزاب كانت امتدادًا لأحزاب أُمَمية أو قومية، وذات ارتباطات تنظيمية وفكرية ومالية خارجية. هذا الواقع التنظيمي للأحزاب ترافق مع موجة المدّ الثوري والانقلابي اليساري والقومي في البلاد العربية. وما فرضته الحرب الباردة من تحديات، وانقسام الدول العربية إلى محاور شرقية وغربية، إضافة إلى تورُّط الأحزاب القومية واليسارية بالتسلل إلى صفوف الجيش، فجاء قرار حل الأحزاب السياسية في الأردنّ في نيسان 1957م باستثناء جماعة الإخوان المسلمين؛ نظرًا لكونها غير مُرخَّصة كحزبٍ سياسي، ولكونها لم تكن متحالفة مع التيارات اليسارية والقومية المرتبطة بالاتحاد السوفياتي وبالأنظمة الانقلابية العربية.

وبقيت الأحزاب غائبة علنًا لكنها تعمل بسرّيّة، مما عرّضها للملاحقة، وفرض عقوبات على المنتمين لها، وهذا أسهم في تكريس حالة الخوف من العمل الحزبي، وخَلْق ما يُسمّى (فوبيا الأحزاب). استمرّ هذا الحال حتى عودة الحياة النيابية عام 1989م وصدور الميثاق الوطني 1991م، والتزام القوى السياسـية الأردنية جميعها بجملة ثوابت ومحدِّدات تحكم رؤيتها وبرامجها وخطابها، فجاءت العودة إلى الحياة الحزبية العلنية والرسمية. وصدر قانون الأحزاب السياسـية رقم (22) لعام 1992م، وانتعشـت الحياة الحزبية مُجدَّدًا، ودخلت في مرحلة العمل العلني الرسمي، وتوزّعت الأحزاب الأردنية بحسب توجُّهاتها الفكرية في هذه المرحلة على النحو الآتي:

1. **الأحزاب الإسلامية**، وأبرزها: حزب جبهة العمل الإسلامي المُنبثِق عن جماعة الإخوان المسلمين.

2. **الأحزاب القومية**، وأبرزها: حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق)، وحزب البعث العربي التقدّمي (سوريا)، وحزب جبهة العمل القومي.

3. **الأحزاب اليسـارية**، وأبرزها: الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الشـغيلة، والحزب الديمقراطي الوحدوي الأردني. وبعض هذه الأحزاب عبّر عن حالة من الارتباط بالفصائل الفلسـطينية يسـارية التوجّه.

4. **الأحزاب الليبرالية، أو الوسـطية/ الوطنية**، وأبرزها: حزب العهد، وحزب اليقظة، وحزب المسـتقبل، والحزب الوطني الدستوري، وحزب الأرض العربية، وحزب الجبهة الأردنية الدستورية.

لكـن الحياة الحزبية عانت جملةَ تحديات ذاتية وموضوعية، وبقـي المواطن الأردني في هذه المرحلة عازفًا عن العمل الحزبي. وافتقد معظم هذه الأحزاب الرؤية السياسـية المتكاملة، والبرامج العملية القابلة للتطبيق. وظهرت الأحزاب الوسطية على أنها تدور في فلك أشخاص، وتُعرَف بهم، وتفتقر إلى الرؤية والبرامج، وترتهن للصراعات الشـخصية. وفي الحقيقة فإن الأحزاب في هـذه المرحلة إلى جانب معاناتها من آثار فوبيا العمل الحزبي التاريخية المسـتقرة في الذهنية الأردنية، تعرّضت لمضايقات حكومية، وسلسلة من التشـريعات والسياسات المقيّدة للحريات العامّة، لا سـيما ما بعد توقيع معاهدة وادي عربة 1994م. وبقيت النقابات المهنية في هذه المرحلة تستأثر بمشهد العمل الوطني العام على حساب الأحزاب السياسية.

وبالرغم من تنوّع التحدّيات والأزمات وخطورتها التي شـهدها الأردن، لكن الحسين بحكمته وشـجاعته والتفاف شعبه من حوله، تمكّن أن يعبُر بالأردنّ إلى برّ الأمان في محطات خطيرة وكثيرة. ونجح في بناء الأردنّ الدولة الحديثة والمجتمع المتماسك. وتمكّن من أن يرتقي ببلده وشعبه في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتعليمية.

- من خلال متابعتي موضوع الأحزاب السياسـية تاريخيًّا وفي مرحلة ما بعد لجنة تحديث المنظومة السياسـية، أشارك زملائي في حلقة نقاشية نتناقش فيها حول مفهوم الحزب السياسـي وأدوار الأحزاب السياسية، وأهميتها، وما الأفكار والأولويات التي ستدفعنا إلى الانضمام أو دعم حزب سياسي معين.

الأردنّ والعلاقات العربية والدَّولية

العلاقات

تمكّن الملك الحسين من وضع بلده محدود المساحة والسكّان والموارد على خريطة العلاقات الدَّولية، ونال احترام دول العالم، فنسج شبكة علاقات دَولية متينة ومستدامة، وسعى لتسخير هذه العلاقات لتحقيق التنمية والرفاه والأمن لبلده وشعبه، وارتسمت في الذهنية الدَّولية صورة ناصعة للملك الحسين بوصفه زعيمًا عربيًّا هاشميًّا يجسّد الحداثة والانفتاح، ويتقن بمهارة فائقة التعامل مع الشؤون الإقليمية والدَّولية. وعُرِف الحسين بحرصه على الاتصال بجميع دول العالم شرقًا وغربًا للدفاع عن قضايا وطنه وشعبه وأمته، وفي المقدّمة منها قضية فلسطين. ودعم الأردنّ حركات التحرّر الإفريقية، وعلى صعيد العالم الإسلامي، كان لجلالته دورٌ فعّال ومؤثّر في تأسيس منظّمة المؤتمر الإسلامي والمشاركة في مؤتمراتها منذ مؤتمر القمة الإسلامية الأول في الرباط عام 1969.

وقد أَولى الملك الحسين المقدّساتِ الإسلامية في القدس جلّ اهتمامه، فعمل على رعايتها، وصدر في عهده قانونُ إعمار المسجد الأقصى وقبّة الصخرة المُشرَّفة عام 1954م، الذي شُكّلت بموجبه لجنة خاصة لإعمار المقدّسات الإسلامية في الحرم القدسي. وبعد حريق المسجد الأقصى في 21 آب 1969، انطلق الإعمار الهاشمي الثالث الذي استمر إلى عام 1994م، وكان من أبرز ما اشتمل عليه: تحويل قبّة الصخرة إلى قبّة ذهبية على نفقة جلالته، والأمر بإعادة بناء منبر صلاح الدين الأيوبي.

وقدّم الأردنّ الدعمَ المادي والمعنوي للشعب الجزائري أثناء ثورته لنيل الاستقلال، ووقفَ بجانب مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها (1956)، ووقّع اتفاقية التضامن العربي (1957)، وشارك في إقامة الاتحاد العربي بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العراقية (1958)، ووقف بجانب الكويت بإرسال قوّات أردنية إليها بعد استقلالها.

ودعم استقلال دول الخليج العربي، وأسهمت الكفاءات الأردنية العسكرية والمدنية والأمنية في بناء دول الخليج العربي. وساندت القوّات الأردنية سلطنة عُمان الشقيقة ضد التمرّد الشيوعي في منطقة ظفار. كما دعم الأردنّ الاستقرار في لبنان وتعزيز سيادة الدولة اللبنانية على أراضيها، وجهود إنهاء الحرب الأهلية، وشاركت القوّات الأردنية في قوّات الردع العربية العاملة في لبنان. ووقف الأردنّ إلى جانب العراق الشقيق في حربه مع إيران 1980 – 1988م، ورفض المشاركة في التحالف الدَّولي ضد العراق عام 1990/ 1991م. وأصدر وثيقة الكتاب الأبيض عام 1991م التي توضّح حقيقة الموقف الأردني. وساند مشروع توحيد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وأسهمت الوساطة الأردنية في رأب الصدع بين الأشقاء اليمنيين وتحقيق المصالحة لإنهاء الحرب الأهلية، وذلك بتوقيع الأشقاء اليمنيين "وثيقة العهد والاتفاق" في قصر رغدان العامر عام 1994.

حافظ الأردنّ على دور حيوي في مؤسسات الجامعة العربية ومنظّماتها؛ حرصًا على إدامة العمل العربي المشترك. وكان الحضور الأردني دائمًا ومؤثّرًا في مؤسسة القمة العربية، ولم يتخلّف عن حضور القمم العربية، كما استضاف عددًا منها، مثل: مؤتمرَ القمة العربية الحادي عشر (1980)، وقمة الوفاق والاتفاق (1987). وكان الأردنّ الأكثر قربًا لكل قُطر عربي يتعرّض لحرب أو عدوان أو قلاقل أو كوارث طبيعية أو غير طبيعية. ويهبُّ دومًا لنجدة الأشقّاء على امتداد ساحات الأخوّة العربية.

وأسهم الأردنّ في تشكيل مجلس التعاون العربي في 16 شباط من العام 1989م ليضمّه مع مصر والعراق واليمن؛ بهدف تمتين علاقات الأخوّة والتعاون بين الأقطار المؤسسة، والباب كان مفتوحًا لمشاركة الأقطار العربية الأخرى. وقد اختيرت عمّان مقرًّا للمجلس، لكن الاتحاد ذهب ضحية الاحتلال العراقي للكويت.

وأولى الملك الحسين الجيش العربي والأجهزة الأمنية كل الرعاية والاهتمام لتامين قدرات الأردنّ للدفاع عن نفسه وصون أمنه واستقراره، في ظل الأعاصير التي تجتاح المنطقة العربية، وفي ظل المخاطر التي يفرضها الصراع العربي – الصهيوني.

وعلى صعيد العلاقات مع الدول العربية والعمل العربي المشــترك كان الملك الحســين حريصًا على أفضل العلاقــات الأخوية مع الجميع، وفقًا لمبادئ الجامعة العربية، والمصالح الثنائية والعربية المشــتركة، وعدم التدخّل في شؤون الآخرين، وتمتين علاقات التضامن العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، والمساهمة في بناء نهضة الأقطار العربية الشقيقة من خلال تزويدها بالكفاءات والخبرات الأردنية المتميزة.

وعمل الحســين على توطيد العلاقات الثنائية وتعزيزها بين الأردنّ والدول العربية، اســتنادًا إلى مبادئ التعاون والتكافؤ والاحترام المتبادَل وعدم التدخّل في الشــؤون الداخلية للدول، ودافع جلالته عن قضايا أمّته العربية، وتبنّى قضاياها ومطالبها في المحافل الإقليمية والدّولية، مساندًا معارك شعوبها لنيل التحرير وإنجاز الاستقلال ودفع عجلة البناء.

وفي 7 شباط 1999م انتقل المغفور له بإذن الله الملك الحسين بن طلال إلى رحمة الله تعالى، فتسلّم الملك عبد الله بن الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في اليوم نفسه، بعد أن أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمّة. احتفل الأردنيون بيوم الجلوس الملكي بتنصيب جلالة الملك عبدالله الثاني في التاسع من حزيران من عام 1999 م.





- أفسّر: حظي الأردنّ في عهد الملك الحسين بن طلال بمكانة عالمية مرموقة.

قضية للنقاش:

حرص الأردنّ على إدامة العلاقات الأخوية الحسنة مع الأقطار العربية كافّة.

تطوّر الإدارة الأردنية وبناء المؤسسات

شهدت سنوات حكم الملك الحسين بن طلال (1953 – 1999م)، الممتدة لنحو نصف قرن من عمر الدولة الأردنية، خطوات مهمة في بناء الدولة الأردنية الحديثة، ومؤسســاتها الإدارية والأمنية والعسكرية. كما شهدت إنجازات كبيرة في البنية التحتية والخدماتية، من شبكات الطرق، والمياه، والكهرباء، والخدمات الصحية، والتعليم، وسواها.

وقاد الملك الحسين عملية التحوّل في الاقتصاد الأردني، من الاعتماد شبه التامّ على القطاع الزراعي، إلى الاقتصاد الحديث المُرتكِز على قطاع الخدمات وخاصة في الإدارة والدفاع. وبدأت الدولة الأردنية في الخمسينيات والستينيات تُراكِم الإنجازات في قطاعات الصحة والتعليم والتعدين والنقل والزراعة والإنشاءات.

وبقي الاقتصاد الأردني في كل الأحوال والمراحل اقتصادًا سياسيًّا، إلى جانب كونه اقتصاد أزمات، يتأثر بالأزمات الإقليمية بشكل مباشر، وما تُنتجه من موجات اللجوء، وإغلاق الحدود، وتعثّر الشحن والنقل، وإرباك العلاقات التجارية، وتجميد السياحة، ومضاعفة الإنفاق الدفاعي والأمني؛ فكان هذا هو قدر الأردنّ بحكم موقعه والتزاماته.

واعتنى الأردنّ بوضع سلسلة من الخطط التنموية الثلاثية والخمسية منذ عام 1962م. ووُلِدت مؤسسات اقتصادية وخدمية مهمة، مثل: مؤسسة الإقراض الزراعي، وبنك تنمية المدن والقرى، والمؤسسة التعاونية، وبنك الإنماء الصناعي، ودائرة الإحصاءات العامّة، وميناء العقبة، وشركة البوتاس العربية، وتطوير شركة الفوسفات، والملكية الأردنية، وبنك الإسكان، وشركة الإسمنت، ومصنع الزجاج، ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وسلطة الكهرباء الأردنية.

قامت قصة النجاح الأردنية على الإدارة الأردنية الحديثة المستندة إلى منظومة تشريعية متطوّرة ومرنة، فقد صدر نظام الموظفين عام 1958م، وفي عقد الستينيات بدأت جهود الإصلاح والتطوير الإداري بصدور نظام الموظفين سنة 1966 وما تضمنه من مفاهيم جديدة لتنمية قدرات الموظفين. وتم تأسيس معهد الإدارة العامّة عام 1968م، وركّز المعهد جهوده في مسائل تهمّ الخدمة المدنية كالتدريب وتطوير القدرات، والتصنيف، وتبادل الخبرات مع العالم. وشُكّلت اللجنة الملكية للتطوير الإداري عام 1984م. وصدر بناءً على توصياتها نظام الخدمة المدنية لعام 1988م، وعُدَّ نقطة تحوّل في تنمية الموارد البشرية الأردنية. وأُنشئ ديوان الرقابة والتفتيش الإداري عام 1992م، ووزارة التنمية الإدارية عام 1995م. واكتسبت الإدارة الأردنية سمعة حسنة في الإقليم، وأسهمت الكفاءات الإدارية الأردنية في نقل التجربة الأردنية الإدارية المتطوّرة إلى دول عربية عدّة في الخليج العربي، وليبيا، وسواها، وبنت الكفاءات الأردنية فيها نماذج شبيهة بالمؤسسات الأردنية.

واهتم الملك بتطبيق مضمون شعاره الشهير "الإنسان أغلى ما نملك"؛ فشهد الأردنّ نهضة تنموية شاملة في الشؤون التعليمية والصحية والثقافية، وفي مجالات الإعمار وبناء البنية التحتية الشاملة التي وفرت للإنسان الأردني مستوى متقدمًا من العيش الكريم بالقياس إلى حجم التحديات وضعف المقدّرات.

وقطع الأردنّ في عهد الحسين مراحل لا تقاس بعمر الزمن ولا تتناسب مع إمكانات الأردنّ المحدودة في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وتمكّن الحسين من تأكيد أن الأردنّ غنيّ بموارده البشرية. وكان اهتمام جلالته بالتعليم والصحة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين الأردنيين كبيرًا، فتمتّع الأردنّ في عهده بنهضة عمرانية واقتصادية وعلمية واجتماعية لم تتوفّر لبلدان أخرى أكبر منه وأغنى.

- **أفسّر:** شهد عهد الملك الحسين بن طلال تطوّر الإدارة وبناء المؤسسات.

تطوّر الخدمات العامّة والبنية التحتية

التعليم:

انتقل التعليم في الخمسينيات من القرن الماضي من تعليم النخبة إلى تعليم الجميع، وتأسست وزارة التربية والتعليم عام 1956م، وطبّقت إلزامية التعليم حتى الصف السادس الابتدائي. وفي عقد الستينيات انتشر التعليم في الأرياف، وصدر قانون التربية والتعليم عام 1964م ليحدّد أهداف التعليم وفلسفته، وأصبح التعليم إلزاميًّا للصف التاسع. وانخفضت نسبة الأمّية في المملكة من (49.9%) بين الذكور و(84.8%) بين الإناث في عام 1961، إلى (19.1%) عند الذكور و(45.7%) لدى الإناث عام 1976م. وفي عقد الثمانينيات أصبح التعليم إلزاميًّا للصف العاشر، ودخلت التقنيات الحديثة والحاسوب في التعليم. ومع التوسّع في التعليم استمرّت نسب الأمّية في الانخفاض بصورة لافتة، فعلى مستوى المملكة انخفضت نسبة الأمية من (88%) في العام 1952 إلى (5.1%) عام 2020، وذلك على الرغم من تضاعف عدد السكّان مرّات عدّة. وارتفع عدد المدارس من (394) مدرسة في العام الدراسي 1950/ 1951م إلى (2750) مدرسة في العام الدراسي 1980/ 1981م. وارتفع عددها إلى نحو (5000) مدرسة عام 2000/ 2001م. وارتفع عدد المعلمين والمعلمات من (3032) معلمًا ومعلمة في العام الدراسي 1950/ 1951م إلى (28641) معلمًا ومعلمة في العام الدراسي 1980/ 1981م، ليصبح (45803) في العام الدراسي 1990/ 1991م، ومن ثم وصل العدد إلى (102633) معلمًا ومعلمة عام 2000/ 2001م.

وانتشرت معاهد المعلمين، وتحوّلت لتصبح كلّيات مجتمع. وأُسِّست الجامعة الأردنية عام 1962م، في حين أُسِّست الجامعة الثانية وهي اليرموك عام 1976. وأُسِّست جامعة مؤتة بجناحيها العسكري (1981م)، والمدني (1985م)، كما أُسِّست جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1986م.

وفي عقد التسعينيات من القرن العشرين صدر قانون التربية والتعليم 1994م، وتوسّع التعليم العالي بفتح مزيد من الجامعات وكلّيات المجتمع الجامعية، وظهرت الجامعات الأردنية الخاصة، وفُتِحت الأبواب أمام تدفُّق الطلبة العرب والأجانب للدراسة فيها، وأسهمت في فتح فرص التعليم والعمل أمام شرائح واسعة من الأردنيين.

ومكّنت المكرمة الملكية بتخصيص (20%) من مقاعد القَبول في الجامعات الرسمية لابتعاث أبناء العسكريين والمتقاعدين من إحداث ثورة في التعليم العالي، وفتحت أبوابه أمام شرائح اجتماعية محدودة الدخل في الأرياف والبوادي، مما أحدث تحوّلات اجتماعية واقتصادية هائلة في المجتمع الأردني.

وفي اليوم الأول من أيلول 1956م، افتتح الملك الحسين إذاعة عمّان، وافتتح دار الإذاعة الجديدة (إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية) في الأول من آذار 1959م، بينما افتتح التلفزيون الأردني عام 1968م.

قضية للنقاش: أهمية التعليم في تطوّر الأمم وتقدّمها.

الصحة:

حقّق الأردنّ إنجازات كبيرة على كافّة الصُّعُد: الثقافية، والعلمية، والتعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسـية، في النصف الثاني من القرن العشرين، فبينما كانت خدمات المياه والمرافق الصحية متاحة بنسبة (10%) في مطلع تولّي الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية، بلغت عام 1999م ما نسبته (99%).

بدأ تطبيق نظام التأمين الصحي عام 1965م، ووُسّعت مظلّة التأمين الصحي تدريجيًّا، وارتفع عدد المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات ومراكز رعاية الأمومة والطفولة. وتوسّـعت الخدمات الطبية العسكرية، وتطوّر مستواها بدرجة ملحوظة. وتُظهِر إحصاءات منظمة اليونسيف في الفترة ما بين 1981 – 1991م أنّ الأردنّ حقّق أسرع نسبة سنوية في العالم في مجال انخفاض وَفَيات الأطفال من (70) حالة وفاة لكلّ (1000) حالة ولادة عام 1981م إلى (37) وفاة لكل حالة ولادة في عام 1991م؛ أي بانخفاض مقداره (47%).

وتوسّـع اهتمام الحكومات بقطاع الشباب، فأُنشئت مدينة الحسين للشباب في عمّان عام 1964م، وقامت مؤسسة رعاية الشباب، وتوزّعت المدن والمراكز والمعسكرات الرياضية والشبابية في أنحاء البلاد جميعها، وظهرت معسكرات الحسين للعمل والبناء.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية ظهرت مؤسـسة الضمان الاجتماعي عـام 1978م، وتقدّمت خدمات الرعايـة الاجتماعية للمرأة والطفل وذوي الإعاقة وكبار السّـنّ والأحداث. وأُنشِئ صندوق المعونة الوطنية عام 1986م؛ لمساندة ذوي الدخل المتدنّي. وأُقيم صندوق التنمية والتشغيل عام 1989م لتقديم القروض المُيسَّـرة للشباب الراغبين في إقامة مشاريعهم الإنتاجية الصغيرة. وأُنشِئت وزارة الأشغال العامّة عام 1954م لتحلّ مكان دائرة النافعة، وأُسِّست المؤسسة العامّة للإسكان عام 1965م، ومؤسسة التطوير الحضري عام 1980م.

قضايا للنقاش:

- **مظاهر تطوّر القطاع الصحي في الأردن.**
- **أهمية الشباب في تحقيق التقدّم والازدهار.**



الفصل الخامس

المملكة الرابعة (1999-2024): الانتقال الكبير

تمهيد:

يتناول هذا الفصل التطوّرات والتحوّلات التي شــهدها الأردنّ في القرن الحادي والعشرين؛ وهي المرحلة التي تتزامن مع انتقال الحكم من الملك الحسين بن طلال إلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وتوصف بعهد المملكة الرابعة.

يشتمل الفصل على استعراض أبرز التحديات التي واجهت الأردنّ في مرحلة الانتقال؛ وتحديدًا على الصُّعُد الإقليمية والدَّولية، والتطوّر السياسي والدســتوري الذي شــهده الأردنّ خلال هذه المرحلة، وأبرز ملامحه سواء في التعديلات الدســتورية والمحطات التي مرّت بها عملية الإصلاح والتحديث السياســي وإنشاء المؤسسات السياســية الجديدة. كما يناقش هذا الفصل المواقف الأردنية من القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني والوصاية الهاشمية على الأماكن المُقدَّسة في القدس، إلى جانب السياق الإقليمي والدَّولي والمقاربات التي قدّمتها الدولة الأردنية في مواجهة الأزمات الإقليمية خلال هذه المرحلة، ومواجهة الإرهاب، وتطوّر بناء القدرات الدفاعية الوطنية.

كما يعرض هذا الفصل أهمّ الإنجازات التي حقّقها الاقتصاد الأردني في الربع الأول من القرن الحادي والعشــرين، وأبرز التحديات التي واجهها؛ نتيجة الصدمات القوية التي تعرّض إليها، وأهم الإنجازات التي حقّقتها قطاعات الخدمات العامّة وما واجهته من تحديات.

الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين



الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.

انتقل الحكم في الأردنّ إلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بعد وفاة والده الملك الحسين عام 1999؛ تمت عملية انتقال سلس وهادئ للعرش الأردني كانت محطّ أنظار العالم؛ الأمر الذي أكّد نضوج الالتزام الدســتوري واستقرار المؤسســات السيادية في المملكة وانضباطها. كان الملك الراحل الحســين قد قرّر في أيامه الأخيرة العودة إلى الأصل الدستوري فيما يتعلق بولاية العهد الذي ينصّ على أن ولاية العهد تتمثّل في أكبر أبناء الملك.

وهذا يثبت أنّ الأصل الدستوري أساسُ خلافة العرش، وأن ولاية العهد تعكس في كل مرحلة مصلحةً وطنية وحسب متطلّبات الظروف التاريخية؛ كما حدث حين عُيِّن الأمير محمد بن طلال وليًّا للعهد ولم يكن الملك عبد الله الثاني ابن الحسين قد وُلِدَ بعدُ، ثم حين عُيِّن الأمير الحسن بن طلال وليًّا للعهد عام 1965 نظرًا لمتطلّبات المصالح الوطنية آنذاك في ظلّ ظروف دَولية وإقليمية صعبة، وكان الملك عبد الله (الأمير حينها) لم يتجاوز الثالثة من عمره بعدُ.

مع الانتقال إلى القرن الحادي والعشرين كان العالم يشهد تحولات كبرى وبداية نظام عاملي جديد بينما يعيش العالم العربي ظرفا هو الأصعب في تاريخه المعاصر، وتراجعت نظرية الأمن القومي العربي بعد سلسلة الاختراقات والاحتلالات التي بلغت ذروتها بغزو العراق عام 2003 وما تلاه. وفي أثناء ذلك، حاصر الإرهابُ والتطرّف المنطقةَ العربية في ثلاث موجات على مدى العقدين الأوّلين من القرن الجديد؛ ترتبط الأولى بالهجوم على المدن الأمريكية عام 2001م وتداعياته التي شملت احتلال أفغانستان وإعلان مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، وترتبط الثانية باحتلال العراق عام 2003م وتداعياته من فوضى وتفاقُمٍ للأعمال الإرهابية، وترتبط الثالثة بـ "الربيع العربي" وتداعياته التي طالت أرجاء العالم العربي، وتمثّلت في حالةٍ غير مسبوقة من الإفلاس الاستراتيجي والاختراقات، وضعف الخيارات، وتراجع مكانة الوظيفة القيادية في النظام الإقليمي العربي وتشتُّتها.

كانت سنوات التسعينيات معقّدة وصعبة، ليس من المنظور السياسي وحسْب، بل من المنظور الاقتصادي والاجتماعي أيضًا، فقد واجه الأردنّ ظروفًا غير مألوفة نتيجةَ الاحتلال العراقي للكويت وما تركَ من تداعيات سياسية واستراتيجية واقتصادية عليه، بخاصة بعد عودة مئات الآلاف من الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الكويت وبعض دول الخليج إليه. وصمدت المملكة بالفعل أمام هذه التحديات التي تزامنت مع مرض الملك الحسين؛ ذلك الذي ألقى بظلال ثقيلة على المشهد العام في البلاد.

وبعدما شهدته المملكة من انطلاقة كبيرة للمسار الديمقراطي في بداية التسعينيات وتوسع مجال الحريات العامة وظهور حزمة من التشريعات الإصلاحية، تراجع المسار الديمقراطي نسبيا بعدما اصطبغت سنوات ما بعد منتصف التسعينيات بأجواء عامة صعبة في المزاج الشعبي وفي علاقة الحكومات بالمجتمع، وتخلّلتها اضطرابات واحتجاجات ارتبطت بالظروف الاقتصادية الضاغطة وأثمان برنامج الإصلاح الاقتصادي، واندرجت ضمن ذلك أحداث أخرى عام 1998 ارتبطت بظروف إقليمية، مثل حصار العراق. وانعكست تلك الظروف سلبًا على الاستقرار وإدارة السياسة المحلية، وباتت البلاد تشهد ظواهر غير مألوفة، مثل: العنف في الجامعات، وظهور انقسامات حادّة في أوساط النُّخَب السياسية، وارتفاع وتيرة الخطابات السياسية المتصارعة تحت عناوين مثل: التوطين، والخصخصة، وبيع القطاع العام. وبذلك، بدا واضحًا أن الأردنيين كانوا يودّعون القرن العشرين وهم أكثر قلقًا على حاضرهم وخوفًا ممّا يُضمِره المستقبل. في هذه البيئة الاستراتيجية المعقّدة انتقل الأردنّ إلى القرن الحادي والعشرين.

قضايا للنقاش:

- **أسباب العنف في الجامعات والحلول المقترحة.**
- **أسباب الظروف الاقتصادية الصعبة في الأردنّ خلال التسعينيات من القرن الماضي.**

ومن هنا تُرصَد أبرز التحديات التي واجهت المملكة الرابعة في بدايات عهد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وانتقال الأردنّ إلى القرن الحادي والعشرين:

1. **التحدّي الاقتصادي:** غادر الأردنّ القرن العشرين بعد إنجازات كبيرة شُيِّدت في عقود نصفه الثاني، يتذكّرها الأردنيون بكل امتنان وتقدير للملك الحسين، ولشقيقه الأمير الحسن الذي أشرف على وضع الخطط التنموية وتنفيذها، إلّا أن الأردنّ واجه أزمة اقتصادية ممتدّة منذ عام 1989؛ فقد بلغت نسبة الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (189%) عام 1990م، ووصلت إلى (109%) عام 1998م؛ نتيجة برامج قاسية من الإصلاح الاقتصادي، بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا كبيرًا؛ من (2160) دولارًا عام 1987م إلى (1499) دولارًا عام 1998م. يُضاف إلى ذلك العجز المُزمِن في الموازنة العامّة الذي شهد ارتفاعًا كبيرًا في سنوات التسعينيات.

2. **تحدّي مواجهة الإرهاب:** شكّلت الهشاشة الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة والعالم في مطلع القرن بيئة ملائمة لتصاعد الإرهاب، وبالتحديد بعد عمليات 11 أيلول 2001 التي استهدفت المدن الأمريكية، ثم احتلال العراق عام 2003م وما شهده من حرب طائفية منذ عام 2006م، وصولًا إلى صعود التيارات المُتطرِّفة بعد " الربيع العربي " . واجه الأردنّ هذه التحوّلات بخبرة كبيرة في التصدّي للإرهاب وعلى جبهتين: عملياتية، واستخباريّة، إذ شكّل رأسَ حربةٍ قويًّا في التحالف الدَّولي للحرب على الإرهاب، وعلى الجبهة الداخلية عمل على مَنْع تسلّل العناصر الإرهابية إلى الداخل والحيلولة دون وصول أفكارهم إلى المجتمع الأردني، في ظل ازدياد مصادر التهديد الداخلي في سنوات الصراع في سوريا والعراق، وتمكُّن التنظيمات المُتطرِّفة من جَذْب مقاتلين لصفوفها من أنحاء العالم.

3. **تحدّي صعود اليمين الإسرائيلي:** منذ أن أخذ اليمين الإسرائيلي بالصعود والسيطرة على الحكم في إسرائيل منذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين 1995، تنامى إدراك الأردنّ للتهديد الذي يشكّله اليمين الإسرائيلي عليه وعلى مصالحه، والمتمثّل في طموحات التيارات اليمينية الإسرائيلية بحرمان الفلسطينيين من حقّهم في إقامة دولة مستقلة على خطوط الرابع من حزيران، وصولًا إلى تسوية القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

4. **تحدّي احتلال العراق والانكشاف الأمني الإقليمي:** شكّل احتلال الولايات المتحدة للعراق وإسقاط نظام الحكم فيها تحدّيًا حقيقيًّا للأردن، على المستويات: الأمنية، والاستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية. حاول الأردنّ أن يجمع بين التناقضات، وأن يتعلّم من درس حرب الخليج الأولى، فقد حاول صيانة علاقاته مع الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه معارضة الحرب ومحاولة تجنُّبها إلى اللحظة الأخيرة، وبقي هذا الموقف في الإطار العربي وقريبًا من الموقفَين: المصري، والسوري.

5. **تحدّي اللجوء والهجرات القسرية:** استقبل الأردنّ موجات من اللجوء والهجرات القسرية على مدى الربع الأول من القرن الحادي والعشرين بدءًا من العراقيين أثناء حصار العراق ثم احتلاله، وصولًا إلى الأزمة السورية، إذ استقبل الأردنّ نحو (1.3) مليون لاجئ سوري. وشكّلت موجات اللجوء السوري منذ عام 2011م التحديَ الأكبرَ الذي واجه الأردنّ في إدارة اللاجئين خلال العقدَين الأخيرَين، عبر ما سبّبته من ضغوط متزايدة على الموارد المحدودة للمصادر المائية والخدمات العامّة، كالتعليم والصحة، وانعكس على النموّ الاقتصادي والتجارة والصادرات.

6. **تحدّي الأزمات غير التقليدية:** شـــهدت هذه المرحلة بروز أزمات غير تقليديـــة واجهت العالم والمنطقة والأردنّ، ومنها: أزمات الأوبئة المُتمثِّلـــة بأزمة جائحة كورونا التي واجههـــا الأردنّ في عام 2020م، وقد تركت آثارًا واضحة على الاقتصـــاد، في حين أثبت النظام الصحي الأردني قوّتَه وتماسكه.

أبرز التطوّرات والأحداث في عهد المملكة الرابعة:

- 7 شباط/ فبراير 1999: تولّى جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية.
- 2001: إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- 22 حزيران 2003: الأردنّ يســتضيف أوّل اجتماع للمنتدى الاقتصادي العالمي في الشرق الأوسط بمنطقة البحر الميت، واستضاف الأردنّ المنتدى عشر مرّات.
- 9 تشرين الثاني 2004: الأردنّ يطلق مبادرة "رسالة عمان".
- 9 تشرين الثاني 2005: عملية إرهابية كبيرة تتسبّب في تفجير ثلاثة فنادق في عمّان.
- 26 تموز 2006: الأردنّ يُعلن كســر الحصار على لبنان بوصول أول طائرة لســلاح الجوّ الأردني الملكي تقلّ مجموعات من سلاح الهندسة؛ لإعادة فتح مطار بيروت، تبعتها ثلاث طائرات تحمل مستشفى ميدانيًّا ومُعَدّات طبية لمعالجة ضحايا العدوان الإسرائيلي.
- 7 آذار 2007: الملك عبد الله الثاني يُلقي خطابًا تاريخيًّا أمام الجلســة المشــتركة لمجلسَي النواب والشيوخ الأميركيين، وحظي باهتمام عالمي؛ لما تمتّع به من عقلانية ورؤية.
- 2010: أطلق الملك عبد الله الثاني مبادرة "أسبوع الوئام بين الأديان"، وتبنّتها الجمعية العامّة للأمم المتحدة.
- 1 تشرين الأول2011: إقرار أكبر حزمة من التعديلات الدستورية.
- 6 تشرين الأول 2012: إنشاء المحكمة الدستورية.
- 2012: إنشاء الهيئة المستقلّة للانتخاب.
- 29 كانون الأول/ ديســمبر 2012: الملك عبد الله الثاني ينشــر الورقة النقاشية الأولى: "مســيرتنا نحو بناء الديمقراطية المتجدّدة".
- 31 آذار 2013: الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلســطيني محمود عباس في عمّان يوقّعان اتفاقية الوصاية على الأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.
- 16 كانون الثاني 2015: صدور قانون اللامركزية.
- 10 تشــرين الثانــي 2019: الإعلان التاريخي بانتهاء العمــل بالملحقَين الخاصَّين بـ "الغمــر" و"الباقورة" في معاهدة السلام، وفَرْض السيادة الأردنية الكاملة عليهما.
- 16 نيسان 2021: الأردنّ يحتفل بمئوية الدولة الأردنية الأولى.
- 6 تشرين الثاني 2023: الأردنّ يكسر الحصار على غزّة وينفّذ أول عملية لإنزال مساعدات طبيّة ودوائيّة عاجلة للمستشفى الميدانيّ الأردنيّ في القطاع.

قضايا للنقاش:

- أثر موجات اللجوء والهجرات القسرية في الأردن.
- صعود اليمين الإسرائيلي وأثره في السياسة الخارجية الأردنية.

التطوّر السياسي والدستوري في عهد الملك عبد الله الثاني

إن تتبُّع مسار التحوّلات السياسية المحلية وعلاقة المجتمع بالدولة التي شهدها الأردنّ خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، تدلّ بوضوح على أن المملكة الرابعة اعتمدت ثلاث ركائز أساسية على المستوى السياسي الداخلي:

الأولى: حماية الاستقرار الوطني ومنحه الأولوية؛ سواء في حماية الحدود والتراب الوطني أو حماية الاستقرار الداخلي.

الثانية: التزام الدولة الأردنية الدائم باستمرار تطوير الحياة السياسية وصَون العلاقة مع المجتمع وجعل الاستقرار عنوانها، إذ لم يتوقّف مسار الإصلاح السياسي وإجراء الانتخابات حتى في أصعب الظروف الإقليمية والدَّولية وأكثرها تعقيدًا.

الثالثة: النهج التدريجي في تطوير الحياة السياسية، وإنضاج الإصلاحات وعمليات التحديث انطلاقًا من رؤية ثاقبة بأن إنضاج العمل السياسي ليس مجرّد تشريعات وقرارات رسمية، بل هو عملية تحوّل اجتماعي وثقافي أيضًا.

جاء اعتلاء الملك عبد الله الثاني عرشَ المملكة مصحوبًا بآمال كبيرة باستئناف مسار التحوّل الديمقراطي، وبالفعل برزت خطوات عدّة في هذا الاتجاه، منها: استدامة إجراء الانتخابات النيابية، وتطوير النظام القضائي، والإنجازات الكبيرة في مأسسة حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسات سياسية جديدة، وانفراج الحريات الإعلامية، وإنهاء احتكار الدولة البثَّ التلفزيوني والإذاعي.

اعتمد النظام السياسي الأردني في هذه المرحلة مقاربة التكيُّف الإيجابي مع التحوّلات الكبيرة التي أحالت البيئة الاستراتيجية والأمنية الإقليمية إلى حالة من الهشاشة في أجواء الحرب على الإرهاب، وعقب غزو احتلال العراق، واستندت مقاربة التكيُّف الإيجابي إلى طرح مجموعة من المبادرات والبرامج الوطنية التي تهدف إلى خَلْق نوع من التكيُّف الوطني الداخلي المُرتبِط بالمشاركة والإصلاح السياسي وتوحيد الهدف الوطني، أبرزها:

1. مبادرة "الأردنّ أوّلًا" (2002) التي رفعت شعارات تعزيز أُسُس الدولة الديمقراطية العصرية، وترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، وتقوية مفاهيم الديمقراطية البرلمانية وسيادة القانون.
2. تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان (2002) لبناء إطار مؤسسي وطني مستقل لحماية حقوق الإنسان والحريات العامّة في الأردن.
3. إطلاق "الأجندة الوطنية" (2005)، وهي خطة عمل في مختلف المجالات تضمّنت مقترحات لإصلاحات سياسية أساسية في المجالات القانونية والإجرائية والأُطُر المؤسسية، وإصلاحات اقتصادية وإدارية، وتعاملت معها الحكومات بوصفها خطة استرشادية وتحديدًا في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

4. إطلاق برنامج "كلّنا الأردن" الذي يهدف لتأسيس منظور وطني شامل يستند إلى رؤًى مشتركة بين مُكوِّنات المجتمع الأردني عبر مشاركة واسعة من مختلف الفئات، لكن من الواضح أن برنامج "كلّنا الأردن" نجح في محوره الشبابي من خلال إنشاء إطار جديد لتفعيل المشاركة الشبابية تمثّل بـ "هيئة شباب كلّنا الأردن" (2006) التي غدت إطارًا مؤسسيًّا للمشاركة الشبابية، والتفاعل مع السياسات والبرامج الموجَّهة للشباب في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لم يكن الأردنّ في منأى عن التحوّلات والاضطرابات التي شهدها العالم العربي منذ نهاية عام 2010 (الربيع العربي)، لكنّه استطاع أن ينجو منها، وأن يحمي الاستقرار المحلي، وأن يحافظ على سلامة حدوده مع دول دبّت فيها الفوضى، وأصبح الأردنّ يشار إليه على مستوى دَولي وبإجماع أنه حالة فارقة في المنطقة وُصِفت بـ "الاستثناء الأردني".

- أفسّر إطلاق العديد من المبادرات السياسية.

شهد الأردنّ مع مطلع العقد الثاني من هذا القرن حراكًا سياسيًّا وشعبيًّا، وحراكًا إصلاحيًّا شعبيًّا ورسميًّا بالتزامن مع مرحلة التحوّلات والثورات التي اجتاحت العالم العربي منذ عام 2011. في المُجمَل، اتّسم الحراك الشعبي الأردني بالعقلانية والواقعية، وبقيت مطالبه إصلاحية واقتصادية، وبقي داخل حدود النظام السياسي، وهو ما ميّزه عن بقية الحركات الاحتجاجية العربية. وعبّر هذا الحراك عن حيوية المجتمع الأردني، وابتعد الحراك الشعبي والاحتجاجات الأردنية عن جميع أشكال العنف، في الوقت الذي يُعَدّ فيه غياب العنف سلوكًا متبادلًا بين الحراك الشعبي والمؤسسة الأمنية معًا.

وتطوّرت الاستجابة الرسمية لمطالب الحراك الشعبي على خلاف ما حدث في دول عربية أخرى، إذ تبنّى الملك عبدالله الثاني الخطاب الإصلاحي لـ "الربيع العربي" في الدعوة إلى الحرية والكرامة والعدالة، وأكّدت تصريحاته المُبكِّرة وفي أكثر من مناسبة أن "الربيع العربي" شكّل فرصة ليواصل الأردنّ جهود الإصلاح وتحقيق التنمية، كما دخل الملك في تجربة جديدة لم يُقْدِم عليها أيّ زعيم آخر في المنطقة؛ وذلك حينما شارك في النقاشات العامّة بطرح سلسلة من الأوراق النقاشية تناولت مستقبل الإصلاح السياسي.

قضية للنقاش:

- **كيف تعامل الأردنّ مع الحركات الاحتجاجية أو ما يُسمّى بالربيع العربي؟**

أصدر الملك عبد الله الثاني منذ نهاية عام 2012 سبع أوراق نقاشية هدفت إلى توسيع النقاش الوطني حول الإصلاح الشامل، وتناولت أربعٌ منها محاورَ رئيسة في تطوير نظام سياسي ديمقراطي، وشكّلت الجانبَ الأساسي من الرؤية الملكية للإصلاح والتحديث السياسي في تلك المرحلة.

تُعَدّ الأوراق النقاشية تجديدًا لفلسفة الدولة الأردنية السياسية والاجتماعية، وإضافة نوعية على درجة كبيرة من الأهمية للحياة السياسية، وشكّلت حالةً فارقة في إدارة الحكم في العالم العربي، فالملك قدّم من خلال هذه الأوراق صيغة حداثية مُبتكَرة ومُتقدِّمة لإدارة النقاش العام، واقترح سلسلة من المفاتيح لتحديث الدولة والمجتمع. ويمكن تلخيص الخطوات التي طرحها الملك لتطوير النظام السياسي الأردني بما يأتي:

- **أوّلًا:** الهدف النهائي لعملية تطوير النظام السياسي وتحديثه يتمثّل بديمقراطية أردنية متجدّدة وحيوية، تقوم على ركائز أساسية، أبرزها: ترسيخ مُتدرِّج لنهج الحكومات البرلمانية تحت مظلّة المَلَكية الدستورية، معزّزًا بمشاركة شعبية فاعلة أو "المواطَنة الفاعلة".

- **ثانيًا:** التحوُّل التدريجي للحكومات البرلمانية: يقوم هذا التحوّل على التقدّم في العمل الحزبي والبرلماني، وتطوّر الكتل النيابية والحزبية؛ الأمر الذي يتطلّب وجود منظومة متطوّرة من الضوابط العملية للفصل بين السلطات وآليات الرقابة، وأن يتم التدرُّج نحو الحكومات البرلمانية في ضوء التقدّم في العمل الحزبي والبرلماني وتطوير العمل الحكومي.

ولتحقيق تلك الأهداف؛ أي الوصول إلى ديمقراطية أردنية متجدّدة وحيوية وفق منهج التحوُّل التدريجي للحكومات البرلمانية، اقترحت الأوراق النقاشية سلسلة من الخطوات، هي:

1. **تطوير الأحزاب السياسية:** الوصول إلى مجلس النوّاب والتكتُّل، وتوسيع قواعد الأحزاب، وتقليل عددها، ورفع كفاءة قادتها، وبناء برامج سياسية وطنية شاملة.

2. **تطوير دور مجلس النواب:** تحسين أداء المجلس وأداء النوّاب بما يضمن خدمة الصالح العام، وخَلْق التوازن بين الأدوار الوطنية والأدوار المحلية، وإصلاح أداء المجلس ونظامه الداخلي وآليات تشكُّل الكُتَل النيابية وعملها.

3. **تطوير الأداء الحكومي ودور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء:** نيل ثقة المجلس النيابي والمحافظة عليها، ووضع معايير للعمل الحكومي المميّز، وتبنّي نهج الشفافية والحاكمية الرشيدة.

4. **دور المَلَكية الهاشمية:** الحفاظ على دور الملك؛ قائدًا مُوحِّدًا، وإبقاء مؤسسة الجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية والمؤسسات الدينية محايدة ومستقلّة ومهنية وغير مسيّسة.

أمسح الرمز المجاور، وأبحث في مضامين الأوراق النقاشية للملك عبد الله الثاني.

في عام 2011 شُكِّلت لجنة الحوار الوطني في أجواء الربيع العربي، وتألّفت من أعضاء من مختلف الأطياف السياسية، واقترحت مجموعة من الإصلاحات من ضمنها: قانون جديد للانتخاب، وقانون للأحزاب السياسية، وإجراء تعديلات دستورية.

لقد مرّت الإصلاحات الدستورية في هذه المرحلة بثلاث محطات رئيسة: الأولى في 26 نيسان 2011 حيث شُكّلت لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور، وكُلّفت بمراجعة نصوص الدستور بما يضمن ترسيخ التوازن بين السلطات، والارتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي، وشملت التعديلات (38) مادة دستورية.

وشملت التعديلات النصوصَ التي تؤكّد استقلال القضاء، باعتباره سُلطةً مُهمّتها الأساسية فَرْض سيادة القانون، وتحقيق المساواة، واحترام حقوق الإنسان وإحاطتها بجميع الضمانات التي تحقّق العدالة والكرامة، وتصون الحرّيات وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة آمنة ومشاركتهم في

صناعة القرارات والسياســات الناظمة لمسيرة المجتمع الديمقراطي. نتج عن هذه التعديلات إنشاء مؤسسات دستورية وسياسية وإجراءات قانونية جديدة، أبرزها:

- إنشاء المحكمة الدستورية.
- إنشاء هيئة مستقلّة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها.
- محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية.
- إناطة محاكمة الوزراء بالمحاكم المدنية.
- الطعن في نتائج الانتخابات أمام القضاء المدني.
- تقييد صلاحيات السُّلطة التنفيذية بوضع قوانين مُؤقَّتة في حال كان مجلس النواب منحلًّا.

أمّــا المحطة الثانية في التعديلات الدســتورية فجاءت في عام 2016 والتي أبقت للملك صلاحية تعيين مديري المؤسســات الأمنية وقائد الجيش وولي العهد ونائب الملك مع تعديل آلية التعيين، وجاء هذا التعديل في ســياق تهيئة بيئة دســتورية مناســبة للإصلاحات السياســية، والنَّأْي بهذه المناصب عن التجاذبات الحزبية والسياســية؛ للحفاظ على حيادها. أمّا المحطة الثالثة من التعديلات الدســتورية فكانت في عام 2022 اســتجابةً لمتطلّبات منظومة التحديث السياسي.

قضية للنقاش:

- **أثر الإصلاحات الدستورية في الحياة السياسية الأردنية.**

وبالتزامــن مع دخــول الدولة الأردنية في المئوية الثانية أطلق الملك خلال عامَي 2021 و2022 ثلاثة مســارات للتحديث، هي: مســار التحديث السياسي، ومسار التحديث الاقتصادي، ومســار التحديث الإداري. وفي المجال السياسي شُكِّلت "اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية" في عام 2021.

أصدرت اللجنة مخرجاتها من خلال وثيقة متكاملة تشــمل رؤيةً لتحديث الحياة السياســية للعقد القادم، واستندت الوثيقة المرجعية إلى الدستور الأردني والرسالة الملكية والأوراق النقاشية لجلالة الملك والتوافقات التي صاغها أعضاء اللجنة.

واشتملت الوثيقة على عرض تاريخي لتطوّر الفكر الإصلاحي في الأردنّ من التنمية السياسية والإصلاح إلى التحديث السياسي. كما اشتملت على رؤية فكرية لمســار التحديث السياسي وعلى شروط التحديث السياســي في هذه المرحلة، وأبرزها: أن يكون التحديث وطنيًّا شاملًا، وأن يناسب الأردنيين وخبراتهم وثقافتهم، وأن يعمل على تعزيز الهُوية الوطنية، وأن يساعد على تمكين مبدأ المواطَنة الفاعلة، وأن يعزّز بناء مؤسسات سياسية قوية ومتماسكة وإنفاذ سيادة القانون، وأن يعمل على غرس اجتماعي وثقافي للتحديث السياسي، وأن يجسّد تنمية عادلة تنال الجميع.

وشملت مُخرَجات اللجنة:

1. **قانون الانتخاب:** نظام انتخابي مختلط يشــتمل على مســتويَين من التمثيل؛ الأول وطنيّ ويسمّى: "الدائرة العامّة"، والثاني محلّيّ ويسمّى: "الدوائر المحلية". وتُقسَم المملكة إلى (18) دائرة انتخابية محلية ودائرة عامة واحدة، ويتشكّل مجلس النواب من (138) مقعدًا.

2. **قانون الأحزاب:** حُدِّد الهدف الوطني لتطوير المنظومة الحزبية بـ "أحزاب برامجية قويّة ذات توجّهات وطنية قادرة على المشـاركة الفاعلة والوصول إلى البرلمان والمشاركة في الحكومات".

وقد ضمن مشـروعُ القانون المُقدَّم من اللجنة التحوّلَ إلى أحزاب برامجية، وتوسيع المشاركة الحزبية سواء بالانخراط في الأحزاب أو بتعزيز حضور الشباب والمرأة في الحياة الحزبية، كما ضمن استقلاليةَ الأحزاب وحوكمتها من خلال إلحاق ملفّها إلى الهيئة المستقلّة للانتخاب بدلًا من وزارة الشؤون السياسية، وكذلك الإجراءات الخاصة بالتمكين المالي للأحزاب والعمل الديمقراطي داخل الأحزاب.

3. **الإدارة المحلية:** اقترحت اللجنـة نموذجًا وطنيًّا للإدارة والحكم المحلّي يقوم على اعتماد مبدأ التـدرُّج عبر مراحل انتقالية للوصول إلى هذا النموذج والتوسُّـع عبر المراحل الانتقالية. ووفق المقترح، يشتمل النموذج في شكله النهائي على أربعة هياكل، هي: المجالس المحلية، والبلديات، ومجالس المحافظات، ومجالس الأقاليم.

شهد العامان 2022 و2023 إنفاذ الإجراءات الدستورية والقانونية لمتطلّبات منظومة التحديث السياسي، فقد سُنَّ قانون الانتخاب وقانون الأحزاب ومجموعة من الأنظمة والتعليمات التنفيذية، واعتمَد قانون الانتخاب لسـنة 2022 نظامًا انتخابيًّا مختلطًا يحصل فيه الناخب على صوتَين؛ أحدهما للدائرة المحلية، والآخر للقائمة العامّة الحزبية. ينصّ القانون على التدرُّج في زيادة عدد المقاعد المخصَّصة للأحزاب في مجلس النواب عبر ثلاث مراحل حتى تصل إلى (65%) كحدّ أدنى من إجمالي عدد مقاعد المجلس النيابي الثاني والعشرين.

كما شـمل القانون زيادة أعداد المقاعد المخصَّصة للنسـاء لتصبح (18) بدلًا من (15)؛ وذلك لضمان وجود امرأة واحدة على الأقل عن كل دائرة انتخابية محلية في مجلس النواب، مع الحفاظ على حقّها في الترشُّح خارج المقاعد المخصَّصة لها. وخُفِّضَ سِنّ الترشُّح إلى 25 سنة (30 سابقًا)؛ تكريسًا لمبدأ دعم الشباب وتمكينهم.

أما قانون الأحزاب لسـنة 2022 فقد تضمّن زيادة عدد المؤسِّسـين للحزب السياسي ليصبح (1000) شخص على الأقل يمثّلون ما لا يقل عن (6) محافظات بواقع (30) شـخصًا عن كل محافظة، وتعزيز مشاركة المرأة والشباب والأشـخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامّة من خلال اشتراط أن تضمّ قائمة الأعضاء المؤسِّسين للحزب ما لا يقل عن (20%) من النساء ومثلهم من الشباب بالإضافة إلى شخص واحد على الأقل من ذوي الإعاقة. كما نص القانون على ضمان حقّ منتسبي الحزب من فئتَي المرأة والشباب في تولّي المواقع القيادية.

أمسح الرمز المجاور، ثم أبحث في قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني لسنة 2022م وأهم ما جاء فيه.

- أبيّن رأيي في قانون الأحزاب الحالي لسنة 2022م ومدى مشاركة الشباب فيه.

القضية الفلسطينية ومواجهة اليمين الإسرائيلي

تزامن انتقال الأردنّ إلى عهد المملكة الرابعة مع تحوّلات ومتغيّرات واسـعة في السياقين: الإقليمي، والدّولي، ما دفع الأردنّ إلى إعادة بناء الدور الأردني من جديد والتخلّي عن بعض الأدوار التقليدية، فقد جدّد الأردنّ دوره السياسي الإقليمي والدّولي وفق محدّدات، أبرزها:

- إعادة تعريف المصالح الوطنية العليا بما يحقّق استقلال القرار السياسي الأردني.
- سيطرة المنظور التعاوني على التفاعلات الأردنية، والتقليل من الدخول في الصراعات الإقليمية.
- المرونة، وتعدُّد الأدوار السياسية والخيارات الاستراتيجية الإقليمية والدَّولية على حدّ سواء.
- السعي الجِدِّيّ نحو المزيد من الاعتماد على الذات، وهذا ما تعكسه بصورة واضحة مؤشّرات المساعدات الدَّولية مقابل الموارد الذاتية.

كان الملك عبد الله الثاني على إدراك واسـع بالمنطلَقات الفكرية والسياسية لليمين الإسرائيلي، وتابع بشكل حثيث التحوُّلات التي تحدث داخل المجتمع السياسي الإسرائيلي منذ الأيام الأولى لحُكمه، وحذّر مرارًا من عقلية القلعة التي تحكم إسرائيل.

لقد كان الموقف من اليمين الذي سيطر على مقاليد الحُكم في إسرائيل على مدى ثُلُثَي الربع الأول من القرن الجديد أحدَ أبرز ملامح إعادة تعريف المصالح الوطنية العليا في هذه المرحلة، وجاء التقدير الأردني هذه المرّةَ بأنّ تنامي اليمين المتطرّف في المجتمع والدولة في إسـرائيل يقف سـدًّا منيعًا وحجرَ عثرة أمام مشاريع السلام العادل، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقّه في إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وفق قرارات الشرعية الدَّولية.

لقـد خاض الأردنّ وحيدًا، على مدى رُبع قرن، معركةً طويلة ضدّ طموح اليمين الإسـرائيلي ومخطّطاته، ولقد عكس الخطابُ السياسـي للملك عبدالله الثاني فهمًا عميقًا لطبيعة التهديدات التي يشـكّلها استمرار تنامي اليمين الإسرائيلي. وتتلخّص الرؤية الأردنية لمصادر التهديد المتنامي في الجوار بما يأتي:

1. **سياسات الاستيطان الإسـرائيلي:** توسّعت سياسات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس وازدادت وتيرتها بصورة كبيرة، حتى وصل عدد المستوطنات إلى ثلاثة أضعاف ما كان عليه الوضع قبل اتفاق أوسلو (1993). وبموازاة ذلك تضاعفَ عدد المستوطنين، وبلغَ متوسّط نسبة النموّ السكّاني في المستوطَنات (5%)، الأمر الذي أصبح يهدّد عمليًّا إمكانية قيام دولة فلسطينية.

2. **سياسـات التخطيط المباشر وغير المباشـر لابتلاع الضفة الغربية وتهجير سكّانها:** لجأت إسـرائيل إلى ممارسات نَزْع مِلْكية الأراضي من الفلسـطينيين، وطردهم وتهجيرهم قسريًّا، وهَدْم منازلهم بما يضمن توسـيع رقعة المستوطَنات على حساب أصحاب الأرض الأصليين.

3. **جدار الفصل العنصري الإسـرائيلي:** تقوم الحكومات الإسـرائيلية المُتعاقِبة منذ عام 2002 ببناء جدار على طول الأراضي الفلسطينية الفاصلة بين الأراضي المحتلة عام 1948 والمحتلة عام 1967، الأمر الذي حوّل الأراضي الفلسطينية إلى جُزُرٍ مُتباعِدة ومُفتَّتة؛ بهدف تحقيق هدف سياسيّ واستراتيجيّ هو: الحيلولة عمليًّا دون إمكانية قيام دولة فلسطينية.

4. تعهُّد رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو بضمّ حوالي (30%) من أراضي الضفة الغربية ومنطقة الأغوار التي احتُلَّت عام 1967، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية ومناطق يسكنها في الأساس فلسطينيون.

5. **السياسات التصعيدية التي تستهدف القدس والأماكن المُقدَّسة الإسلامية والمسيحية:** استهدفت السياسات والإجراءات الإسرائيلية على مدى سنوات الربع الأول من القرن الحادي والعشرين المسجدَ الأقصى تحديدًا، ودعمت المُتطرِّفين في مساعيهم لتهويد الحرم القدسي، وواصلت محاولاتها الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى والاعتداء على الوصاية الهاشمية على المُقدَّسات الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس التي أقرّت بها معاهدة السلام (1994).

كما مارست إسرائيل سياسات تصعيدية استهدفت الأماكن المُقدَّسة المسيحية والوجود المسيحي في القدس، وعملت هذه السياسات على فَرْض المزيد من القيود على المسيحيين العرب، وتسعى للسيطرة على ممتلكات الكنائس في البلدة القديمة، إذ تشكّل أوقاف الكنائس (28%) من البلدة القديمة، عبْر فرض ضرائب باهظة على ممتلكات الكنائس بأثرٍ رجعي.

ومنذ أن تولّى الملك عبدالله الثاني مقاليد العرش في الأردن، انتهج وضوحًا استراتيجيًّا حيال حق تقرير المصير للفلسطينيين، إذ دشّن في هذا السياق مقاربة واضحة تتلخّص في: "الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين"[1]، وعرّف المصلحة الوطنية الأردنية العليا في الحل النهائي للقضية الفلسطينية بقيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران وعاصمتها القدس الشرقية. وكان الأردنّ واضحًا في أنّ أيّ صيغة وحدوية مع فلسطين لن تُبحَث بأيّ شكل من الأشكال لا في الوقت القريب ولا على المدى المتوسط، قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة وفق قرارات الشرعية الدَّولية.

وكرّر الملك أطروحته القوية التي أكّد فيها أن الأردنّ لن يستبدل الدبابات الإسرائيلية في الضفة الغربية بالدبابات الأردنية، ولن يسمح لإسرائيل بأن تحلّ مشكلة احتلالها للضفة الغربية والمعاناة والظلم الذي نتج عنه على حساب الأردن[2].

وعبّر الملك عن هذه المقاربة الاستراتيجية في سلسلة من المعارك الدبلوماسية، ومن بينها قراره الشجاع بقطع زيارته إلى الولايات المتحدة عام 2004، احتجاجًا على "رسالة الضمانات" التي قدّمها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، ورفضًا لها، لتخوض الدبلوماسية الأردنية على إثر ذلك معركة تاريخية بقيادة الملك، انتهت بإعادة الأمور إلى نصابها بـ"رسالة ضمانات" مقابلة للفلسطينيين، نصّت على عدم استباق الحل النهائي بأيّ حلول، وأكّدت مرجعيات الحل التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدَّولية.

وشكّلت مبادرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسلام في الشرق الأوسط، أو ما عُرف بـ"صفقة القرن" (أو "السلام من أجل الازدهار") التي أُعلِنت رسميًّا في مطلع عام 2020، وبدأ الحديث حولها وممارسة الضغوط من أجلها منذ عام 2016، أحد أكبر التحديات المصيرية التي واجهها الأردنّ في تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي واستطاع تجاوزها، فقد جاءت الخطة بوصفة مواتية تمامًا لأهداف اليمين الإسرائيلي المتمثِّلة في وَأْدِ إقامة الدولة الفلسطينية، وحل القضية الفلسطينية على حساب الأردنّ وفلسطين معًا.

في ظل هذا الواقع، واجه الأردنّ الخطة الأميركية بنضالٍ سياسيّ فريد ومراسٍ صعب، إذ أعلن الملك عبدالله الثاني منذ البداية رَفْض أيّ حل يمسّ المصالح الوطنية الأردنية ولا يتّفق مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي ضمنتها الشرعية الدَّولية، وبلغ الرفض الأردني ذروته في أطروحة "الرفض الثلاثي" التي أعلنها الملك: (أنا كهاشمي كيف أتراجع عن القدس؟! مستحيل.. خطّ أحمر. كلّا على القدس، كلّا على الوطن البديل، كلّا على التوطين)[3]. جاءت هذه الأطروحة التي كرّرتها الطبقة السياسية الأردنية وردّدها الشعب الأردني بمختلف فئاته بعد زيارة الملك إلى الولايات المتحدة الأميركية في 9 آذار 2019.

(1) مقابلة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مع صحيفة "السفير" اللبنانية، 18 حزيران 2008.

(2) لقاء الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مع رؤساء تحرير الصحف اليومية الأردنية، 24 آذار 2010.

(3) خلال اجتماع الملك عبدالله الثاني في القيادة العامّة للقوّات المسلحة الأردنية–الجيش العربي مع رئيس هيئة الأركان المشتركة ومديري الأجهزة الأمنية وعدد من كبار ضباط القوّات المسلحة والأجهزة الأمنية (27 آذار 2019).

لقــد كان الأردنّ الدولةَ العربية الأكثر وضوحًا في رفــض الصفقة، وحذّرت من عواقبها فور إعلانها؛ لقد جاءت الخطة الأمريكية تعكس في معظم بنودها المخاوف الأردنية وتحديدًا ما يتعلّق بالقدس وإبقائها مُوحَّدة تحت الســيادة الإسرائيلية، كما هو الحال فيما يتعلّق بالوضع النهائي للمسجد الأقصى، حيث تضع الخطة المسجد الأقصى متضمنًا المصلّى القبليَّ تحت السيادة الإسرائيلية، كما دعت الخطة إلى إبقاء الوضع الحالي وترفض مطالبة الفلسطينيين بالحرم الشريف، وعلى الرغم من إشارة الخطة إلى استمرار الوصاية الهاشمية على الأماكن المُقدَّسة فإنها تعطي لإسرائيل مهمة حماية المواقع المُقدَّســة وحقّ ضمان حرية العبادة فيها، إلى جانب ضمّ الكُتَل الاســتيطانية الضخمة في الضفة الغربية إلى دولة إسرائيل، وأكّدت الوثيقة رفضَ أيّ عودة للّاجئين الفلسطينيين.

- أوضّح مرتكزات الموقف الأردني من القضية الفلسطينية.

قضية للنقاش:

- **سياسة إسرائيل التهويدية ضدّ التراث العربي والإسلامي في القدس، ودور الأردنّ في الحفاظ على المدينة المُقدَّسة.**

عودة " الغمر والباقورة " إلى السيادة الأردنية

في 10 تشــرين الثاني 2019، أعلن الملك في خطاب له بالبرلمان إنهاء العمــل بالملحقَين الخاصَّين بـ " الغمر " و " الباقورة " في معاهدة السلام، وفَرْض الســيادة الأردنية الكاملة على كل شــبرٍ من المنطقتين. وكانت الضغوط الإســرائيلية قد استمرت على مدى أشــهر لإقناع الأردنّ بالدخول في مفاوضات لتمديد الاتفاق السابق، من دون أن تلقى إســرائيل أدنى استجابة. وأنكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية الإجراءَ الأردني وأشاعت الأخبار عن وجود مشاورات ومفاوضات رغم أن الجيش العربي الأردني كان قد رفع علَمَ الأردنّ على أراضي الغمر والباقورة.

تقع الباقورة في محافظة إربد، وكان جيش الاحتلال قد استولى على (1390) دونمًا من أراضيها عام 1950، استعاد الأردنّ (560) دونمًا منهــا في مفاوضات وادي عربة، بينما وُضع (830) دونمًا تحت نظام خاص أشــبه بالتأجير لإسرائيل لمدة (25) عامًا بعد أن ادّعت إسرائيل أنّ لها حقوقَ ملكية خاصة فيها. أما الغمر فتقع في محافظة العقبة، وهي جزءٌ من أراضٍ تبلغ مساحتها مئات الكيلومترات المربّعة احتلّتها إسرائيل عقب حرب 1967.

ومثّلت عودة هذه الأراضي إلى الســيادة الأردنية بعد حوالي سبعة عقود انتصارًا للإرادة السياسية الأردنية، وتأكيدًا على استقلال القرار السياسي الأردني.

وجاء الموقف الأردني متقدّمًا في مساندة الشعب الفلسطيني في مواجهة الحرب الإسرائيلية على غزّة في عام 2023، سواء في الخطاب السياسي وحشد الدعم الدَّولي لوقف العدوان أو في تقديم المساعدات وكسر الحصار على غزة.

منذ اليوم الأول للحرب بدا الموقف الأردني واضحًا وقويًّا ومباشرًا بالمطالبة بوقف الحرب ومواجهة التهجير، واتّبع الأردنّ منهجية مُتدرِّجة في تطوير مواقفه، وصعدت الدبلوماسية الأردنية خطابها السياسي بلهجة غير مسبوقة في التصعيد ضد المخطط الإسرائيلي. لقد أدركت القيادة الأردنية التي تفهم عقلية اليمين الإسرائيلي مُبكّرًا أن إسرائيل آخذة في استغلال ما حدث في يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر من أجل تحقيق أهداف استراتيجية وسياسية كبيرة، أبرزها: محاولة تهجير غزة، والفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية.

بقيت القدس أطروحة كبرى أساسية وغير قابلة للمساومة في عقيدة الملك عبدالله الثاني السياسية، وحضرت في كل المحافل الأممية والدَّولية التي وقف أمامها الملك. ففي الفترة بين عامي 2004 و2014 قاد الأردنّ معركة طويلة في الدفاع عن تلّة وطريق باب المغاربة، واستطاع مَنْع الاحتلال الإسرائيلي من بناء جسر بديل لهذا الطريق.

وقاد الأردنّ جهودًا دبلوماسية متعدّدة المستويات لحماية القدس وهُويتها العربية أثمرت خلال الفترة 2009 – تموز 2023 عن إصدار أكثر من ثلاثين قرارًا من المجلس التنفيذي لليونسكو، وعشرة قرارات من لجنة التراث العالمي، وَثّقت جميعها انتهاكات الاحتلال غير القانونية والمخالفة للاتفاقيات والقوانين الدَّولية. ونصّت هذه القرارات على حق الأوقاف الإسلامية الأردنية بإدارة كلّ ما يتعلّق بالمسجد الأقصى المبارك، وأنّ طريق باب المغاربة وباب الرحمة والقصور الأُموية ورباط الكرد وحائط البراق جميعها أجزاء لا تتجزّأ من المسجد الأقصى المبارك.



المستشفى الميداني الأردني في غزة.



وليّ العهد الأمير الحسين بن عبدالله في مطار العريش (مصر) أثناء مرافقة الكوادر الطبية المُتوجِّهة إلى غزة.



أحد لقاءات الملك عبد الله الثاني مع أهالي القدس.

وفي السـياق الفلسـطيني، وُثِّقَت الوصاية الهاشـمية بالاتفاقية التي وقّعها الملك عبداللـه الثاني مع رئيس دولة فلسـطين، رئيس منظّمة التحرير الفلسـطينية محمود عباس في عمّان، في 31 آذار 2013، التي أكّدت أن ملك المملكة الأردنية الهاشـمية صاحب الوصاية على الأماكن المُقدَّسة بالقدس الشريف.

شـملت مشـاريع الإعمار الهاشـمي في المسـجد الأقصى في عهد الملك عبدالله الثاني: إكمال أعمـال ترميم منبر صلاح الدين الذي دُمِّر فـي حريق عام 1969، وقد أُعيـد ترميم المنبر في 2007 في مشـغل في جامعـة البلقاء وأعيد إلـى القدس في العام نفسه، ومشـروع تصفيح الأسـطح الغربية لأروقة المسـجد الأقصى وأسطح جامع النسـاء، ومشـروع المتحف الإسلامي 2004 – 2007، ومشروع ترميم أجزاء كبيرة من الحائطَين الجنوبي والشـرقي للمسـجد الأقصى المبـارك خلال الأعوام 2003 – 2008، ومشـاريع متعـدّدة لترميم الأبواب والشـبابيك والفرش والإضاءة وأنظمة الصوت، وترميم سـبيل قايطباي وسبيل قاسم باشا وقبّة السلسلة، وعدد كبير من أسبلة ومساطب وقباب المسـجد الأقصى، ومشروع ترميم الأعمال الفنية وإعادة الرخام الداخلي لجدران قبة الصخرة المشرفة، ومشروع ترميم الزخارف الفسيفسائيّة والجصّيّة (2016 – 2018).



الملك عبد الله الثاني يتفقد مشروع ترميم منبر صلاح الدين.

كما شـملت عمليات الرعاية الهاشمية الأماكن المُقدَّسة المسـيحية، إذ وجَّه الملك عبداللـه الثاني عام 2016 بترميم القبر المُقدَّس في كنيسـة القيامة بالقدس على نفقته الخاصـة، وفي عام 2017 رُمِّمت كنيسـة الصعود الواقعة على جبل الزيتـون بتوجيه من الملك. كما تبرّع الملك بجزء مـن القيمة المالية لجائزة تمبلتون التي تسلّمها عام 2018 لإنجاز أعمال الترميم الشامل لكنيسة القيامة في القدس، وتم إنجاز المرحلة الأولى المُتمثِّلة بترميم القبر المُقدَّس (2016 – 2017)، والمرحلة الثانية المُتمثِّلة بتبليط وترميم بلاط كنيسة القيامة (2018 – 2023).

قضايا للنقاش:

- **تُعَدّ الأماكن الأثرية والدينية في مدينة القدس إرثًا حضاريًا وإنسانيًا يجب حمايته والمحافظة عليه.**
- **دور الملوك الهاشميين في حماية المُقدَّسات الدينية في فلسطين.**

المملكة الرابعة وعلاقات الأردنّ العربية والدَّولية

على صعيد الأزمات العربية والإقليمية، مارس الأردنّ دبلوماسية وقائية اتسمت بالمزيد من الالتزام القومي والوضوح الأخلاقي، فقد حاول الأردنّ ثَنْي الولايات المتحدة عن قرار الحرب على العراق، وحاول إقناع القيادة العراقية بخطورة ما ستأتي به الحرب من عواقب، وكان قراره ألّا يسمح بأن تكون أراضيه منطلقًا لأيّ قوّات لغَزْو العراق، أو بأن تُستخدَم الأجواء الأردنية لعبور الطائرات أو الصواريخ سواء من العراق باتجاه إسرائيل أو من إسرائيل باتجاه العراق.

وأرسل الأردنّ؛ استجابةً لواجبه العربي والإنساني، المستشفى الميداني الأردني إلى العراق في 21 نيسان 2003، وواصل المستشفى تقديم خدماته الطبية والإنسانية للعراقيين لمدة ثماني سنوات.

كان الملك عبدالله الثاني أول زعيم عربي يكسر عزلة العراق عن المحيط العربي التي امتدت منذ عام 2003، إذ زار بغداد عام 2008؛ في الوقت الذي استضاف فيه الأردنّ حوالي نصف مليون عراقي على أراضيه ينتمون إلى مختلف الطوائف والاتجاهات السياسية، وعلى مدى سنوات التزم الأردنّ بدعم العراق في بناء قدراته الأمنية من خلال تدريب الجيش والشرطة العراقيين، وبقي الملك عبدالله الثاني الزعيم العربي الأكثرَ زيارةً للعراق وفي أصعب الظروف.

وفي العقد الثاني من هذا القرن، قدّم الأردنّ موقفًا متفرّدًا حول "الربيع العربي" وحركات الاحتجاج التي قادها الشباب في العديد من الدول العربية بدءًا من عام 2011، كما حدث في التعامل الاستثنائي للدولة الأردنية مع الحراك الشعبي والمطالب الإصلاحية في الداخل. فقد كان الملك أول زعيم عربي رحّب بـ "الربيع العربي" ورأى فيه فرصة للتغيير والإصلاح.

وعمليًّا، رأت الدولة الأردنية في "الربيع العربي" فرصةً وليس ضغطًا، إذ كان "الربيع العربي" بمنزلة جرس إنذار للأنظمة العربية من أجل الإصلاح والتغيير.

لقد قامت المقاربة الاستراتيجية الأردنية للأزمة السورية التي اشتعلت في عام 2011 على أن الأزمة ستستمر طويلًا، وأنْ لا حلّ عسكريًّا حاسمًا على المدى القريب، وأنّ الحل السياسي هو الممكن الوحيد، وأن التدخُّل العسكري الخارجي لن يحسم الأزمة بل سيزيد من أمَدها. وأصبحت الأهداف الاستراتيجية الأردنية بعد مرور (13) عامًا على الأزمة أكثر وضوحًا، وهي تفسّر منهج "التوازن البنّاء" الذي اتّبعه الأردن. وتتمثّل هذه الأهداف بـ:

1. **حماية الدولة السورية ووحدة أراضيها:** دافع الأردنّ عن هذا الهدف الاستراتيجي، رافضًا الكثير من العروض والإغراءات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدَّولية، فدولةٌ سوريّة موحَّدة ضمن حدودها التاريخية مصلحةٌ وطنية سورية عليا ومصلحة أردنية عليا.

2. **مَنْع وصول القوى السياسية المُتطرّفة دينيًّا وسياسيًّا إلى الحكم في سوريا**، وفي هذا السياق تُفْهَم شبكة العلاقات التي نسجها الأردنّ أمنيًّا واستخباريًّا مع القوى السياسية المعارِضة المُعتدِلة لتفويت الفرصة على المزيد من السيطرة والتوسّع للقوى المُتطرِّفة التي ترعى بعضَها قوى إقليميةٌ.

3. **حماية المنطقة الجنوبية لسوريا**، والحدّ من النشاط العسكري فيها، ومَنْع وصول المعارضة المُسلَّحة المُتطرِّفة إليها، والحدّ من نشاط عصابات تهريب المخدِّرات والأسلحة.

وبعد مرور ثلاث عشر سنة على الأزمة؛ وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالأردن، أثبتت الوقائع على الأرض أن الخيارات الاستراتيجية الأردنية هي الأكثر حكمة، إذ حافظ الأردنّ على حدوده الشمالية، وأسهم بالوسائل المتاحة كافّة في مَنْع القوى المُتطرِّفة والإرهابية من التوطُّن في جنوب سوريا وبناء جيوب لها على مقربة من المدن الأردنية الشمالية، وحافظ الأردنّ على الالتزام الإنساني والأخلاقي التاريخي للدولة الأردنية في حماية اللاجئين وضمان حقّهم في الحياة.

وبعد تغيير المعادلات الدَّولية والإقليمية في مطلع العقد الثالث من القرن الجديد، لعب الأردنّ دورًا أساسيًّا في استعادة الدولة السورية إلى الإطار السياسي العربي، فقد أدرك أن استمرار الصراع في سوريا سيعقّد الموقف أكثر، وأن على العرب أن يتعلّموا من درس العراق، وتضمّنت المبادرة التي تبنّتها الجامعة العربية العودةَ الطوعية لملايين النازحين السوريين إلى ديارهم، وتنسيق الجهود لمكافحة تهريب المخدِّرات عبر الحدود السورية. ونجحت هذه الجهود في كسر عزلة دمشق عن فضائها العربي وعودتها إلى جامعة الدول العربية في قمة جدّة التي عُقدت في أيار 2023.

لقد وُظِّفت السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة بكفاءة في خدمة المصالح الوطنية ومضاعفة المكاسب وبناء الوزن السياسي للدولة. فقد استطاع الملك عبدالله الثاني في بداية عهده أن يأتي بالمنتدى الاقتصادي العالمي في أول اجتماع له في الشرق الأوسط بمنطقة البحر الميت (2003). عُقِد المنتدى عشر مرّات في البحر الميت خلال الفترة 2003 – 2019، وشكّل عبْر هذه السنوات نقطة تركيز على الأردن، وأضاف قيمة جديدة للوزن السياسي والاستراتيجي للأردن، وعرّف بالإمكانيات السياحية لمنطقة البحر الميت. فقد استطاع الأردنّ خلال دورات هذا المنتدى لفت الانتباه إلى الفرص الاستثمارية والاقتصادية في الأردن، وأثمر المنتدى عن العديد من المبادرات الدَّولية.

ومن المبادرات التي أكّدت الوزن الدَّولي والحضاري للأردن: مؤتمر الحاصلين على جائزة نوبل، الذي عُقِد لأربع سنوات متتالية في مدينة البترا الأردنية بمبادرة من الملك عبدالله الثاني؛ بدءًا من عام 2005 وحتى عام 2008.

شيّد الأردنّ منظومة قوية من العلاقات الأردنية العربية، وعُقِدت القمة العربية في الأردنّ مرّتين، رسّخ الأردنّ في هذه المرحلة علاقاته العربية بعيدًا عن سياسات المحاور والاستقطاب، إذ توزّعت في دائرتين أساسيتين هما: دائرة المملكة العربية السعودية والخليج العربي وشكّلت هذه العلاقات عمقًا استراتيجيًّا متبادَلًا، والدائرة الثانية هي العلاقات مع مصر والعراق، فقد عادت التفاعلات الاقتصادية الأردنية والعراقية والمصرية، وأُنشِئ مجلس تنسيقي أعلى للتعاون المشترَك عام 2021.

قضية للنقاش:

- **حرص الأردنّ الدائم على تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.**

مواجهة الإرهاب والتطرّف

خاض الأردنّ مواجهة واسعة ضد الإرهاب منذ وقت مُبكِّر مع بداية القرن، واستُهدفت أراضيه بهجمات إرهابية عدّة من تنظيم "القاعدة" بين عامَي 2002 و2005، نجح في اعتراض معظمها وإفشالها، وصُدم الأردنيون عام 2005 بعملية إرهابية كبيرة لتفجير ثلاثة فنادق في عمّان في وقت واحد، أسفرت عن استشهاد (60) شخصًا وإصابة (200) من مواطنيه ومن جنسيات أُخرى. ومنذ تلك الحادثة أسهمت الأجهزة الأمنية الأردنية الكفؤة مسنودةً بردّ الفعل الشعبي المُوحَّد والكبير تجاه تنظيم "القاعدة" في خفض الأعمال الإرهابية على الساحة المحلية.

وفي منتصف العقد الثاني من هذا القرن، تمكّن الإرهاب من توسيع رقعته في دول عديدة بالمنطقة، وأصبح يحاصر الأردنّ من الشمال في سوريا، ومن الشرق في العراق، ومن الجنوب والغرب في سيناء وغيرها، وأثبتت الأجهزة الأمنية الأردنية كفاءة عالية في هذه الجولة، إذ استطاعت القوّات المسلّحة فرض سيادة كاملة على الحدود الشمالية والشرقية، ومنعت تسلّل العناصر الإرهابية، وفي الداخل كانت اليقظة الأمنية قادرة على الكشف عن عشرات العمليات الإرهابية وإبطالها قبل وقوعها.

وشهد عاما 2016 و2018 تصاعدًا في الاستهداف الإرهابي للأردن؛ إذ نُفِّذت مجموعة من العمليات الإرهابية التي استهدفت مقارَّ عسكرية وأمنية، ونفّذت الأجهزة الأمنية حملات متتالية استطاعت أن تجتثَّ هذه الخلايا وتُحبط مخططاتها.

في المقابل، قاد الملك معركة أُخرى في الدفاع عن صورة الإسلام، وخاطب العالم ونُخَبَهُ السياسية والفكرية في شرح حقيقة الإسلام، فأطلق مبادرات عالمية لإبراز الصورة الحقيقيّة المُشرِقة للإسلام ووَقْف التجنّي عليه وردّ الهجمات عنه، بحكم المسؤوليّة الروحيّة والتاريخيّة الموروثة التي يحملها الهاشميون، ومن تلك المبادرات: "رسالة عمّان" عام 2004، ومبادرة "كلمة سواء" 2007، وفي عام 2010 أطلق الملك عبدالله الثاني مبادرة "أسبوع الوئام بين الأديان"، وتبنّتها الجمعية العامّة للأمم المتحدة.

قضية للنقاش:

- **كيف واجه الأردنّ الإرهاب والتطرّف الذي استهدف أراضيه؟**

- أرجع إلى الموقع الرسمي لرسالة عمّان، وأستنتج أهداف رسالة عمان ومبادئها.

تطوّر القدرات الدفاعية الوطنية

شهدت القوّات المسلّحة الأردنية خلال المرحلة 1999 – 2024 تحوّلات واسعة، من أجل بناء قوّات مسلّحة عصرية وحديثة تتمتّع بمرونة عالية وقدرة كبيرة على الحركة ومواجهة التحديات الاستراتيجية المتغيّرة، قوّات مسلّحة تحافظ على قِيَمها العسكرية ووفيّة لتاريخها وتضحيات شهدائها.

في مجال التنظيم أُعيدت هيكلة عدد من وحدات القوّات المسلّحة بتزويدها بأسلحة متطوّرة عوضًا عن الأسلحة القديمة التي لم يَعُدْ هناك مقدرة على إدامتها؛ نظرًا لتوقف التزويد من بلد المنشأ. وأُعيد أيضًا تنظيم القوّات المسلّحة بما يتناسب مع التهديدات المُتوقَّعة، وذلك بدمج بعض التشكيلات والمديريات ذات الأدوار المتشابهة، من دون الاستغناء عن أيّ فرد أو ضابط من القوى البشرية قبل أن يصل إلى السّنّ القانونية للتقاعد. واستُحدِثت وحدات قتالية بما يلائم التهديدات المُتوقَّعة، وأُعيد تنظيم بعض الوحدات بما يضمن تعزيز قدرات تشكيلات القوّات المسلّحة.

وتـم تحويـل جميـع ألويـة المشـاة العاملـة فـي القـوّات المسـلّحة إلـى ألويـة مشـاة آليـة، وهيكلـة قيـادة حـرس الحـدود، وإنشـاء مديريـة أمـن الحـدود لتكـون المسـؤولة عـن تزويـد تشـكيلات القـوّات المسلحة بالمعلومـات وإدامـة نظـام أمـن الحـدود مـن الناحيـة الفنيـة، فـي حيـن رُبِطـت ألويـة حـرس الحـدود بالمناطـق العسـكرية؛ لضمـان التطبيـق الأفضـل لمبـدأ القيـادة والسـيطرة. كمـا اسـتُحدِثت مديريـة العمليـات الخاصـة والتدخُّـل السـريع.

وفـي مجـال التسـليح، اسـتُعيضَ عـن منظومـة الأسـلحة الخفيفـة والمتوسـطة فـي القـوّات المسـلّحة بأحـدث مـا توصّلـت إليـه تكنولوجيـا الصناعـات الدفاعيـة بمـا يضمـن رفـع قـدرات القتـال الليلـي لمختلـف صنـوف القـوّات المسـلّحة إلـى مسـتويات غيـر مسـبوقة وباسـتخدام أحـدث الأجهـزة فـي هـذا المجـال.

وشـهد سـلاح الجـوّ الملكـي عمليـة تحديـث واسـعة واسـتُبدِل الكثيـر مـن الطائـرات والمُعَـدّات القديمـة، وتـم إحـلال طائـرات ومُعَـدّات حديثـة شـملت تحديـث أسـراب طائـرات (F–16)، وإنشـاء أسـراب مـن الطائـرات العموديـة المقاتلـة، وإنشـاء لـواء الأميـر هاشـم بـن عبداللـه الثانـي/ طيـران العمليـات الخاصـة، وتحديـث أسـطول طائـرات النقـل الاسـتراتيجي فـي سـلاح الجـوّ الملكـي، إضافـة إلـى تحديث منظومـة الدفـاع الجـوّي القديمـة. ونالـت عمليـة تحديـث التسـليح تطويـر زوارق القـوّة البحريـة الملكيـة وزيـادة أعدادهـا.

وفـي مجـال التدريـب العسـكري، أُنشـئ مركـز الملـك عبداللـه الثانـي لتدريـب العمليـات الخاصـة (KASOTC) الـذي افتُتِـح عـام 2009 وأصبـح مركـزًا متقدّمًـا للتدريـب العسـكري تقصـده العديـد مـن جيـوش العالـم للتـدرُّب علـى أعمـال العمليـات الخاصـة التـي تتطلبهـا بيئـة التهديـدات الحاليـة. واسـتُحدِثت "مسـابقة المحـارب" التـي تُعقَـد سـنويًا فـي مركـز الملـك عبداللـه الثانـي ابـن الحسـين لتدريـب العمليـات الخاصـة؛ بهـدف تبـادل الخبـرات فيمـا بيـن الجيـوش العالميـة فـي مجـال العمليـات الخاصـة، إضافـة إلـى اسـتضافة المملكـة تمريـنَ "الأسـد المُتأهِّـب" منـذ عـام 2010، وهـو يشـتمل علـى سـيناريوهات متعـدّدة للحـرب التقليديـة وغيـر التقليديـة. وإنشـاء العديـد مـن مراكـز التدريـب العسـكري أبرزهـا مركـز مكافحـة أسـلحة الدمـار الشـامل بالتعـاون مـع حلـف الناتـو. وافتُتِحـت مدينـة نموذجيـة ومتكاملـة للتدريـب العسـكري تجمـع مـدارسَ التدريـب فـي القـوّات المسـلّحة الأردنية–الجيـش العربـي مـن مختلـف الصنـوف، وأُنشـئ المركـز العسـكري لمكافحـة الإرهـاب والتطـرّف، والمركـز الأردنـي للتطويـر والتصميـم، ومديريـة الأمـن السـيبراني وتكنولوجيـا المعلومـات.

وطـوّر الأردنّ واحـدةً مـن أفضـل منظومـات مراقبـة الحـدود تضـمّ أنظمـة إلكترونيـة متطـوّرة تشـمل الكاميـرات والـرادارات والطائـرات المُسـيَّرة؛ لزيـادة القـدرة علـى المراقبـة وكشـف الأهـداف الأرضيـة والمركبـات والأشـخاص والطائـرات المُسـيَّرة وأنظمـة التداخـل الإلكترونـي.

أمـا دائـرة المخابـرات العامّـة فقد شـهدت تحـوّلات كبيرة فـي الـدور والأداء منذ مطلـع القرن الجديـد، وحقّقت إنجـازات كبيرة وسـمعة عالمية فريـدة خـلال الربـع الأول مـن القـرن الحالـي؛ حتـى أصبح جهـاز المخابـرات الأردنـي أنموذجًـا عالميًّـا فـي الاحتـراف والفعالية والكفـاءة في منطقـة تعصـف بهـا الصراعـات وحالـة عدم الاسـتقرار.

استطاعت الدائرة إحباط (266) مخططًا إرهابيًّا خلال الفترة 1999 – 2023 كانت تستهدف مقرّات أمنية وعسكرية ومواقع اقتصادية وسياحية وإعلامية، ومصالح وسفارات أجنبية ودُور عبادة. وبلغ حجم المتورّطين في هذه المخططات التي قصد بعضُها توجيه ضربات قويّة للاقتصاد الأردني (970) عنصرًا من بينهم (44) عنصرًا من جنسيات غير أردنية. ونجحت الدائرة أيضًا في ضرب المئات من خطوط التسفير والتهريب لعناصر راغبة بالتوجُّه إلى ساحات خارجية (أفغانستان، والعراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، وشمال إفريقيا... إلخ).

كما استطاعت الدائرة إحباط (305) مخطّطات إرهابية استهدفت دُوَلًا عربية ودُوَلًا في أوروبا وآسيا وإفريقيا والولايات المتحدة الأميركية، وبلغ عدد المُتورِّطين فيها (329) عنصرًا. وبلغت العمليات الخارجية ذروتها في عام 2021؛ إذ أحبطت الدائرة فيه (38) مخطَّطًا إرهابيًّا، بينما أحبطت (36) مخطّطًا في عام 2019، و(26) مخطّطًا في عام 2018، و(11) مخطّطًا في عام 2005.

استطاعت دائرة المخابرات العامّة خلال الفترة 1999 – 2023 إحباطَ (1433) عملية تهريب أسلحة تورّط فيها (658) شخصًا، وفي مجال مكافحة التجسّس أحبطت دائرة المخابرات العامّة الأردنية (23) عملية تجسّس قامت بها أجهزة أمنية مناوئة واستهدفت مؤسسات سيادية وطنية ومصالح حكومية وحيوية وأحزابًا ومؤسساتِ مجتمع مدني.

شكّلت عملية دمج الأجهزة الأمنية التي أمر بها الملك في عام 2019 (مديرية الأمن العام، ومديرية الدرك، ومديرية الدفاع المدني) الخطوة الأبرز في تاريخ المؤسسة الأمنية، وهدفت إلى تعميق التنسيق الأمني المحترف، وتحسين الخدمات المُقدَّمة للمواطن، والتوفير على الموازنة العامّة" . ونُفِّذَت عملية الدمج عام 2020 وسُنَّت التشريعات اللازمة لذلك. وتُعَدّ هذه العملية من أضخم عمليات الدمج وإعادة الهيكلة في المؤسسات العسكرية، إذ دُمِجت أكثر من (99) وحدة تتشابه في المهامّ والأهداف.

ونتج من هذه العملية ارتفاع مستوى الاحتراف الأمني وتحسين نوعية الخدمات المُقدَّمة للمواطنين، وتوفير الدعم الفني والإداري والبِنى التحتية لتكون متاحة أمام مختلف الخدمات الأمنية. وحقّقت مديرية الأمن العام نتيجة لهذه الإجراءات الإدارية وفرًا ماليًّا قُدِّر بحوالي (180) مليون دينار. واختُبِرت نتائج هذا الدمج خلال أزمة "كورونا"، وتبيّن ذلك في ارتفاع مستويات الاحتراف الأمني والتكامل والتنسيق، وأثبتت المديرية فعالية وكفاءة كبيرتَين في مواجهة أزمة مجتمعية كبرى.

قضايا للنقاش:

- **مشاركة القوّات المسلّحة الأردنية والأجهزة الأمنية في قوّات حفظ السلام الدَّولية والشرطة الدَّولية.**
- **أهمية دمج الأجهزة الأمنية عام 2020م.**
- **دور دائرة المخابرات العامّة في حماية الأمن الداخلي والخارجي للأردن.**

الاقتصاد الأردني: المنعة والازدهار

تمثّل مسألة تحديث الاقتصاد الأردني والسعي نحو الاعتماد على الذات الأولوية الأساسية للدولة الأردنية في القرن الحادي والعشرين، فقد أدرك الملك جيدًا ثقل الملف الاقتصادي وحاجة البلاد إلى اختراقات حقيقية وإصلاحات جذرية في هذا المجال، فقد ورث الأردنّ ظروفًا اقتصادية صعبة منذ عام 1989 أبرز ملامحها: المديونية العالية، وانتشار البطالة والفقر.

ولتحقيق هذه الرؤية، أطلق الأردنّ "مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي" للارتقاء بمستوى النظام التعليمي في المملكة، وتم توفير الحواسيب في جميع المدارس، وغدا الأردنّ نموذجًا متقدّمًا في حوسبة التعليم استفادت من تجربته في هذا المجال بلدان كثيرة في الشرق الأوسط والخليج العربي.

أدرك الأردنّ طبيعة التحوّلات التي يشهدها العالم وأن الخيار الأفضل هو الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي وبناء شراكات اقتصادية مع البلدان والمجموعات الدَّولية المؤثّرة، وتبنّى مبادئ التحرّر الاقتصادي، ووُقِّعت اتفاقيات اقتصادية مهمة على الصعيدَين العربي والدَّولي، أبرزها: اتفاقية الانضمام إلى منظّمة التجارة العالمية، واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرّة مع الولايات المتحدة الأميركية، واتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، واتفاقية إقامة منطقة التبادل التجاري الحرّ بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير)، واتفاقية مع رابطة الدول الأوروبية (الافتا)، واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرّة مع سنغافورة، واتفاقية التجارة الحرّة مع كندا، واتفاقية الشراكة مع بريطانيا.

وكان الأردنّ من أوائل الدول التي انضمّت إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرّة العربية، بالإضافة إلى توفير حوافز من بينها الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

لقد اتّسم العقد الأول من حكم الملك عبدالله الثاني (1999 – 2008) بإصلاحات اقتصادية كبيرة، ويمكن أن يُطلَق عليه "مرحلة الاعتماد على الذات في إدارة السياسات الاقتصادية"، فقد شهدت تلك المرحلة إصلاحات وطنية واسعة، وتحديدًا بعد نهاية برامج الإصلاح مع المؤسسات الاقتصادية الدَّولية، وتمّ تبنّي خطة وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004 – 2006 هدفت إلى استدامة الاستقرار المالي والنقدي، واستقرار أسعار السلع والخدمات، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ الأمر الذي أدى إلى تحقيق نقلة نوعية في أداء الاقتصاد الوطني.

وانعكست محصّلة ذلك على تحقيق الاقتصاد معدّلاتِ نموّ وصلت إلى (4.9%) خلال الفترة 1999 – 2003، واستمرّ النموّ الاقتصادي بالارتفاع وصولًا إلى (7.6%) في الفترة 2004 – 2008. وفي المتوسّط وصل النموّ الاقتصادي خلال الفترة 1999 – 2008 إلى (6.2%)، وهو معدّل فاقَ معدّل النموّ العالمي ومعدّل النموّ الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة نفسها، وسجّلت احتياطات البنك المركزي الأردني أرقامًا قياسية، وارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لتصل إلى (214.2) مليار دينار عام 2009، كما زاد الدخل السياحي وتضاعفت أرقام الاستثمارات.

لقد شهدت الفترة 1999 – 2023 مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الكلّية التي هدفت في المجمل إلى إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، وأبرزها: برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي (2002 – 2004)، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004 – 2006)، والأجندة الوطنية (2006 – 2015)، والبرنامج التنفيذي (2007 – 2009)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2011 – 2013)، وبرنامج عمل الحكومة (2013 – 2016)، والبرنامج التنموي التنفيذي (2016 – 2018)، ووثيقة "رؤية الأردنّ 2025"، وخطة تحفيز النمو الاقتصادي

(2018 – 2022) وصولًا إلى رؤية التحديث الاقتصادي (2022 – 2033). ورافقَ هذه الخططَ والاستراتيجيات ثلاثةُ برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الدَّولية.

إلّا أن التاريخ لا يسير في خطّ مستقيم دائمًا، والمفاجآت فيه لا يمكن التنبّؤ بها أحيانًا. فقد واجه الأردنّ سلسلة من الصدمات الكبرى خلال الفترة ما بين 2009 – 2020 التي ألقت بظلال قاتمة على المشهد الاقتصادي، وأسهمت في إعاقة الجهود والخطط الوطنية، وحدّت من الجموح الاقتصادي الوطني، ويرتبط معظم هذه الصدمات بعوامل خارجية استطاع الأردنّ التعامل معها وتجاوز الكثير من آثارها؛ وأثبت منعةً نادرة، لكن لا يمكن إنكار أن تلك الصدمات شكّلت العوامل العميقة لتفاقُم الأزمة الاقتصادية وارتفاع المديونية.

وتمثّلت الصدمة الأولى في الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 التي بدأ الأردنّ يلمس آثارها في عام 2009، إذ تراجعت المساعدات الخارجية من (4.6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى (2%) عام 2009، وشهد عام 2009 هبوطًا في نموّ الصادرات بحوالي (20%)، وتراجَع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة (18%) وتراجع حجم الاستثمار الكلي بحوالي (14%). وفي المجمل، تراجع النموّ الاقتصادي بأسعار السوق عام 2009 إلى (5%) بعدما كان في عام 2008 حوالي (7.2%)، وفي عام 2010 بدت آثار الأزمة أكثر عمقًا بتراجع النموّ الاقتصادي إلى (2.3%).

الصدمة الثانية تمثّلت بأزمة اللجوء، إذ دفعت الأزمة السورية نحو (1.3) مليون سوري معظمهم من جنوب سوريا إلى الأردن، لقد شكّلت الزيادة غير الطبيعية للسكان المتمثلة بالهجرات القسرية واللجوء تحديًا تنمويًّا واقتصاديًّا كبيرًا وتهديدًا للموارد الوطنية المحدودة، وأصبحت تنعكس سلبيًّا على المؤشّرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وأسهمت في إعاقة العديد من الخطط الوطنية ووعود التحديث التي كان من الممكن أن تحسّن نوعية حياة المجتمع، في الوقت الذي كانت معدّلات استجابة المجتمع الدَّولي لخطط الاستجابة الأردنية في معظم السنوات أقلّ من نصف التقديرات.

أما الصدمة الثالثة فكان عنوانها انقطاع الغاز المصري في أجواء الفوضى التي شهدتها مصر في الربيع العربي وما نجم عنها من اعتداءات على خط الغاز الذي كان يزوّد الأردنّ بمعظم احتياجاته لتوليد الطاقة الكهربائية، الأمر الذي كبّد شركة الكهرباء الوطنية الأردنية خسائر زادت على (5) مليارات دينار مع الفوائد خلال السنوات 2011 – 2014.

الصدمة الرابعة التي واجهها الاقتصاد الأردني هي إغلاق الحدود الأردنية السورية والعراقية بعد سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي على مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية، وفي منتصف عام 2014 أُغلقت الحدود جزئيًّا، وتعرّضت الصادرات الأردنية إلى صدمة حقيقية، وقُدِّرت خسائر التجارة الأردنية بحوالي (75) مليون دينار شهريًّا. وفي عام 2015 كانت الصادرات الأردنية قد انخفضت إلى النصف، ثم اتجهت إلى مزيد من التراجع مع إغلاق الحدود الذي استمرّ ما يقارب (5) سنوات.

وشكّلت جائحة كورونا الصدمة الخامسة التي ألقت بظلالها الثقيلة على الاقتصاد العالمي، بعد سلسلة الإغلاقات وتوقُّف التجارة مُددًا طويلة، وخلال الأزمة، بدأت آثار الجائحة تتكشّف وتظهر على المؤشّرات الكلّية للاقتصاد الأردني، فقد انكمش الاقتصاد بنسبة (3%) خلال عام 2020، وبذلك وصل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى (–1.6%) مقارنةً بنموّ إيجابي بلغ (2%) عام 2019، وكان هذا أسوأ انكماش اقتصادي يشهده الأردنّ منذ عام 1993.

إن هذه الصدمات تفسّر بوضوح الزيادة في المديونية التي تراكمت خلال هذه المرحلة بعد أن استطاع الأردنّ أن يُخفِض مديونيته الخارجية إلى أدنى مستوى في عام 2009. ورغم تلك الظروف مجتمعة، أثبتت الدولة الأردنية منعةً نادرة في امتصاص الصدمات الاقتصادية، وعملت المؤسساتُ في المملكة على تطوير استجابة وطنية ملائمة وتحقيق تكيّف إيجابي، فأثبت الاقتصاد الأردني القدرة على الصمود رغم الصعوبات الكبيرة.

تطوّر المؤشرات الأساسية لقطاع الصناعة في عهد المملكة الرابعة:

المؤشر	1999	2022
الدخل الصناعي (مليار دينار)	1.02	7.33
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.9	23
عدد المنشآت الصناعية	4000	18000
عدد المدن الصناعية	1	10
عدد المناطق التنموية	0	19
عدد المناطق الحرّة (العامّة)	3	6
عدد اتفاقيات التجارة الحرّة	1	7

لقد تطوّرت القطاعات الاقتصادية، واستطاع الأردنّ أن يلتقط مفاتيح الازدهار عبر تحديث القطاعات الإنتاجية والخدمية ورَفْد الاقتصاد بقطاعات جديدة، فلقد قفزت الاستثمارات إلى أرقام كبيرة، وأصبحت مدينة العقبة بعد إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بيئة جاذبة لاستثمارات كبرى، وتحوّلت العقبة إلى مدينة إقليمية ومركز لوجستي وسياحي على البحر الأحمر. وشهدت المملكة زخمًا استثماريًّا كبيرًا في العقد الأول من القرن، وتراجع هذا الزخم مع توالي الصدمات التي واجهت العالم والإقليم.

ونالت البيئة التشريعية إصلاحات متعدّدة من أجل تحسين بيئة الاستثمار آخرها قانون البيئة الاستثمارية لسنة 2022. لقد شهدت المملكة حركة واسعة في مختلف أشكال الاستثمارات غيّرت وجه البلاد، فتطوّرت البنية التحتية بشكل جوهري في عمّان والمحافظات على حدّ سواء، وظهرت مناطق تنموية متعدّدة ومناطق استثمارات كبرى، مثل: البحر الميت، والعبدلي، ومركز الحسين للأعمال، وأقاليم تنموية أبرزُها: إقليم البترا التنموي السياحي، ومنطقة معان التنموية، ومنطقة المفرق التنموية، ومنطقة البحر الميت التنموية، ومنطقة عجلون التنموية.

لم يكن قطاع تكنولوجيا المعلومات يشكّل قطاعًا اقتصاديًّا بالمعنى الفعلي قبل عام 1999، ومنذ ذلك العام أُطلِقت سلسلة مبادرات ملكية ووُضِعت خطة استراتيجية تبعتها خطط متعدّدة، ما جعل من هذا القطاع إلى جانب أنه قطاع ريادة الأعمال أحد روافد الاقتصاد الوطني الجديدة، وحقّق الأردنيون والأردنيات ريادة حقيقية أصبحت مضرب المثل في الابتكار. دفعت التحوّلات التي شهدها القطاع إلى ظهور جيل جديد من رجال الأعمال الأردنيين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحوّل الرقمي، ووصل عدد الشركات العاملة في القطاع إلى (3138) شركة عام2021، وزادت صادرات القطاع على (200) مليون دينار في العام نفسه.

وشهد قطاع الصناعة تطوّرًا كبيرًا خلال ربع القرن الأخير. وبمجمل المؤشّرات تضاعف هذا القطاع، وأصبح يشكّل حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي، فضلًا عن أنه يشغل حوالي (20%) من القوى العاملة بوجود حوالي (18) ألف منشأة صناعية في المجالات المختلفة تنتشر في أنحاء المملكة، بينما أصبح المنتج الأردني يصل إلى (144) دولة.

تطوّر مؤشّرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

المؤشّر/ الموضوع	1999	2021
مساهمة القطاع في الناتج المحلي	2.2%	9.1
عدد الشركات	375 (لعام 2008)	3,138
عدد العاملين	14,493 (لعام 2008)	48,293
إيرادات القطاع	300 مليون دينار	892.2 مليار دينار
الوصول إلى الإنترنت	محدود جدًّا	90.5% (2022)
الخدمات الحكومية الإلكترونية	لا شيء	1084 (2023)

تقدّم قطاع السياحة بقوّة، وحقّق نموًّا واضحًا خلال هذه المرحلة، لكنه بقي عرضة لتأثير المتغيّرات الدّولية والإقليمية، وتمكّن القطاع خلال العقد الأول من القرن من تحقيق نموّ سريع؛ فارتفعت إيراداته من (496) مليون دينار عام 2001 إلى (1.2) مليار دينار عام 2009، وتضاعف عدد العاملين في القطاع من (21) ألفًا عام 2000 إلى (40) ألفًا عام 2010، وزاد عدد الفنادق السياحية من (452) فندقًا عام 2000 إلى (487) فندقًا عام 2010، خاصة في العقبة ومنطقة البحر الميت، فيما أخذت السياحة بالتراجع خلال سنوات العقد الثاني. واستعادت عافيتها بدءًا من عام 2017، وبلغ نموّ القطاع السياحي ذروته عام 2019؛ فقد وصل عدد سياح المبيت إلى (5.4) ملايين سائح، بنسبة زيادة (8%) عن العام الذي سبقه، ووصل الدخل السياحي المتحقق إلى (1.4) مليارات دينار، إلا أن السياحة تلقّت ضربة جديدة مرة أُخرى بفعل تأثيرات جائحة كورونا. وفي عام 2022 استطاعت السياحة الأردنية استعادة عافيتها بالكامل؛ في هذا الوقت حقّقت السياحة العلاجية قفزة كبيرة وسمعة عالمية. وفي عام 2023 أعلنت منظمة السياحة العالمية الأردنّ مركزًا ومقصدًا إقليميًّا للسياحة العلاجية والاستشفائية في الشرق الأوسط، ويشكّل هذا الإعلان اعترافًا دَوليًّا بمكانة قطاع السياحة العلاجية في المملكة.

تطوّر المؤشرات الأساسية للقطاع السياحي:

المؤشّر/ الموضوع	1999	2023
الدخل السياحي (مليار دينار)	0.564	5.3
عدد سياح المبيت (مليون سائح)	1.376	5.3
عدد العاملين في القطاع	20369	54856
مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)	12.5	15.6
عدد الفنادق (5 و 4 نجوم)	30	93
عدد المطاعم السياحية	335	1233
عدد مكاتب السياحة والسفر	398	873

لقــد تعامل الأردنّ مع التحديــات الاقتصادية والاجتماعية التي برزت بقــوّة وأهمها: البطالة، والفقر، وتحدّي الميــاه، والطاقة. لقد حقّق الأردنّ إنجازات كبيرة في مجالات أمن الطاقة وتنوّع مصادرها وفي مجالات الاستثمار في إدارة الموارد المائية وتنفيذ عشرات المشاريع المائية، وأبرزها: مشــروع نقل مياه الديســي، وانطلاق مشروع الناقل الوطني. وفي الوقت نفســه فإن تحدّي الفقر والبطالة يحتاج إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ حقيقي، ومواجهة المديونية العالية.

فــي عام 2022 أُطلِقت رؤية التحديث الاقتصادي، واشــتملت الرؤية على ثمانية محرّكات لنموّ الاقتصاد تغطي (35) مــن القطاعات الرئيســة والفرعية، وتتضمــن (366) مبادرة، و(4) جهات مسؤولة عن التنفيذ والمتابعة ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي، وبتكلفة رأسمالية تبلغ (41) مليار دينار. وفي كانون الأول 2022 أطلقت الحكومة البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للأعوام 2023 – 2025.

تتمحــور الرؤية حول العمل من أجل المســتقبل، وتقوم على ركيزتين اســتراتيجيتين، هما: النموّ المتســارع من خلال إطــلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، في حين تُشكّل الاستدامة ركنًا أساسيًّا في هذه الرؤية المستقبلية.

قضية للنقاش:

- **أهمية التحديث الاقتصادي وأثره في المجتمع الأردني.**

الخدمات العامّة ونوعية الحياة

احتل تحسين نوعية الخدمات العامّة المُقدَّمة للمواطنين أولوية في برامج الحكومات في هذه المرحلة، وعلى هذا الأساس عكست الرؤية الملكية للتعليم إدراكًا كبيرًا بأن التعليم هو الرصيد الحقيقي لقوّة الدولة والمجتمع،

وحُدِّدت الأولويات في مجالات عدّة، أبرزها: تنمية الطفولة المبكّرة والتعليم ما قبل المدرســي، وحوســبة المــدارس، ونوعية التعليم، والتعليم المهني والتقني، وتأهيل المعلمين، ودعم التعليم المستمرّ مدى الحياة.

وفي عام 1999 بدأت أولى الخطوات على طريق تجســيد هــذه الرؤية؛ وذلك حين وجّه الملكُ الحكومةَ إلى إدخــال اللغة الإنجليزية للمدارس الحكومية بدءًا من الصف الأول، وأوعز بتعليم مهارات الحاســوب في المدارس الحكومية لرَدْم الفجوة الرقمية التي بدأت تتشكّل في الأردنّ بين المدن والأرياف، والفجوة الرقمية بين الأردنّ والعالم. وســتكون هذه البداية لمشروعٍ عملاق في حوسبة المدارس الحكومية أصبح الأردنّ رائدًا فيه على مستوى المنطقة.

أطلقت الحكومة في عام 2003 مشــروع "تطوير التعليم من أجل اقتصاد المعرفة" (ERfKE)، وهو أكبر مشروع لإصلاح التعليم وتطويره تشهده البلاد ســواء في حجم الإنفاق أو في البرامج والفعاليات التي تضمّنها، وعدّه البنك الدولي من أكثر برامج إصلاح التعليم طموحًا في منطقة الشرق الأوســط. قام المشروع على تنمية الموارد البشرية الأردنية من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي، وامتد على مرحلتين؛ الأولى للأعوام 2003 – 2008 بخطة مالية بلغت (380) مليون دولار، والثانية للأعوام 2009 – 2014 بخطة مالية بلغت (408) ملايين دولار.

وحقّق الأردنّ في المرحلة الأولى من المشـــروع تحوّلات نوعية أبرزها: ارتفاع معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي من (71%) عام 1994 إلى (99%) عام 2010 (98% للإناث و99% للذكور)، وزيادة معدّل الانتقال إلى المدرسة الثانوية من (63%) إلى (74%)، وتراجع معدّل التسرب من (0.73%) عام 1999 إلى (0.58%) عام 2010، في حين بلغ معدّل الرســوب ذروته عند (3%) في الصف العاشر، وبقي أقلّ نسبيًّا مما هو عليه في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أما المرحلة الثانية من المشروع، فهدفت إلى إكساب الطلبة الملتحقين في جميع فروع التعليم ما قبل الجامعي المهاراتِ اللازمة للانخراط في عالم اقتصاد المعرفة، وتوفير بيئة مدرســية آمنة، وتطوير طرق جديدة للنهوض بالطفولة والتعليم المبكّر والتربية الخاصة.

وفي عام 2008 أُنشــئت جائزة الملكة رانيا العبدالله للتميز التربوي، وأطلقت في العام نفســه "مبادرة مدرستي" بهدف تحسين البيئة المدرسية في (500) مدرسة حكومية ذات حاجة ماسّة إلى التأهيل. وفي عام 2013 أُسِّست مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية؛ لتطوير حلول مُبتكَرة واحتضان مبادرات جديدة ذات أثر في مُخرَجات التعليم.

وفي أيلول 2015 أقرّ مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016 – 2025). وتضمنت الاستراتيجية ثلاثة قطاعات رئيسة، هي: التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم المهني. واشــتمل قطاع التعليم العام على ســتة محاور هي: التعليم المُبكّر للأطفال، وتطوير المناهج الدراسية، ومحور امتحان شــهادة الثانوية العامّة (التوجيهي)، وتدريب المعلمين وأســاليب التدريس، وإدماج التكنولوجيا في التعليم، والمتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام.

وتنفيذًا لأحد أبرز متطلبات الخطة الوطنية لتنمية الموارد البشــرية؛ أنشئ المركز الوطني لتطوير المناهج عام 2017 بصفة مؤسسة حكومية مستقلة ماليًّا وإداريًّا، واستطاع المركز إنجاز الإطار الوطني للمناهج وسلسلة من المناهج والكتب الخاصة بها، والتي اعتُمدت من قِبل المجالس المختصّة وبعضُها بُدئ التدريس به. كما أنهى المركز تطوير الأطر الخاصة بالرياضة، والموســيقى، وكفايات التربية الإعلامية والمعلوماتية، وجميعها مُقَرّة من مجلس التربية والتعليم.

وحققـت الدولـة الأردنيـة زيـادة واضحـة فـي الإنفـاق على التعليـم؛ الأمر الـذي يدلّ علـى حجـم الاهتمـام بالتعليم وجدّيتـه، إذ تجـاوز الإنفاق علـى التعليـم العـامّ في الأردنّ متوسطَ إنفـاق مجموعة دول شـمال إفريقيا وغرب آسـيا وفقًا لإحصـاءات "اليونسـكو"، وبقي قريبًا من متوسـط الإنفـاق العالمـي علـى التعليـم؛ إذ بلـغ (3.20%) مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي للمملكة، وشـكّل مـا نسـبته (10.6%) من الإنفـاق الحكومي عام 2022.

اســتطاع الأردنّ تحقيق مكانة مرموقة عالميًّا في توفير التعليم للجميع، ويُشــير تطوّر أرقام محو الأمّيّة إلى قصة نجاح حقيقية كتبها الأردنيون؛ فقد وصلت نســبة الأمّيّة عام 1999 إلى حوالي (11%)، واســتطاع الأردنّ خفضها إلى (4.9%) عام 2022؛ بواقع (2.5%) بين الذكور و(7.4%) بين الإناث. وبعد أن كانت نســبة الأمّيّة في الأردنّ وفق أقدم إحصاء (1952) حوالي (88%) بحســب دائرة الإحصــاءات العامّة، يحتل الأردنّ اليوم المركــزَ الثالث عربيًّا في محاربة الأمّيّة، والمرتبة (45) بين (122) دولة في المؤشــر التنموي للتعليــم للجميع الصادر عن الأمم المتحدة. كما أن الأردنّ إحدى دول الشــرق الأوســط الثماني الأقرب إلى تحقيق هدف التعليم الأساسي الشامل. ووصلت نسبة الالتحاق بالمستوى الثاني مــن ريــاض الأطفال (KG2) إلى (64%) عام 2023. ولقد تفاوتت نتائج الطلبة الأردنيين في الاختبارات الدَّولية، إذ حقّق الأردنّ نتائج جيدة في العقد الأول من القرن، ثم تراجعت هذه النتائج في العقد الثاني، وعادت إلى التحسُّن مؤخّرًا.

في سياق متصل، حقّق الأردنّ قفزة نوعية في مجال البِنى التحتية التعليمية على مستوى المدارس؛ إذ ارتفع العدد الإجمالي للمدارس من (4566) عام 1999 إلى (7320) عام 2023، منها (4062) مدرســـة حكومية و (3258) مدرسة خاصة؛ بمعنى أن الأردنّ افتتح (3258) مدرسة خلال أربعة وعشرين عامًا.

عانـى النظـام التعليمـي هشاشـةَ التعليـم المهنـي والتقني مددًا طويلـة، وفي هذا الإطار شـهد الربـع الأول من هذا القرن إنشـاء مؤسسـات تعليمية وأُخـرى تنظيميـة متخصصـة فـي هـذا المجال، أبرزهـا: إعـادة هيكلة جامعـة البلقـاء التطبيقية، وإنشـاء جامعـة الطفيلـة التقنية، وجامعة الحسـين التقنية.

وبصدور الاســتراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (2016 – 2025) أخذ قطاع التعليم المهني والتقني يشهد المزيد من الخطوات النوعية، فقد اشــتملت الخطة على (16) مشروعًا لتطوير قطاع التعليم المهني والتقني وإصلاحه وفق محاور متعددة، وفي عام 2019 صدر نظام الإطار الوطني للمؤهّلات، وأُنشئت هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.

وصل عدد مؤسســات التعليم العالي عام 2023 إلى (73) مؤسســة، منها (10) جامعات رســمية. وفي عهد الملك عبدالله الثاني أُنشِــئت جامعة الحســين بن طلال في معان عام 1999، وجامعة الطفيلة التقنية عام 2005، بالإضافة إلى (189) جامعة خاصة في ظلّ توسّع المملكة في الاستثمار بالتعليم العالي، وجامعتَين بقانون خاص لكلّ منهما؛ هما: جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وجامعة الحسين التقنية.

وأُنشــئت مؤسسات تُعنى بتطوير التعليم العالي وضبط جودته، وهي: هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضبط الجودة 2007، والمركز الوطني للاختبارات، وصندوق البحث العلمي والابتكار2006، وصندوق دعم الطالب 2004.

تطوّر التعليم في عهد المملكة الرابعة:

المؤشّر/ الموضوع	1999	2023
نسبة الأمّيّة	11.70%	4.90%
عدد المدارس العامّة (الحكومية)	2833	4062
عدد مدارس الثقافة العسكرية	20	48
عدد المدارس الخاصّة	1733	3258
عدد مختبرات الحاسوب في المدارس	محدود	3459
معدّل عدد الطلبة في الصف	28.5	25.1
معدّل عدد الطلبة لكل معلم	20.5	15.9
نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي	88.7%	97.1%
نسبة التعليم الثانوي (نسبة مئوية)	71.47%	82%

قضية للنقاش:

- **أهمية تطوير التعليم المهني والتقني في الأردن وإصلاحه.**

في مجال الخدمات الصحية بنى الأردنّ في القرن الحادي والعشـرين على إرث من الإنجـازات الكبيرة التي حقّقتها الدولة الأردنية في الخدمات الصحيـة، وحافظ النظـام الصحي الأردني على تميّزه خلال العقود الأولـى من القرن الحالي على الرغم من الضغـط الكبير الذي واجهه؛ نتيجةً للهجرات القسرية واللجوء والأزمات، وأثبت النظام الصحي الأردني كفاءة واضحة في مواجهة جائحة كورونا عام 2020.

تطوّر التزام الأردنّ بنوعية الخدمات الصحية وشـمولها، كما يبدو في حجم الإنفـاق على القطاع الصحي الذي ارتفع من حوالي (7%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 إلى حوالي (9%) عام 2022، وتتّضح فعالية قطاع الصحة من خلال مسـاهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسـبة (3.2%)، وتوفيره فرصَ عمل وتوظيف واسـعة، وتمتّعه بسمعة مرموقة، وامتلاكه سجلًّ إنجازاتٍ حافلًا في مجال السياحة العلاجية على مستوى المنطقة.

وشـهد القطاع إنجازات مهمة في مجال الحوكمة والمساءلة، فقد كان الأردنّ من أوائل دول المنطقة في تطوير معايير لاعتماد المؤسسات الطبية، وأُنشئت هيئة مستقلة لاعتماد المؤسسات الطبية عام 2008، وأُقِرَّ نظام للمساءلة الطبية. وحصل على الاعتماد العام من مجلس اعتماد المؤسسات الصحية (16) مستشفى حكوميًّا و(1009) مراكز صحية و(14) وحدة لتصوير الثدي.

وتوسّـعت الخدمات الصحية خلال هذه المرحلة سـعيًا للوصول إلى أنحاء البلاد كافّة؛ لتحقيق العدالة وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية، فارتفع عدد المستشـفيات الحكومية من (23) مستشـفى عام 1999 إلى (31) مستشفى عام 2023، وارتفع عدد الأسرّة في المستشفيات الحكومية من (3222) عام 1999 إلى (5884) عام 2022. كما أصبحت الكثير من الخدمات الطبية مُحوسَبة ضمن نظام حكيم الوطني.

وعلى الرغم من تضاعف أعداد الأسرّة في المستشفيات، إلّا أن نسبة عدد الأسرّة لكل ألف مواطن قد تراجعت من (1.7) عام 2000 إلى (1.5) عام 2022؛ وذلك نتيجةً للزيادة الكبيرة في عدد السكان بفعل الهجرات القسرية واللجوء.

كما شـهدت هذه المرحلة انتشار المراكز الصحية التي وصل عددها إلى (671)، بينما ارتفع عدد المراكز الصحية الشاملة من (46) عام 1999 إلى (1229) عام 2023، كما ارتفع عدد مراكز صحة الأم والطفل من (337) إلى (502).

وانتقلت الخدمات الطبية الملكية التي تُديرها القوّات المسـلّحة الأردنية إلى مرحلة جديدة من التوسّـع والجـودة في خدماتها، إذ أصبحت تقدّم الرعاية الصحية الثانوية وما بعد الثانوية، وتضم (17) مستشـفى (12 منها مستشفيات عامة، و5 مستشفيات متخصصة)، يبلغ المجموع الكلي لعدد الأسرّة فيها (3232) سريرًا؛ أي ما نسبته (22.7%) من إجمالي عدد الأسرّة في المستشفيات الأردنية.

استطاع الأردنّ تحقيق قفزة كبيرة في تأهيل القدرات البشرية في المجالات الطبية والرعاية الصحية المتعددة، فقد تضاعف عدد الأطباء في الأردنّ خلال (25) سنة أكثر من ثلاث مرات؛ من (9686) طبيبًا وطبيبة عام 1999 إلى (35803) في نهاية عام 2023، أي أن معدّل عدد الأطباء لكل (10)

آلاف نســمة ارتفع من (19,8) إلى (32)، وهذا يفوق المعدل العالمي (16.37) لعام 2022. وعلى المنوال نفســه، تضاعف عدد الأطباء في وزارة الصحة حوالي ثلاث مرّات خلال هذه الفترة.

وتضاعف عدد الممرّضين المؤهّلين خمس مرات مــن (6240) ممرّضًا وممرّضة عام 1999 إلى (31479) ممرّضًا وممرّضة. وارتفع أيضًا معدّل عدد الممرّضين لكل (10) آلاف نسمة من (29.1) إلى (35.8)، وهذا قريب من المعدّل العالمي.

شكّلت جائحة كورونا اختبارًا تاريخيًّا للأنظمة الصحية في العالم، ولقد شاهد العالم أنظمة صحية عريقة انهارت في الأسابيع الأولى من الجائحة، في الوقت الذي أثبت النظام الصحي الأردني اســتجابة قويّة ومرنة تمثّلت بالاســتجابة الأردنية في أوجه متعدّدة كشفت عن قدرات الدولة وكفاءة أجهزتها، إذ شُــيِّدت ستّ مستشفيات ميدانية، وتمّ زيادة أسرّة العزل من (400) ســرير إلى (5353) سريرًا، وخُصِّص جزء من جميع المستشفيات العســكرية لمرضى كورونا، وافتُتحت فيها أقســام للعَزْل. واســتأجرت وزارة الصحة عددًا من المستشــفيات الخاصة؛ لزيادة القدرة الاستيعابية للمستشفيات.

بدأ الأردنّ مبكرًا بحملات الفحص وبإحضار الشــرائح الطبية الخاصة بالفحوص، وبــدأت حملات التطعيم في 13 كانون الثاني 2021 بعد أن تم الحصول على لقاح كورونا من جميع شركات الأدوية المُنتِجة للّقاح وبشكل سريع جدًّا، ووصلت نسبة التطعيم في الأردنّ في منتصف عام 2022 إلى حوالي (74%). واجه الأردنّ أربع موجات من كورونا، واستطاع الخروج منها بأقل الأضرار مقارنة بما حدث في دول أُخرى.

تطوّر الخدمات الصحية (1999 - 2023):

المؤشّر/ الموضوع	1999	2023
العدد الكلي للمستشفيات	84	120
عدد المستشفيات الحكومية	23	31
عدد المستشفيات الخاصّة	50	70
عدد مستشفيات الخدمات الطبية الملكية	10	17
عدد الأسرّة في المستشفيات	8659	15999
عدد المراكز الصحية الشاملة	46	126
عدد مراكز الأمومة والطفولة	377	513
عدد عيادات الأسنان الحكومية	226	440

إنشاء المؤسسات في قطاعَي التعليم والصحة في عهد المملكة الرابعة:

فيما يأتي أبرز المؤسسات الخدمية في قطاعي التعليم والصحة التي أُنشئت في عهد المملكة الرابعة خلال الفترة 1999 – 2024:

- 1999 إنشاء جامعة الحسين بن طلال.
- 2005 إنشاء جامعة الطفيلة التقنية.
- 2005 إنشاء الجامعة الأردنية الألمانية.
- 2007 إنشاء هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها.
- 2008 إنشاء جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- 2016 إنشاء جامعة الحسين التقنية.
- 2017 إنشاء المركز الوطني لتطوير المناهج.
- 2000 إنشاء المركز الوطني لرعاية المُدمِنين.
- 2002 إنشاء المجلس التمريضي الأردني.
- 2003 إنشاء مؤسسة الغذاء والدواء.
- 2003 إنشاء مستشفى اليرموك (إربد).
- 2003 إنشاء مستشفى الأميرة إيمان (البلقاء).
- 2005 إنشاء مستشفى الأمير حمزة (عمّان).
- 2008 إنشاء المركز الوطني للعناية بصحة المرأة.
- 2008 إنشاءهيئة اعتماد المؤسسات الصحية.
- 2010 إنشاء مستشفى الملكة رانيا (البترا).
- 2010 إنشاء مستشفى الملكة رانيا للأطفال.
- 2010 إنشاء مستشفى الأمير الحسين بن عبد الله (البلقاء).
- 2011 إنشاء المركز الوطني لزراعة الأعضاء.
- 2015 إنشاء مستشفى البادية الشمالية (المفرق).
- 2016 إنشاء مستشفى الملك طلال العسكري (المفرق)، ومستشفى الأميرة هيا العسكري (عجلون).
- 2020 إنشاء المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية.
- 2016 إنشاء مركز العلاج بالخلايا الجذعية.
- 2022 إنشاء مستشفى الطفيلة الحكومي.
- 2022 إنشاء مستشفى اللطرون العسكري.

وبينما انتقلت خدمات النقل التجارية إلى مرحلة متقدّمة، وأصبح الأردنّ يمتلك شبكة موانئ متعدّدة وحديثة، ومطارات ذات سمعة عالمية، وشبكة طرق محلية ودَولية؛ الأمر الذي أسهم في تسهيل حركة النقل والتجارة وانسيابية البضائع، ما يزال قطاع نقل الركاب يشكّل تحديًا حقيقيًّا للحكومة والمجتمع على الرغم من المشاريع العديدة التي أُنجزت.

منذ عام 2003 جرت عملية إعادة هيكلة واسعة لقطاع النقل، فأُنشئت الهيئة البحرية الأردنية عام 2002، وفي عام 2007 أُنشئت هيئة تنظيم الطيران المدني، وفي عام 2010 أُنشئت هيئة النقل البري، وبدءًا من عام 2007 أصبحت أمانة عمان الكبرى مسؤولة عن النقل داخل حدودها، وتشمل مسؤولياتها البِنيةَ التحتية وحلول وأنظمة نقل الركاب. كما مُنحت المناطق التنموية والاقتصادية بموجب قوانينها صلاحيات تنظيم النقل ضمن حدودها.

اتخذت أمانة عمّان خطوات كبيرة في السنوات الأخيرة لإيجاد حلول للنقل. يقوم مشروع حافلات التردّد السريع داخل مدينة عمّان على تسيير حافلات من خلال مسارين بطول (31) كيلومترًا تقريبًا مع وصلة طارق– عين الغزال، وبدأ التشغيل التجريبي للمشروع عام 2022. واشتمل المشروع على إنشاء محطات للركّاب مُزوَّدة بأحدث التقنيات ووسائل التكنولوجيا.

أما مشروع حافلات التردّد السريع للربط بين مدينتي عمان والزرقاء، فيسعى لتدشين مسار بطول 20 كم تقريبًا لتوفير خدمات نقل عام بين عمان والزرقاء آمنة ومنتظمة وذات كفاءة عالية وتحافظ على البيئة، وذلك من خلال إعادة تأهيل وتوسعة طريق الأوتوستراد وإجراء العديد من التحسينات المرورية ومن المتوقع ان ينتهي المشروع ويبدأ التشغيل التجريبي في عام 2024.

وفي سـياق متصل، نُفِّذ مشروع باص عمّان على مرحلتين؛ الأولى عام 2019، والثانية عام 2022، وتعمل في إطاره (271) حافلة على (41) خطّ، ويبلغ طول شبكة مساراته (870) كيلومترًا.

ونفّذت الحكومة حزمة من المشـاريع في مجال النقل لتحسـين جودة الخدمات، أبرزها: المخطط الشمولي لإعادة هيكلة خطوط النقل العام في المملكة، ومشـروع دعم الأجور لطلبة الجامعات الأردنية الحكومية، ومشـروع إعادة تأهيل مراكز الانـطلاق والوصول في مراكز المحافظات، والمركز المُوحَّد للسفريات الخارجية وغيرها.

كان لا بد من توفير خدمات نقل وشحن جوّي حديثة تواكب حركة تطوّر الاقتصاد الأردني، وتجعل من عمّان مركزًا إقليميًّا في نقل الركاب والشحن الجوّي. وعلى هذا الأسـاس اتُّخذت الخطوات المطلوبة لتحديث منظومة المطارات الوطنية بدءًا بمطار الملكة علياء ومطار العقبة ثم مطار عمّان المدني.

بدأ مشـروع المطار عام 2007 بطرح عطاء بأسـلوب البناء والتشـغيل وإعادة الملكية (BOT)، ولمدة (25) عامًا، وبالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونُفِّذت المرحلة الأولى من المشـروع، وافتُتِح عام 2013، وأصبح مطار الملكة علياء مطارًا حديثًا يتّسـع لحوالي (9) ملايين مسـافر سنويًّا. وفي عام 2016، افتُتِحت المرحلة الثانية لمبنى المسافرين الجديد؛ الأمر الذي رفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمطار لتصل إلى (12) مليون مسافر سنويًّا.

وتُعَـدّ مِلْكية المطار مِلْكيـةً عامّةً، ضمن عقد امتياز مدّته (25) عامًا وُقِّع عام 2007 مع الشـركة المطوّرة (التأسـيس، الإدارة، النقل)، ويُعَدّ عائد الاستثمار لصالح الحكومة الأردنية من هذا المشروع (حصة الحكومة) من أعلى النسب على المستوى العالمي في المشروعات المشابهة، إذ بلغت نسـبة عوائد الاسـتثمار (54,47%) من إجمالي إيرادات المطار خلال الأعوام 2007 – 2013، وزادت هذه النسبة لتصبح (54,64%) عام 2014 من دون أن تتحمّل الحكومة أيّ تكاليف تشـغيلية أو رأسمالية. وتُعَدّ هذه الشـراكة من أفضل (40) مشروعًا للشراكة بين القطاعين العامّ والخاص في العالم.



الفصل السادس

النظام السياسي الأردني: الأبعاد الدستورية والسياسية

تمهيد

يعرّف الدستور الأردني نظام الحكم بوصفه نيابيًّا مَلَكيًّا وراثيًّا، وهو من ضمن شريحة النُّظم المَلكية الدستورية ذات الطبيعة البرلمانية التي تقوم على مبدأ "الأمّة مصدر السلطات"، ومبدأ "الفصل بين السلطات"، وهنالك نماذج متعددة على الأنظمة الملكية– الدستورية أو المقيّدة في العالم الحديث اليوم، مثلما هي الحال في المملكة المتحدة، والسويد، والدنمارك، وبلجيكا، وإسبانيا، وهولندا. وتتّسم هذه النظم بالمحافظة على التقاليد المَلكية والوراثية في شكل النظام مع النص على المبادئ الدستورية والديمقراطية في عملياته ومؤسساته المختلفة.

لقد احتفلت المملكة في العام 2021 بمرور مئة عام على تأسيسها، وتمكّن نظام الحكم من المحافظة على استمراريته وعلى السمات الرئيسة التي اتسم بها منذ البداية، وكان من الأنظمة القليلة في المنطقة العربية التي حظيت بالقدرة على الصمود والبقاء بالرغم من وجوده في بيئة إقليمية مضطربة باستمرار شديدة التغيّر والتحوّل. في المقابل لم يمنع ذلك الدولة من التطوّر والتقدّم في مختلف المجالات؛ الاقتصادية والتعليمية والتمدّن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي معادلة لم تكن سهلة، بخاصة عندما تضغط الأزمات الخارجية والداخلية بصورة مستمرة على صانع القرار؛ كما حدث في العديد من المنعطفات التاريخية، وعندما تكون في وسط بيئة إقليمية مضطربة وموجات من الهجرات القادمة إلى الأردن من الخارج، وحالة ممّا يمكن أن نطلق عليه "الطوارئ التاريخية"، إذ لا يمرّ عقد من الزمن على منطقة الشرق الأوسط من دون أزمة أو حرب أو حدث كبير، فوق هذا وذاك الاشتباك الجيو استراتيجي والسياسي والتاريخي والرمزي للأردن مع القضية الفلسطينية وهي بمثابة قضية مركزية في المنطقة.

في هذا الفصل سنبحث في الأبعاد الدستورية والسياسية للنظام السياسي الأردني، للتعرف بالمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي والقيم التي تحكمه، والسلطات الرئيسة والمؤسسات التي تمثّلها وتطوّرها، وإذا كان الدستور هو الوثيقة الرئيسة والأساسية التي تمثّل القواعد التي تحدّد طبيعة النظام السياسي والسلطات في الدولة وحقوق المواطنين وواجباتهم وعلاقتهم بالدولة، فإنّ الواقع السياسي والتجربة التاريخية ترفدنا بالقواعد غير المكتوبة التي تمثّل الأعراف السياسية والسمات الرئيسة التي تتّسم بها طبيعة النظام السياسي. من هنا سينقسم هذا الفصل إلى قسمين رئيسين؛ الأول يتناول الأبعاد الدستورية، والثاني يتناول السمات الرئيسة المستنبَطة من التجربة التاريخية.

أولًا: التطوّر الدستوري في الأردن: السلطات والمؤسسات

يمثّل الدستور قمّة البناء الشرعي في الدولة، فهو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة وكل ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه، فالقواعد الدستورية تتعلق بنظام الحكم في الدولة، فهي التي تحدّد الأسس الفكرية أو الفلسفية التي يقوم عليها هذا النظام، وهي التي تبيّن السلطات الأساسية جميعها، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكذلك كيفية مباشرة كل من هذه السلطات لاختصاصاتها، وعلاقة كل منها بالأخرى، كما تبيّن أخيرًا حقوق الأفراد وحرياتهم، ولهذا فهي تمثّل الإطار القانوني العام الذي تدور أو يجب أن تدور في فلكه جميع أوجه النشاط القانوني في الدولة، مما يجعل لها مكان الصدارة على سائر القواعد القانونية الأخرى، وهو ما يعرف بمبدأ سُمُوّ الدستور أو عُلُوِّه.

وتنقسم الدساتير إلى أنواع بعضها جامد؛ أيّ أنّ عملية تغييره أو تعديل بعض بنوده ترتبط بدرجة من التعقيد وليست سهلة، وبعضها مرن، لا تتطلب عملية التغيير أكثر من أغلبية نيابية نسبية أو قرار سياسي، وبعض الدساتير جاء عن طريق المنحة وبعضها الآخر ذات طابع ثوري (أي جاء على قاعدة ثورية) فيما جاء غيرها عبر عملية تعاقدية بين الفرد والدولة.

وبالرغم من أنّ الدستور الأردني ذو طبيعة جامدة، بمعنى أنّ عملية تعديل أيّ نص من نصوصه تتطلب موافقة ثُلُثَي مجلس الأمة (مجلس النواب ومجلس الأعيان) وموافقة جلالة الملك، أي ما يشبه الإجماع الوطني على هذه التعديلات، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من إجراء تعديلات وتغييرات

متعدّدة على الدستور خلال العقود الماضية؛ للتكيّف مع المتغيرات التي استدعت تلك التعديلات، وهو ما يجعله من ناحية واقعية قادرًا على الجمع ما بين الثوابت الوطنية والأسس التي تقوم عليها الدولة ونظام الحكم من جهة، وعلى المرونة المطلوبة في التعامل مع متغيرات جوهرية قد تطرأ بسبب الظروف المحيطة.

من ناحية أخرى، ارتبط الدستور الأردني من الناحية الواقعية بقدر كبير من التوافقية الوطنية، عبر تشكيل لجان تقترح التعديلات المطلوبة، ويتم إقرارها من قبل مجلسي الأمة، ثم تصدر الإرادة الملكية لمباركة تلك التعديلات وإقرارها، كما حدث في المحطات المفصلية في التطوّر الدستوري، بخاصة في دستور 1952، والتعديلات التي أُجريت عليه في العام 2011 و2022.

على صعيد التطوّر الدستوري؛ شهد الدستور الأردني مراحل مختلفة من عملية التطوّر والتعديل، منذ تأسيس المملكة، لكنّه حافظ خلال كل تلك التعديلات على مبادئة الجوهرية والرئيسة التي تتمثّل بالنيابية وبالملكية الوراثية، وبتأكيد مبدأ "الأمّة مصدر السلطات"، ومبدأ "الفصل بين السلطات"، وبالتزام القيم القومية والدينية التي تشكّل مرجعية فكرية وحضارية للدولة الأردنية، إذ تصدّرت المواد الدستورية التي تعتبر أن الأردنّ "دولة عربية مستقلة ذات سيادة مُلكها لا يتجزّأ ولا يُنزَل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية"، وكذلك "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية".

لقد ارتبطت المحطات الرئيسة في التطوّر الدستوري بأحداث وتطوّرات تاريخية مفصلية في عمر الدولة الأردنية، وجاءت استجابة لتلك التغييرات والمتغيرات، فالمحطة الرئيسة الأولى تمثّلت بالقانون الأساسي في العام 1928 الذي كان أول دستور لإمارة شرقي الأردنّ بعد تأسيسها، وبعد توقيع المعاهدة البريطانية– الأردنية، ثم دستور العام 1947 الذي جاء بعد الاستقلال الكامل عن الانتداب البريطاني، وإعلان المملكة الأردنية الهاشمية في العام 1946، ثم دستور العام 1952 في المملكة الثانية الذي جاء بعد قرار وحدة الضفتين في العام 1950، وانضمام الضفة الغربية إلى الأردن، وانتقال الحكم من الملك المؤسس إلى الملك طلال، ثم شهد الدستور بعد ذلك العديد من التعديلات التي لم تمسّ مبادئه وقيمه السابقة، لكنها جاءت استجابة للتحديات المحيطة، منها الوحدة مع العراق في عام 1958 وحرب العام 1967 التي أدت إلى خسارة الضفة الغربية (التي كانت حينها جزءًا من المملكة الأردنية الهاشمية)، مما استدعى تعديلات على المواد المتعلقة بمجلس النواب ومدّته وصلاحيات الملك في تأجيل الانتخابات النيابية، ومنها ما ارتبط بانتقال الحكم وحمايته في عام 1965 في وقت كانت الدولة تواجه تحديات أمنية إقليمية خطيرة.

يُعَدّ دستور عام 1952 نقطة تحوّل كبيرة في الحياة السياسية والدستورية في الأردنّ، وهو من الدساتير التي نشأت عن طريق العقد، فقد أُبرِم بين الحاكم والشعب من خلال ممثليه المنتخَبين في المجلس النيابي.

وأهم ما يمتاز به دستور العام 1952 عن بقية الدساتير:

1. أنه يُعَدّ دستورًا متطوّرًا في مجال نظام الحكم، إذ تحوّل نظام الحكم إلى نظام سياسي نيابي مَلكي وراثي كامل، يعتمد مبدأ الفصل بين السُّلطات الثلاث بشكل مرن، واستقلال السلطات بعضها عن بعض في إطار من الرقابة المتبادَلة بين هذه السُّلطات.
2. أقرّ الدستور أن الأمّة مصدر السُّلطات، وقد تمثّل ذلك في المادة (24) من الدستور التي تنص على أن الأمة مصدر السُّلطات، وتمارس سُلطاتها على الوجه المبيّن في الدستور؛ ترسيخًا لمبدأ سيادة الأمة.

3. توسيع صلاحيات مجلس النواب وسلطاته باعتباره يمثّل الشعب ويعبّر عن همومه وطموحاته، وأن تكون الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام مجلس النواب بحيث يستطيع المجلس أن يمنح الثقة للحكومة لكي تباشر أعمالها، وأن يحجب الثقة عنها فتُجبَر على الاستقالة بموجب الدستور.

4. نظّم الحقوق والحريات العامّة للمواطنين استنادًا إلى قاعدة أساسية قوامها المساواة، فعَدَّ الأردنيين متساوين أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العِرق أو اللغة أو الدين.

وفي عهد الملك عبدالله الثاني جاءت أبرز التعديلات في دستور العام 2011في مرحلة الانتفاضات الشعبية العربية التي أدّت إلى الإطاحة بالعديد من أنظمة الحكم في المنطقة، وأدخلت العديد من الدول في مرحلة من الفوضى والحروب الداخلية، فيما أمسك نظام الحكم في الأردنّ بالمبادرة الإصلاحية عبر تشكيل لجنة حوار وطني اقترحت تعديلات على القوانين الناظمة للعمل السياسي، والانتخاب والأحزاب، وبعض التعديلات الدستورية، ثم شكّل الملك عبدالله الثاني لجنة لمراجعة الدستور واقتراح تعديلات، وهو ما تمّ فعلًا في العام نفسه، وعملت تلك التعديلات على تعزيز دور السلطة التشريعية، من خلال تحصين مجلس النواب من الحل، وتعزيز دوره في النظام السياسي، وإنشاء المحكمة الدستورية، وغيرها من بنود تقوّي الركائز الديمقراطية.

أمّا التعديلات الجوهرية الثانية فقد جاءت في العام 2022، بعد أن شكّل الملك عبدالله الثاني لجنة لتحديث المنظومة السياسية في العام 2021، وذلك بمناسبة مئوية الدولة الأردنية، وعهد الملك إلى اللجنة التي مثّلت القوى والتيارات السياسية المختلفة في البلاد اقتراح تعديلات على الدستور والقوانين الناظمة للحياة السياسية، لتعزيز المسار الديمقراطي وتطوير عمل الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب، بما يسمح بولادة حكومات حزبية برلمانية خلال المرحلة القادمة، وهو ما تمّ فعلًا؛ إذ صدر قانونا انتخاب وأحزاب، وتم القيام بالعديد من التعديلات الدستورية التي أعطت زخمًا جديدًا للمفاهيم الديمقراطية والحقوقية في الدستور الأردني، مثل تخفيض سِنّ مَن يحقّ له المشاركة في انتخابات مجلس النواب من 30 إلى 25 عامًا، وتأكيد حقوق المرأة وتعزيز دورها ودور الشباب، وحماية حقوق ذوي الإعاقة وتشكيل مجلس للأمن الوطني الأردني.

الدستور والسُّلطات الثلاث

يتكوّن الدستور الأردني (في نسخته الأخيرة في العام 2022) من عشرة فصول رئيسة ومن 131 مادة، يعرّف الفصل الأول الدولة ونظام الحكم في الأردن، ويتناول الفصل الثاني حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم، والفصل الثالث أحكامًا عامّة عن السُّلطات، والرابع السُّلطة التنفيذية ،والخامس المحكمة الدستورية، والسادس السُّلطة التشريعية، والسابع السُّلطة القضائية، والثامن الشؤون المالية، والتاسع مواد عامة، والعاشر نفاذ القوانين والإلغاءات.

يحدّد الدستور الأردني نظام الحكم بأنّه "نظام نيابي مَلَكي وراثي "، وهذا يعني أنّه يقوم على تقسيم السُّلطات والتوازن فيما بينها، وتنص المادة (24) من الدستور على أنّ الأمة مصدر السُّلطات، وتنص المادة (25) على أنّ السُّلطة التشريعية تناط بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب، وتنص المادة (26) على أنّ السُّلطة التنفيذية تناط بالملك ويتولّاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور، وتنص المادة (27) على أنّ السُّلطة القضائية مستقلة تتولّاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

على صعيد السُّــلطة التنفيذية فإنّها تتكوّن من الملك والوزراء، وهنالك مواد دســتورية متعلقة بالملك وأخرى متعلقة بالوزراء. بالنسبة إلى المواد التــي تتعلّق بالمُلك فهي تنص على العديد من القضايا المهمة، منها ما يتعلق بالشــروط والأحكام المرتبطة بمــن يتولّى المُلك ومنها ما هو متعلق بصلاحيات المَلك وعلاقته بالسُّــلطات الأخرى في الدولة، إذ ينص الدستور على أنّه "ينتقل الحكم من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سنًّا، ثم إلى أكبر أبناء الابن الأكبر، طبقة بعد طبقة"، ويشــترط فيمن يتولّى المُلك أن يكون مســلمًا عاقلًا مولودًا من زوجة شرعية ومن أبوين مسلمين، أما عن صلاحيات الملك ومكانته الدســتورية، فهو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومســؤولية، وهو القائد الأعلى للقوّات البرية والبحرية والجوية، وهــو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويُبْرِم المعاهدات، وهو الــذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات لمجلس النواب وفق أحكام القانون، وهو الذي يدعو مجلس الأمة إلى الاجتماع، ويفتتحه ويؤجّله ويفضه، وفق أحكام الدســتور، وله الحق في حل مجلس النواب، والأعيان أو إعفاء أحد أعضاء مجلس الاعيان من العضوية، والملك يُعيّن رئيس الوزراء ويقيله ويقبل اســتقالته، ويُعيّن الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء، والملك يُعيّن مجلس الأعيان ويُعيّن من بينهم رئيسًــا، ويقبل اســتقالتهم، والملك هو الذي ينشــئ ويمنح ويســترد الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف الأخرى، وله أن يفوض هذه السلطة إلى غيره بقانون خاص.

ويمــارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية، وتكون الإرادة موقّعة مــن رئيس الوزراء أو الوزير أو الوزراء المختصين، ويمارس الملك صلاحياته من دون توقيع رئيس الوزراء أو الــوزراء المختصين في حالات معينة، من بينها: اختيار وليّ العهد وتعيين نائب للملك، وتعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه، وحل المجلس وقبول اســتقالة أو إعفــاء أي من أعضائه من العضوية، وتعيين رئيس المجلس القضائي وقبول اســتقالته، وتعيين رئيس المحكمة الدســتورية وأعضائها وقبول اســتقالاتهم، وتعيين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الأمن العام وقبول اســتقالاتهم، وتعيين قاضي القضاة ورئيس مجلس القضاء الشــرعي وقبول استقالاتيهما وإنهاء خدماتهما، وتعيين المفتي العام وقبول استقالته أو إنهاء خدماته، وتعيين رئيس الديوان الملكي الهاشمي ووزير البلاط الملكي الهاشمي ومستشاري الملك.

- من خلال قراءتي اللدســتور الأردني، أميّز بين الصلاحيات والسلطات التي يتولّاها الملك مباشرةً من دون الحكومة، وتلك التي يتولاها عبر الحكومة، وأوضّح وجهة نظري في تفسير ذلك.

أمّا الطرف الثاني من السُّــلطة التنفيذية فهم الوزراء، وهنالك رئيس للوزراء ومجلس للوزراء مســؤولون مسؤولية مشتركة أمام مجلس النواب عن السياســة العامّة للدولة، كما أن كل وزير مســؤول أمام مجلس النواب عــن أعمال وزارته، ويتولّى مجلس الوزراء جميع شــؤون الدولة الداخلية والخارجية، باســتثناء ما عهد أو يعهد به بموجب الدســتور أو أي قانون لشخص أو هيئة أخرى. وتنص المادة (49) من الدستور بأنّ "أوامر الملك الشفوية والخطية لا تُخلي الوزراء من مسؤوليتهم".

ويوجب الدســتور على كل وزارة تتألف أن تتقدم ببيانها الوزاري لمجلس النواب خلال شــهر واحد من تاريخ التأليف، إذا كان المجلس منعقدًا، وخلال شــهر واحد من تاريخ اجتماع المجلس الجديد إذا كان المجلس منحلًا. وأن تطلــب الثقة على ذلك البيان، وتحصل الوزارة على الثقة إذا صوّتــت لصالحها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب، وتُطرَح الثقة بالــوزارة أو بأحد الوزراء أمام مجلس النواب، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه وجب عليها أن تستقيل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الوزارة التي تليها، وإذا كان قرار عدم الثقة خاصًّا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال منصبه.

السُّــلطة الثانية في الدســتور هي "مجلس الأمّة"، ويتكوّن من غرفتين، الأولى مجلس الأعيان، والثانية مجلس النواب. والوظيفة الرئيسة للسلطة التشريعية في الأنظمة النيابية تتمثّل بتشريع القوانين، وبمراقبة السُّلطة التنفيذية وأعمالها. فيما يتعلّق بالأعيان فيُعَيِّنهم الملك، ويجب أن يكون عضو

مجلس الأعيان قد أتمّ أربعين سنة شمسية من عمره، وأن يكون من إحدى الفئات الآتية: رؤساء الوزراء، والوزراء السابقون والذين أشغلوا مناصب قيادية، ورؤســاء مجلس النواب، ورؤســاء وقضاة محكمة التمييز والمحكمة الإدارية العليا، والمحكمة العليا الشرعية، ورئيس وأعضاء المحكمة الدســتورية، والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعدًا، والنواب السابقون الذين انتُخِبوا للنيابة لا أقل من مرتين ومن ماثل هؤلاء من الشخصيات الحائزين على ثقة الشـعب واعتماده بأعمالهم وخدماتهم للأمة والوطن. وينص الدســتور على ألّا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الأعيان نصف عدد مجلس النواب، ومدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنوات، ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنوات، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدته منهم. ومدة رئيس مجلس الأعيان سنتان، ويجوز كذلك إعادة تعيينه. وتوقف جلسات مجلس الأعيان في حال حلّ مجلس النواب.

أمّا عن الغرفة الثانية من السلطة التشريعية(وهي مجلس النواب)؛ فيُنتخَب أعضاؤه انتخابًا عامًّا وسريًّا ومباشرًا وفقًا لقانون الانتخاب، ومدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية، ويوجب الدستور إجراء الانتخاب خلال الأشهر الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس، وللملك صلاحية تمديد مدة مجلس النواب بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على السنتين، فإذا لم يتمّ الانتخاب عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأســباب، فيبقى المجلس قائمًا حتى يُنتَخَب مجلس جديد. وإذا حُلّ مجلس النواب ولم يَجْرِ الانتخاب عند انتهاء الشهور الأربعة يستعيد مجلس النواب المنحلّ كامل سُلطته الدستورية، ويجتمع فورًا وكأنّ الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى حين انتخاب مجلس جديد.

وينص الدســتور أنّه إذا حُلّ مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حلّ المجلس الجديد للسبب نفسه، والحكومة التي يُحَلّ مجلس النواب في عهدها قبل الأشهر الأربعة الأخيرة (التي تسبق انتهاء مدة المجلس) تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها، وعلى الوزير الذي يريد ترشيح نفسه للانتخابات أن يستقيل قبل ستين يومًا على الأقل من تاريخ الانتخاب.

ويشترط الدستور أن ينتخب مجلس النواب في بدء الدورة العادية رئيسًا له لمدة سنة شمسية واحدة ويجوز إعادة انتخابه، وتُقَرُّ مشروعات القوانين المقدَّمــة من الحكومة عبر أغلبية مجلس النــواب، ومجلس الأعيان، ثم الإرادة الملكية، وفي حال كان هنالك خلاف بين المجلســين على أحد مشــروعات القوانين، ورفض أحد المجلســين المشــروع مرتين وقَبِله المجلس الآخر مُعدَّلًا أو غير مُعدَّل، فيجتمع المجلسان في جلسة مشتركة ويُشترَط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثُلُثَي الأعضاء الحاضرين.

وينص الدستور على إقرار بعض القوانيين بأغلبية الثُلُثّين لكلا المجلسين (النواب والأعيان)؛ أي لا بدّ لصدور القرار موافقة ثُلُثَي أصوات الأعضاء، في حال كان القرار متعلقًا بالقوانين الناظمة للأحزاب والانتخاب والأحزاب السياســية والقضاء والهيئة المســتقلة للانتخاب وديوان المحاســبة والنزاهة ومكافحة الفساد والجنسية والأحوال الشخصية.

نشاط:

مـن خلال دراسـتي الدسـتور الأردني، أقارن بين مجلسَـي النـواب والأعيان بتوضيـح الصلاحيات المتشـابهة بينهما والصلاحيـات المختلفة، وأفسّـر طبيعة الاختلاف في طريقة تشـكيل المجلسـين.

أمّا السُّــلطة الثالثة في النظام السياســي فهي " الســلطة القضائية " . وينص الدستور على أن " القضاة مستقلون لا ســلطان عليهم في قضائهم لغير القانون " ، ويُعيَّن قضاة المحاكمة النظامية والشــرعية ويُعزَلون بإرادة ملكية وفق أحكام القانون، ويتولّى المجلس القضائي جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين، وبينما تختص المحاكم النظامية في القضايا في جميع الشؤون المدنية والجزائية؛ فإن للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في

مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين وقضايا الدِّيَة والأمور المتعلقة بالأوقاف الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك هنالك لغير المسلمين –الذين تعترف بهم الحكومة– مجالس للطوائف الدينية تختص بقضايا الأحوال الشخصية الخاصة بهم.

أنواع المحاكم في الأردن:

1. **المحاكم النظامية:** وتشـــمل كلًّا من محاكم الدرجة الأولى (الصلح، والبداية)، ومحاكم الدرجة الثانية (محكمة البداية بصفتهـــا الاســـتئنائية)، ومحكمة التمييز أعلى هيئة قضائية فـــي المملكة، والمحكمة الإدارية العليا التـــي تتولّى جهة القضاء الإداري.

2. **المحاكم الخاصة:** وتُقسَم إلى:

- محاكم خاصة جميـــع قضاتها نظاميون هي: الجنايات الكبـــرى، وصيانة أملاك الدولة، وبداية الجمارك، واســـتئناف الجمارك، واستئناف ضريبة الدخل، وتسوية الأراضي والمياه، ومحاكم البلديات.
- محاكم خاصة قضاتها أو بعضهم من غير النظاميين، مثل: أمن الدولة، والمحاكم العسكرية، ومحكمة الشرطة، والمحكمة العمالية الخاصة.

3. **المحاكم الدينية:** وتشمل كلًّا من: المحاكم الشرعية، ومجالس الطوائف الدينية الأخرى.

الجريدة الرســمية الأردنية: تصدر عن رئاسة الوزراء، وتُنشَر فيها القوانين التي تصدر عن السُّلطة التشريعية بعد صدور الإرادة الملكية بالموافقة عليها، بالإضافة إلى الأنظمة التي يُصدِرها مجلس الوزراء والتعليمات التي تســنُّها الوزارات. وقد حدّد قانون الجريدة الرســمية المواد التي تُنشَــر في الجريدة الرســمية، وهي: التشــريعات، والقوانين، والأنظمة، والإجراءات المقرّرة، والأوامــر الصادرة من الدولة والحكومة، والإعلانات والبلاغات الرســمية، وأي قرارات تندرج تحت مُسمّى المعاملات الرسمية (مثل: شؤون البلديات، والأوسمة)، وإبلاغ المواطنين بالقوانين المقرّة والتشريعات الجديدة وإعلانها للكافة.

حقوق المواطنين وواجباتهم

يحدد الدســتور حقوق المواطنين وواجباتهم، وينص على أنّ "الأردنيين أمام القانون ســواء، لا تمييز بينهــم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا فــي العِرق أو اللغة أو الدين"، وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حــدود إمكانياتها، وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، ويؤكّد الدســتور أن القانون يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزّز مشــاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، ويحمي الأمومة والطفولة والشــيخوخة، ويرعى النشء، ويمنع الإســاءة والاســتغلال. كما ينص الدســتور على كفالة الدولة لتمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع، وينص كذلك على كفالة الدولة تعزيز قيم المواطنة والتســامح وســيادة القانون، وتمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم.

ويؤكّد الدستور أنّ الحرية الشخصية مصونة، ويُمنَع كل اعتداء على الحقوق والحريات العامّة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين ويعتبر ذلك جريمة يعاقــب عليهــا القانون، ويؤكد كذلك عدم جواز أن يُقبَض على أحد أو يوقَف أو يُحبَس أو تُقيَّد حرّيته إلاّ وفق أحكام القانون، وفي حال قُبِض على

أيّ شخص أو حُبِس أو قُيِّدت حرّيته فيجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه بأي شكل من الأشكال أو إيذاؤه بدنيًّا أو معنويًّا، كما لا يجوز حجزُه في غير الأماكن التي تُجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يُعتَدّ به.

كما ينص الدستور على منظومة متكاملة من الحريات والحقوق، منها: حرية التنقل؛ فلا يجوز إبعاد أردني عن الديار الأردنية، وحرمة المساكن وعدم جواز دخولها إلّا في الأحوال المُبيَّنة بالقانون، وحماية حق المِلكية فلا يُستملَك مِلك أحد إلا لمنفعة عامة، ومقابل تعويض عادل بحسب ما يحدد القانون، وحرية العقيدة، فالدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقًا للعادات المَرعيّة في المملكة، ما لم تكن مُخِلَّة بالنظام، كما تكفل الدولة حرية الرأي والتعبير، والبحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي، وحرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام، وحق الاجتماع ، فللأردنيين الحق في الاجتماع ضمن حدود القانون، وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية، وينظّم القانون طريقة تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب ومراقبة مواردها.

وينص الدستور على أن التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين، وهو مجاني في مدارس الحكومة، ولا يُجيز تسليم اللاجئين السياسيين بسبب مبادئهم السياسية، ويعتبر الدستور العمل حقًّا لجميع المواطنين.

مما سبق يتضح أنّ الدستور الأردني حرص على جملة من الأمور الرئيسة.

نشاط:

من خلال اطلاع الطلبة على الدستور الأردني، يمكن تقسيمهم إلى مجموعات عمل، وتقوم كل مجموعة بتوضيح حقوق كل طرف من الأطراف التالية وواجباته:

الملك، الحكومة، مجلس النواب، مجلس الأعيان، المواطنون.

ثم توضَع خلاصة واستنتاجات تتضمن كيف تمّت ترجمة مفهوم توازن السُّلطات داخل نصوص الدستور، وتعريف التطبيقات الفعلية لمبدأ "الأمّة مصدر السُّلطات".

قضية للنقاش:

- **أهمية التعديلات الدستورية في تنشيط الحياة السياسية.**

ثانيًا: المؤسسات السياسية والدستورية

1. الهيئة المستقلة للانتخاب

من ضمن التعديلات الدستورية في العام 2011، تمّ إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب التي تتولّى، وفقًا للدستور، مهمة "إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأيّ انتخابات عامّة، وفقًا لأحكام القانون"، ويمكن لمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة إدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها بناء على طلب الجهة المخوَّلة قانونًا بإجراء الانتخابات، ولقد بدأت الهيئة المستقلة للانتخاب عملها في العام 2012، ومنذ تلك اللحظة تولّت الهيئة الإشراف على الانتخابات النيابية والبلدية، وانتخابات أخرى، مثل: غرف الصناعة والتجارة. وبناءً على التعديلات الدستورية في العام 2022



فقد أضيفت للهيئة مهمة الإشراف الإداري على شؤون الأحزاب السياسية، مثل: تأسيس الأحزاب، ومتابعة شؤونها.

وتكمن أهمية وجود هيئة مستقلة للانتخاب بتطبيق المعايير العالمية المتعلقة بحيادية الجهة التي تُجري الانتخابات، واستقلاليتها الكاملة عن الحكومة، وهو ما يمثّل ضمانة دستورية وقانونية ومؤسسية للمترشّحين في الانتخابات، إذ يُعَيَّن مفوّضو الهيئة ورئيس مجلسهم بإرادة ملكية لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد حيث ترفع الى الملك قائمة بالأسماء المقترحة للتعيين في المجلس يتم إعدادها من لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كل من رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس، وتتمتّع الهيئة بشخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري؛ تعزيزًا لاستقلاليتها، وتمكينًا لها من إدارة الانتخابات بنزاهة وحيادية.

بالإضافة إلى المسؤوليات السابقة، تقوم الهيئة بعدد من المهمات الرئيسة ترتبط بالتوعية والتنوير فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخاب والأنظمة المتعلقة بها، ولقد أُنشئ المعهد الانتخابي الأردني الذي يتخصص بحقل الانتخابات والأحزاب السياسية في عام 2020، وأصبح يمنح شهادة الماجستير بهذا التخصص بالتعاون مع الجامعة الأردنية، ويتولّى الشراكة والتشبيك مع العديد من المؤسسات الدَّولية والإقليمية المتخصصة بهذا المجال.

2. المحكمة الدستورية



المحكمة الدستورية

أنشئت المحكمة الدستورية بموجب التعديلات التي جرت على دستور في عام 2011، وتُعَدّ المحكمة الدستورية من أبرز المؤسسات في العالم المتقدّم، إذ تختص بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر أحكامها باسم الملك، وتكون أحكامها نافذة بأثر مباشر ما لم يحدّد الحكم تاريخًا آخر لنفاذه، وللمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طُلِب إليها ذلك بقرار من مجلس الوزراء، أو بقرار من أحد مجلسَي الأمة بالأغلبية، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية.

وتُعَدّ المحكمة الدستورية هيئة قضائية مستقلة بذاتها، فلا تتبع السلطة القضائية؛ لأنّ طبيعة أحكامها مختلفة عن القضايا التي تنظر فيها المحاكم الأُخرى. ويُعَيَّن أعضاء المحكمة الدستورية بإرادة ملكية، وتكون مدّة العضوية ست سنوات غير قابلة للتجديد.

تكمن أهمية المحكمة الدستورية وقيمتها في أنّها تكرّس مبدأ سُمُوّ الدستور على القوانين، بوصفه الوثيقة الأكثر أهمية التي تُعنى بشكل النظام السياسي وعلاقة المواطن بالدولة وتنظيم السلطات والحقوق والواجبات، فالمحكمة هي الطرف المختص بتفسير الدستور إذا وقع غموض حول بعض مواده، وهي الطرف الذي يحول دون أن تُنَقَض بعض القوانين أحكام الدستور وقيمه، ويتم التأكد من دستورية القوانين عبر آلية نصّ عليها الدستور؛ إذ يقتصر حق الطعن المباشر في دستورية القوانين والأنظمة النافذة على مجلس الأعيان أو مجلس النواب، على أن يصدر القرار (بالطعن) بموافقة ما لا يقل عن رُبع عدد أعضاء المجلس المعني، ويحقّ أيضًا لمجلس الوزراء الطعن أمام المحكمة الدستورية، أو من خلال الدعوى المنظورة أمام المحاكم؛ إذ يجوز لأي من أطراف الدعوة الدفع بعدم الدستورية، وعلى المحكمة المعنية إن وجدت أنّ الدفع جدّيّ أن تُحيله إلى المحكمة الدستورية وفق أحكام الدستور.

3. هيئة النزاهة ومكافحة الفساد



في العــام 2006 صدر قانــون هيئة مكافحة الفســاد الذي حدد أهــداف الهيئة ومهامها، وبيّن الأفعال التي تُعَدّ فسادًا، ثم استدعت الحاجة والمعطيات الجديدة إجراء تعديلين عليه؛ الأول كان عــام 2012، حيث تضمنت التعديلات الجديدة موادّ قانونية خاصة بتوفير الحماية للشهود والمُبلِّغين والخبراء في قضايا الفساد، ومنــح الهيئة صلاحية وقف العمل بأي عقــد أو اتفاق أو امتياز تم الحصول عليه نتيجة فعل فساد، واستثنى التعديل أيضًا جرائم الفساد والعقوبات الخاصة بها من السقوط بالتقادم.

أما التعديل الثاني فكان بموجب "القانون رقم 16 لسنة 2014" وبموجبه أُضيفت جرائم غســل الأموال والكسب غير المشروع، وعدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح وكان من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنِع عن إعلانها.

ومع تعاظم الاهتمام الوطني بأهمية ترســيخ قيم النزاهة والتزام مبدأ ســيادة القانون شُــكِّلت لجنة ملكية لوضع ميثاق وطني للنزاهة، فكان "قانون النزاهة ومكافحة الفســاد رقم 13 لســنة 2016" أحد مخرجاته، وتمّ بموجبه دمْج هيئة مكافحة الفســاد وديوان المظالم في هيئة واحدة هي "هيئة النزاهة ومكافحة الفســاد"؛ للعمل على خلْق بيئة وطنية مناهِضة للفساد، ومكافحته بأشكاله كافة، وتطويقه وعزله، والحؤول دون انتشاره؛ حفاظًا على موارد الوطن، وذلك من خلال العمل على تفعيل منظومة النزاهة الوطنية، وترســيخ قيم النزاهة ومعايير السلوك الفردي والمؤسسي، وتأهيل قيم الحوكمة الرشيدة، وتعزيز سيادة القانون، وإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة، وتحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص .

ثــمّ وفقًا لمعطيات اســتجدت لتفعيل عمل الهيئة وتكريس اســتقلاليتها وتلافي بعض الثغــرات، أُجْرِيت تعديلات على هــذا القانون بموجب "القانون رقم 25 لسنة 2019" كان من أبرزها: تأكيد استقلالية الهيئة، وتوسيع صلاحياتها ،وتحصين مجلسها، ومنحها حق مراقبة نموّ الثروة لدى المسؤولين المشــمولين في قانون الكسب غير المشروع، إضافة إلى منحها صلاحية المساهمة في اســترداد الأموال المتحصّلة من أفعال الفساد، وكذلك شمول موظفي المؤسسات الدَّولية بأحكام القانون، علاوةً على إصدار نظام خاص بحماية المُبلِّغين والشهود والخبراء وذوي الصلة بهم.

وتُصدِر الهيئة المســتقلة، بالإضافة إلى عملها الرقابي اليومي والمستمر، تقريرًا سنويًّا ومؤشّرًا للنزاهة، يتضمن أعمال الهيئة والقضايا التي عالجتها خلال العام، والعمل الخاص بالوحدات والمهمات المُكلّفة بها، مثل: استرداد الأموال المُستردّة، وحماية الشهود والمُبلِّغين... الخ.

قانون الكسب غير المشروع:

أُقِرّ قانون "الكســب غير المشــروع" في العــام 2013، ويهدف هذا القانون لحماية المال العام ومنع الفســاد داخــل الجهاز الحكومي والبيروقراطي، وهو تطبيق قانوني – عملي للمبدأ المعروف "من أين لك هذا؟"، إذ يعرّف القانون الكســب غير المشــروع بأنّه: "كل مال منقول أو غير منقول حصل أو يحصل عليه أي شــخص تســري عليه أحكام هذا القانون لنفســه أو لغيره بسبب استغلال منصبه أو وظيفته أو المركز الذي يشــغله، أو بحكم صفة أي منها، وكل زيادة أو نمو غير طبيعي على المال المنقول أو غير المنقول له أو لزوجه أو لأولاده القُصَّر، وعجز عن إثبات مصدر غير مشروع لتلك الزيادة".

قضية للنقاش:

- أهمية دور المواطن في مكافحة الفساد.

ثالثًا: سمات النظام السياسي الأردني

تشكّل التجربة السياسية الأردنية وما مرّت به البلاد منذ تأسيسها في العام 1921 مصدرًا مهمًّا لفهم السلوك السياسي الأردني على صعيد مؤسسات النظام أو طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي سمات مرتبطة ومتداخِلة مع التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والشروط السياسية التي تحيط بالدولة ومؤسساتها، وتشكّل إطارًا لفهم عملية صنع القرار السياسي ومحدّداته والقيم التي تحكم هذه العملية.

وكما ذكرنا سابقًا فإنّ تأسيس الدولة الأردنية ارتبط بمشروع الثورة العربية الكبرى، وبدور الهاشميين فيها، وما تمثّله من مشروع عربي استراتيجي للنهوض والتقدّم والدخول في العصر الحديث، وهي المبادئ ذاتها التي تشرّبتها القيم التي حكمت الدولة الأردنية، وشكّلت هُوية حضارية وثقافية وفكرية لها منذ تأسيس الدولة وحتى يومنا هذا.

1. العمق العربي الإسلامي

لقد انعكست الهُوية العربية الإسلامية للبلاد بوضوح على السياسات الداخلية والخارجية على السواء، فداخليًّا ارتبطت – وما تزال – اهتمامات واتجاهات النُّخَب السياسية والثقافة الوطنية الأردنية والإعلام والتنشئة السياسية والرأي العام الأردني بالقضايا القومية والإسلامية، فقد تأسست الدولة على قاعدة ترتبط بالرسالة القومية والإسلامية. ولم يكن الأردنّ في أيّ مرحلة من المراحل السياسية والتاريخية بعيدًا عن القضايا القومية والعروبية، فمنذ البداية تفاعل الأردنيون مع الأشقاء الفلسطينيين ومع قضيتهم في مواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني هناك، ودخل الأردنّ في بداية الخمسينيات في علاقة من الوحدة مع الفلسطينيين، وكانت تطلّعات الملك عبدالله الأول قبل وفاته بفترة قصيرة نحو وحدة سوريا الكبرى، وبقيت جهوده مستمرة ومتواصلة في محاولة توحيد المشرق العربي، وكان يحاول أن يبدأ مشروعه الوحدوي بدولة تشمل سورية والأردنّ ولبنان وفلسطين[1].

واستُشهد الملك المؤسس على أبواب المسجد الأقصى، ودفع حياته ثمنًا لمواقفه المبدئية في القضية الفلسطينية، ثم في عهد الملك الحسين بن طلال اندمج الأردنّ مع العراق في مرحلة لاحقة في العام 1958 بوحدة مع العراق (إلى أن وقعت مجزرة قصر الرحاب في العام 1958 التي أدّت إلى مقتل العائلة الهاشمية هناك بالكامل، وانتقال العراق نحو الحكم الجمهوري). وشارك الأردنّ في حرب الـ67 بين العرب وإسرائيل، وأرسل قوّات أردنية في حرب الـ 73 لدعم الجيش السوري في مواجهة الإسرائيليين. ولم يقف الأردنّ خارج المعسكر العربي في أيّ مرحلة من المراحل، ولم يقبل بتوقيع اتفاقية سلام مع الإسرائيليين إلّا عندما كان التوجّه العربي في أغلبه بهذا الاتجاه في مؤتمر مدريد في العام 1991، بخاصة الفلسطينيين الذين وقعوا اتفاقية أوسلو، وأُقيمت السلطة الفلسطينية على هذا الأساس بعدما أعلن الملك الحسين قرار فكّ الارتباط في العام 1988 وفقًا لرغبة الأشقاء الفلسطينيين وتأييد الدول العربية؛ لاعتبار منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة الممثّل الشرعي والوحيد للفلسطينيين.

(1) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن: وثائق ونصوص 1916 – 1946، وزارة الثقافة، عمان، ج1، 2011، ص 241 – 262.

استمرّ الأردنّ على النهج القومي العروبي نفسه في عهد الملك عبدالله الثاني، واتّسم الدور الأردني دومًا بالنشاط والفعالية في اجتماعات الجامعة العربية، واجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي، ولم يخرج الأردنّ في أيّ وقت من الأوقات عن الصفّ العربي، ولم يتخلّ في أيّ مرحلة عن التزامه بالقضية الفلسطينية، وحرص الأردنّ في معاهدة وادي عربة، ثم في الاتفاق الذي وُقّعَ بين جلالة الملك عبدالله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس على تعزيز الدور الأردني في رعاية وخدمة المقدَّسات الإسلامية والمسيحية في القدس في العام 2013، وهو دور يهدف من خلاله الأردنّ إلى توفير حماية قانونية ودَولية وديبلوماسية لمدينة القدس وأوقافها ومقدَّساتها في مواجهة مخططات التهويد الإسرائيلية الواضحة.

الموقف من القضية الفلسطينية والقدس يمثّل ثابتًا رئيسًا من ثوابت السياسة والديبلوماسية الأردنية، وهو ما ظهر بوضوح في الموقف الأردني من رفض نقل السفارة الأميركية إلى القدس، خلال مرحلة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إذ حذّر الملك في العديد من المحافل الدَّولية والعربية والإسلامية، وشارك الأردنّ بفعالية في الاجتماعات العربية وفي القمة الطارئة في إسطنبول التي عُقِدت في تركيا لمنظّمة التعاون الإسلامي، والتي رفضت نقل السفارة الأميركية إلى القدس. وفي مرحلة لاحقة وقف الأردنّ موقفًا صُلبًا وصعّد من خطابه الديبلوماسي في مواجهة الحرب الإسرائيلية على غزة في العام 2023، كما دعا الملك في الأمم المتحدة وخلال لقائه الرئيس الأميركي جو بايدين، وعبر العديد من اللقاءات والجهود الديبلوماسية وفي القمة العربية في البحرين (2024)، إلى وقف الحرب الإسرائيلية والمجازر التي تُرتَكب في غزة بحقّ السكّان العُزَّل والمدنيين. ونشطت الدبلوماسية الأردنية بقيادة الملك في المحافل العالمية والإقليمية لوقف المجازر المُرتَكبة بحقّ الشعب الفلسطيني، وأسهم الأردنّ بفعالية في صياغة وإصدار قرارات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المتعلقة بحماية الفلسطينيين ووقف العدوان على غزة.

"في أي مكان آخر، كان العالم ليدين استهداف البنى التحتية للمدنيين، والحرمان المُتعمَّد للسكّان من الغذاء، والمياه، والكهرباء، والاحتياجات الأساسية. وبالتأكيد كانت لتتم مساءلة الفاعل فورًا.

وهكذا كان الحال فعلًا في الفترة الأخيرة، في صراع آخر.

لكن ليس في غزة، فقد مرّ أسبوعان منذ فرضت إسرائيل حصارًا كاملًا على قطاع غزة، ويستمر مع ذلك الصمت الدَّولي من غالبية البلدان.

ولكن الرسالة التي يسمعها العالم العربي عالية وواضحة؛ حياة الفلسطينيين أقل أهمية من حياة الإسرائيليين، حياتنا أقلّ أهمية من حياة الآخرين، وتطبيق القانون الدّضولي انتقائي، وحقوق الإنسان لها محددات، فهي تتوقّف عند الحدود، وتتوقّف باختلاف الأعراق، وتتوقّف باختلاف الأديان.

هذه رسالة خطيرة جدًّا، وعواقب اللامبالاة والتقاعس الدَّوليين المستمرّين ستكون كارثية علينا جميعًا".

من خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين في مؤتمر السلام في القاهرة (21 – 10 – 2023)

2. الموقف الثابت من القضية الفلسطينية والقدس

لم يخرج الموقف الأردني في مختلف القضايا المتعلقة بشؤون الأمة العربية والإسلامية عن القيم التي تكرّست منذ تأسيس الدولة، وتتمثّل بأنّ رسالتها الحضارية والأخلاقية والوطنية هي أن تكون في خندق الأمة ومع قضاياها، ومع أيّ مشروعات تسعى إلى الوحدة والتكامل العربي، ولم يُسجَّل على الأردنّ أيّ موقف آخر.

لكن على الطرف الآخر ليســت القومية التي آمنت بها الدولة الأردنية هي قومية الشــعارات البرّاقة والشعبوية التي جرّت على الدول والمجتمعات العربية ويلات وثبورًا، فباسم شعارات الوحدة العربية والقومية وتحرير فلسطين ومواجهة الإمبريالية الغربية وغيرها من شعارات دغدغت عواطف الجماهير وقعت انقلابات عسكرية لم تؤدِّ في كثير من الدول إلّا إلى قَمْع الحريات وحقوق الإنسان وملء السجون بالمعتقلين وحمّامات من الدم، وفي المحصلة انتهى الأمــر إلى تفكُّك العديد من الدول العربية وانهيار تلك الأنظمة التي زعمت التحرير والوحدة، بينما بقي الأردنّ صامدًا مثابرًا في الخندق نفســه، لماذا؟! لأنّه حكّم منطق العقلانية والواقعية في رؤيته لموازين القــوى الدولية والإقليمية والإمكانيات الواقعية الحقيقية للدول العربية، وتمكّنت القيادة الأردنية في محطّات مهمة وحساســة ومنعرجات خطيرة من التمييز بين الشعارات المثالية والواقعية السياسية، وهو الأمر الذي جنّب الأردنّ الكوارث التي وقعت فيها دول عربية وشقيقة عديدة.

إنّ القومية التي شــكّلت الهُوية والرسالة الأردنية هي القومية العقلانية الواقعية التي تســعى إلى تحقيق الوحدة العربية والمصالح العربية والتكامل العربي في الواقع، لكن ضمن قراءة موازين القوى، وهي قومية مُنفتِحة على العصر الحديث والعالم والتنوّع والتعدد، وليست قومية تتّسم بالانغلاق والعنصرية، أو المواقف المُتعصِّبة تجاه الآخر، ولعلّ هذه المواقف القومية العقلانية والواقعية هي التي أدّت إلى محاولة اســتغلالها من قبل القوى والمواقف الشعبوية في التشــكيك بمواقف الأردنّ وسياساته في مراحل تاريخية متعاقبة، ودفع الأردنّ ثمنًا كبيرًا لهذه الروايات، بالرغم من أنّه في النتائج في كثير من الأحيان أثبتت حكمة النهج الأردني وخطورة الانجرار وراء خطابات ومواقف شعبوية، يتضح في النهاية أنّها لم تكن في مراحل تاريخية تمثّل أكثر من مزايدات بين أنظمة وأشخاص، ولم تستند إلى منطق المصالح القومية أو موازين القوى، وكانت النتيجة المُترتِّبة عليها كوارث حاقت بالشعوب والمجتمعات والدول العربية!

" إنكم تعلمون أننا قَدِمنا إلى هذه الديار ونحن لا نأْلُ جهدًا في خدمتها وتحسين شؤونها، وغرضنا الوحيد من كل ما نسعى إليه هو الوصول إلــى الغاية التي نتطلبها كلّنــا، وهي تحرير بلادنا جميعها تحريرًا تامًّا بالحكمة والنظام. ومما لا ريــب فيه أن الأُمم لا تصل إلى غاياتها إلّا بالعقل، والعقل يكون بالنظام، والنظام هو الذي يوصل إلى الغاية المنشــودة،..، خرجنا من الحرب العامّة (يقصد الحرب العالمية الأولى) لنكون أصحاب بلادنا، ولكن من هو الذي يقول إنّنا على أُهبة في وســائلنا وأوضاعنا لمقاومة الأُمم؟ إن المقاومة التي تجلب الشرّ ليست ســوى جريمة، والشجاعة الحقيقية هي في معرفة الإنسان نفسه وسلوكه مســلك الحق والحكمة، وأن يسعى قبل كل شيء في إعداد نفسه ليكون رجلًا في أمة " .

الملك عبدالله الأول في بيان مُوجَّه إلى الشعب الأردني (كانون الثاني 1923م).

3. الواقعية السياسية والقرب من الناس

بموازاة النهج القومي– العقلاني اتّســم الفكر السياسي الهاشمي الأردني بالاعتدال والوســطية في نظرته للأمور، وانعكس ذلك على السياستين الداخلية والخارجية، لذلك تمكّن الأردنّ من العبور الآمن للأحداث الكبيرة التي مرّت بها المنطقة، فتجاوز الأردنّ محطة الخمسينيات (بما حملته من تهديدات وجودية) ومن تربّص مُعلَن من قبل دول عربية شــقيقة بالاستقرار السياسي في الأردن، وتجاوز الأردنّ محطة أيلول 1970 بأكبر قدر من الحكمة السياســية وضبط النفس عسكريًّا في معركته مع الفوضى والشعارات الرنانة التي كانت تريد أن يحدث في عمان والأردنّ ما حدث في دول أخرى لاحقًا من حروب أهلية وتفكّك لم تنجُ منها تلك الدول إلى الآن.

وتجاوز الأردنّ محطة الربيع العربي 2011 بحكمة القيادة وذكائها، واعتدالها ووسـطيتها، وصلابة الجبهة الداخلية الوطنية، ولم تقع أحداث عنف كبيرة ولا أُريقت دماء ولا وصلت البلاد إلى مرحلة الفوضى.

ولعلّ ما يعطي النظام الأردني هذه القدرة والمهارة على الإبحار الناجح في بيئة إقليمية خارجية معقّدة وعاصفة هو "الحكمة السياسية" التي ميّزته منذ التأسيس إلى اليوم، والتفاعل الحيوي المباشـر مع الشارع والرأي العام، وينبثق عن هذه السمة ملمحان رئيسان من ملامح السياسات الأردنية التي شـكّلت قاعدة رئيسـة من الأعراف السياسـية التي تصل إلى مرتبة القانون غير المكتوب، أحدهما أنّ النظام الأردني لم يكن في أيّ وقت من الأوقات نظامًا دمويًّا أو قمعيًّا، والأُخرى أنّه لم يحدث أن اصطدم النظام بالشـارع، بل كانت السياسـات الأردنية حسّاسة بدرجة كبيرة لاتجاهات الرأي العام ومشاعره ومواقفه.

بالعـودة إلـى التجربـة التاريخيـة والسياسـية الأردنيـة مـن السـهل ملاحظـة أنّ الحُكـم يتّسـم بالتسـامح والتجـاوز عـن الإسـاءات، حتـى مـع أولئـك الذيـن شـاركوا فـي محـاولات تسـتهدف حيـاة الملـك الحسـين فقـد عفـا عنهـم، وتجـاوز الملـوك الهاشـميون عـن إسـاءات مـن العديـد مـن النُّظـم العربيـة بالرغـم مـن اللغـة العدائيـة التـي ظهـرت فـي لحظـات عصيبـة، بخاصـة فـي مرحلـة الخمسـينيات والسـتينيات، وغلّـب الأردنّ المصالـح العربيـة المشـتركة. ففـي منتصـف الخمسـينيات مـن القـرن الماضـي، اسـتقالت حكومتـا إبراهيـم هاشـم وهـزاع المجالـي بسـبب مسـيرات الشـارع التـي رفضـت دخـول الأردنّ فـي الحلـف (حلـف بغـداد)، واسـتجاب الملـك الحسـين لهـذه العواطـف الجياشـة، بـل وقـام بعـد ذلـك فـورًا بتعريـب الجيـش وطـرد كلـوب باشـا فـي العـام 1956. وفـي العـام 1989 عندمـا حدثـت انتفاضـة علـى خلفيـة ارتفـاع الأسـعار لـم يواجههـا الحسـين بالحديـد والنـار، بـل قـام بتحويـل الاتجـاه بالكليـة عبـر إجـراء انتخابـات نيابيـة وإنهـاء الأحـكام العرفيـة وإطلاق الميثـاق الوطنـي وعـودة الأحـزاب السياسـية، وفـي مرحلـة لاحقـة عندمـا دخـل العالـم العربـي فـي مرحلـة الربيـع العربـي واسـتخدمت العديـد مـن الـدول والأنظمـة الخيـار العسـكري والدمـوي فـي التعامـل مـع المتظاهريـن، اختـار الملـك أن يشـكّل لجنـة للحـوار الوطنـي وتعديـل الدسـتور والقوانيـن السياسـية، وفـي العـام 2018 عندمـا اندلعـت احتجاجـات علـى الضريبـة لـم يواجههـا الأمـن الأردنـي بالعنـف ولا بـإطلاق النـار، وهنالـك العديـد مـن الحـوادث السياسـية التـي تُبـرز هـذه السـمة فـي الأردن. وفـي بدايـة السـتينيات مـن القـرن الماضـي عفـا الملـك الحسـين عـن الذيـن شـاركوا فيمـا سـمي بـ"محاولـة الانـقلاب فـي العـام 1957". ومـن القصـص المشـهورة عـن وصفـي التـل، رئيـس الـوزراء حينهـا، كيـف أنّـه ذهـب بنفسـه إلـى سـجن المحطـة والتقـى السـجناء الذيـن صـدر قـرار الإفـراج عنهـم فـي العـام 1965.

وبعد حادثة اغتيال رئيس الوزراء وصفي التل في القاهرة في العام 1971التي هزّت الشارع الأردني وأعلنت منظمة "أيلول الأسود" مسؤوليتها عن العملية، كان أول أمر قام به الملك الراحل الحسين بن طلال هو إلقاء خطاب عبر الإذاعة موجّه للشارع الأردني ينعي فيه وصفي، وفي الوقت نفسه يشدد على الوحدة الوطنية؛ تجنبًا لأي ردود فعل من قبل الغاضبين على عملية الاغتيال.

"إن هنالـك ردًّا واحدًا على كل هذه الجرائم والآثام، أطلبه من كل واحد منكم، رجلًا كان أو امرأة، عسـكريًّا كان أو مدنيًّا، هو المزيد من الإيمان بالوحدة الوطنية والمزيد من التمسّك بها، والحفاظ عليها، عندها ستمضي سفينتنا بعزم وإيمان.."

الحسين بن طلال 28 تشرين الثاني (1971)

احتفظ الملوك الهاشميون بقانون التسامح وبمبدأ التواصل المستمر مع القوى السياسية والشعبية والمجتمع، وكرّس هذا التقليد بصورة ملحوظة الملك عبدالله الثاني في المملكة الرابعة، فمن المعروف عنه اللقاءات المستمرة المنتظمة لجميع محافظات المملكة ولقائه بمختلف شرائح المجتمع، فهذه السُنّة السياسية تمثّل مَعلمًا من معالم الحكم الهاشمي ونظام الحكم في الأردن، وهو ما ينطبق على الجميع، حتى المعارضة السياسية، إذ ليس من المستغرب أن يكون هنالك قيادات سياسية في المعارضة موجودين على طاولة الحوار والنقاش مع الملك في لقاءات رسمية وغير رسمية، مما يجعل لغة "الحوار السياسي" هي السائدة في العلاقة بين الحكم والقوى السياسية المتنوّعة والمتعددة.

هذا القانون العُرفي في سياسات الحكم الأردني جعل من الدولة نموذجًا مختلفًا عن كثير من الأنظمة والدول في العالم الثالث، وأضفى عليه طابع القرب والدفء، وتكسير الحواجز بينه وبين الشارع، وهو الأمر الذي تعمّده الحكام الهاشميون، وقد وصل إلى ذروته مع المملكة الرابعة، وحكم الملك عبدالله الثاني، الذي كان حريصًا في خطاباته ولقاءاته على التأكيد على تواصله وشعوره مع المواطنين، بخاصة فيما يتعلق بالهموم اليومية والخدماتية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عبّر الملك عن هذه الروح بصورة جلية في خطابه بمناسبة مرور 25 عامًا على توليه مقاليد الحكم، وهو يقول: "أقف اليوم بين شعب عظيم شامخ، تشرّفت بأمانة خدمته، وكلّي فخر بأن أكون أردنيًّا، فالأردنّ هو إنجاز في أقسى الظروف، ومثابرة في أصعب الأوقات، وثبات على الحق في أشد المواقف".

4. المرونة والقدرة على التكيّف

يُعَدّ النظام السياسي الأردني من أكثر الأنظمة العربية استقرارًا واستمرارية تاريخية على مدى أكثر من قرن، إذ مثّلت القدرة على التكيف مع الأحداث المحيطة ومرونة الانتقال بين المراحل دورًا أساسيًّا في قوّة النظام السياسي واستقراره.

لقد وُجِد الأردنّ وسط بيئة سياسية واستراتيجية مُعقَّدة، تحيط به دول عربية كبيرة بمعيار الكتلة الحيوية؛ أي الإقليم والسكّان والموارد، وإلى غربه دولة احتلالية مدعومة من القوى الدَّولية، وأنظمة سياسية طامحة في نشر أيديولوجياتها ونظام دَولي يتّسم بالاستقطاب؛ في وسط هذه البيئة استطاع النظام السياسي الأردني أن يبني دولة حديثة نتيجة قدرته على التكيّف مع التحوّلات والحروب والاحتلالات وانقلاب الأنظمة في الجوار.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة الأردنية أمْيَل لخيارات الحداثة السياسية المعاصرة في زمن الحرب الباردة، فقد أوجدت مساحة واسعة لتنويع خياراتها الاستراتيجية مع الغرب والشرق والكتل الدَّولية الأخرى؛ الأمر الذي تكرّر بصيغ أخرى في عهد المملكة الرابعة التي أوجدت مساحات سياسية أكثر رحابة في المرونة والقدرة على الحركة في الساحة الدولية وبناء الصداقات انطلاقًا من فهمٍ دقيق للمصالح الوطنية ولحركة العالم الجديد؛ لضمان منعة المملكة وحماية المصالح الوطنية.

تتبدّى قيم الاعتدال والوسطية في رؤية القيادة السياسية لأهمية الدين في المجتمع والدولة، وهي علاقة تستمد جذورها من الإرث النبوي الذي ينتمي إليه الهاشميون، وبما يمثّله من أساس من أسس الثقافة الاجتماعية الأردنية، وحضور الدين كان منذ بداية تأسيس الإمارة وحتى يومنا هذا، فهنالك اهتمام وتقدير واحترام للقيم والتعاليم الدينية في المجال العام، كما أنّ القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية تختص بها المحاكم الشرعية، لدى المسلمين، والمحاكم الدينية الخاصة بالطائفة لدى المسيحيين، وفوق هذا وذاك تعطي الكثير من القوانين والأنظمة والقرارات الدين مكانة خاصة من الاحترام في المجال العام، وتمنع انتهاك القيم الدينية، وهي سُنّة من السنن الثابتة في السياسات الأردنية لم تتغيّر أو تتبدّل خلال القرن الماضي كاملًا.

على الطرف الآخر حرصت القيادة الهاشـمية على الالتزام بتفسـير مُنفتِح مُعتدِل لأحكام الإسلام، ففي الوقت الذي كان هنالك تأكيد على احترام القيم الدينية أكّد الدسـتور على احترام حرية الاعتقاد والشـعائر الدينية لدى الجميع، وعلى الحكم الدستوري منذ البداية، وبناء مؤسسات عصرية سياسـية واجتماعية وثقافية، وعندما طرحت جماعات إسلامية شـعار "العودة إلى الإسلام" دعا الملك الحسين إلى "التقدّم نحو الإسلام"، بما يؤشّر على رؤية عصرية في فهم الإسلام وأحكامه وقيمه.

وفي مجال رعاية المقدّسات الإسلامية، فقد كان ذلك شغلًا شاغلًا لدى الهاشميين، إذ صدر قانون إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة في العام 1954، وأطلقت مؤسسـة آل البيت للفكر الإسـلامي في العام 1980، والمعهد الملكي للدراسات الدينية في العام 1994، واهتم الملك عبدالله الثاني بصورة كبيرة بمقامات الأنبياء من خلال الرعاية والحماية والصيانة. وعلى صعيد المساجد تمّ إعمار آلاف المساجد في المملكة وبُني مسجد الملك عبدالله الثاني في جبل اللويبدة ومسجد المغفور له الملك الحسين في عمّان 2006، كما جرت صيانة متكرّرة للعديد من المساجد التراثية.

تقوم الرسالة الدينية للدولة الأردنية على قيم الحوار الديني والتعددية وقبول الآخر، وهذا واضح بصورة كبيرة من السياسات الدينية الرسمية خلال قرن كامل، اتخذت طابع الانفتاح على المذاهب الدينية والفقهية المختلفة، ونبذ التعصّب الديني والطائفي، وهو ما تجلّى من خلال إطلاق رسـالة عمان للحوار بين المذاهب والأديان، في العام 2004، التي جعلت من محاربة التطرّف والتكفير والتعصّب جزءًا من الدبلوماسية السياسية والدينية للأردن، وفي مكافحة الإرهاب عبر تعزيز ثقافة مضادّة لثقافة الإرهاب والقتل والتدمير التي تبنّتها الجماعات المتطرّفة، وشـوّهت صورة الإسـلام ليس فقط في الغرب، بل حتى في أذهان العديد من أبنائه المسلمين، لذلك أعلن الملك عبدالله الثاني رسالة عمان؛ لمواجهة هذه الأفكار المغلوطة في العالم الإسلامي والغرب على السواء.

قضايا للنقاش:

- **الأوراق الملكية للملك عبد الله الثاني دستور حياة شامل.**
- **أرجع إلى الأوراق الملكية، وأستنتج القيم الوطنية التي ركّز عليها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين.**

الخلاصة

يتبيّن مما سبق أنّ هنالك قدرة كبيرة كانت لدى النظام السياسي الأردني على التكيّف مع المتغيرات الدَّولية والإقليمية والداخلية، وإدراك التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الداخل وفهمها، وفي الوقت نفسه الحفاظ على تماسك النظام واستقلاليته عن العوامل والمتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية، وتطوير الوظائف والمهمات المطلوبة من مؤسساته خلال قرن كامل، فانتقلت من الأشكال البسيطة إلى البِنى المُعقَّدة التي تقوم بالعديد من الوظائف المؤسسية، وهي عوامل تكشف مستوى من القدرة والكفاءة والاستمرارية، فوفقًا للعالم الأميركي المعروف صموئيل هانتنجتون فإنّ قوّة المؤسسـات تُقاس بأربعة أمور، هي: القدرة على التكيّف في مقابل الجمود (وهو أمر يُقاس بالعمر الزمني والجيلي والوظيفي للمؤسسـات)، والتماسـك؛ فأيّ منظمة بحاجة إلى حد أدنى من الإجماع والدعم الداخلي وآليات حل النزاع الداخلية، والاسـتقلالية التي تعني تكامل المؤسسة دون اعتمادها على عوامل أو مؤثرات خارجية، كما أنّ درجة الاستقلالية يمكن تحديدها بقدر تعبير المؤسسة عن الفئة التي تمثلها بصورة عامة.

وإذا كانت الهياكل القانونية والمؤسسية تشكّل الإطار الذي يمثّل الدول من الناحية الشكلية والصورية، فإنّ قوّة أي دولة ونظامها السياسي تأتي من وجود روح وطنية تشاركية وقواسم مشتركة وتوافق داخلي ووحدة وطنية تجمع أبناء المجتمع وفي علاقتهم بالدولة، وهذه المعايير تمثّل "الروح الوطنية"، التي تمثّل عامل القوّة الكبرى والأكثر أهمية لأي نظام سياسي، وهو ما تميّزت به الدولة الأردنية، بخاصة من خلال علاقة الحكم بالشعب التي قامت على أكثر من مصدر من مصادر الشرعية السياسية، فجمعت بين الشرعية الدينية–التاريخية، من خلال الإرث الذي حمله الهاشميون باتصالهم ببيت النبوّة، ومن خلال إرث الثورة العربية الكبرى الذي منح الدولة رسالة قومية– إسلامية، وأيضًا من خلال شرعية الإنجاز التي تحققت عبر العقود السابقة، فجعلت الأردنّ قصة مختلفة واستثنائية من الصمود في وجه العواصف العاتية، والعبور لمحطات تاريخية مصيرية، وبناء نموذج من القوّة والكفاءة لدى الدولة والنظام السياسي بحجم من الموارد محدود مقارنةً بدول أخرى ترفل بعوامل قوّة متعددة، من الموارد الطبيعية والجغرافيا الممتدة، لكنّها افتقرت لمصادر القوّة الداخلية التي تتمثل بالتوافق بين القيادة والشعب.

سرّ الأردنّ تمثّل بالرهان على الإنسان نفسه بوصفه أهم مورد من موارد الدولة، ولم يأت الشعار الذي أطلقه الملك الراحل الحسين بن طلال "الإنسان أغلى ما نملك" من فراغ ولم يكن لغوًا من القول، بل كان مرتبطًا بدراسة عميقة لرهانات الأردنّ الاستراتيجية؛ أي التنمية الإنسانية، وهو الذي تُرجم من خلال التميز الذي اتسمت فيه المؤسسات التعليمية الأردنية، في العقود السابقة، والنهضة التعليمية التي شهدها الأردنّ منذ السبعينيات، والتي أدّت إلى تميّز العمالة الأردنية بالمهارات الفنية، وأصبح الإنسان الأردني بمثابة "العملة الصعبة" أو "العلامة التجارية" المسجلة للبلاد. لم يتحقّق ذلك إلاّ من خلال فهم عميق للدولة وقدراتها الاستخراجية والتوزيعية والرمزية والتنظيمية، وهي القدرات التي عدّها العالم السياسي المعروف "جبرائيل ألموند" المتغيرات التي تُميّز النظم القوية من النظم الضعيفة.

لقد جاء عهد الملك عبدالله الثاني (المملكة الرابعة) ليكمل المسيرة نفسها ويبني على الرهانات ذاتها، من خلال شعارين رئيسين؛ الأول "الأردنّ أولًا"؛ الذي يعني ضرورة إعطاء الأهمية والأولوية لمواجهة المشكلات الداخلية وبناء الوطن والدولة والانتقال إلى العصر الجديد بتحديات وإشكالياته، والثاني "كلنا الأردن" لتأكيد أنّ الجبهة الوطنية الداخلية هي الأكثر أهمية في مواجهة أيّ تحدٍّ أو خطر، وهو الرهان الذي أثبت نجاعته في المنعرجات التي مرّت بها المنطقة ككل، وتجاوزها الأردنّ بقوّة وثبات؛ لأنّ رهاناته كانت في الاتجاه الصحيح.

ثمّة عامل آخر من عوامل القوّة والتميّز في السياسات الأردنية ويتمثّل في التنوّع الاجتماعي والديني والثقافي؛ ففي الأردنّ عرب وشركس وتركمان وشيشان، ومواطنون ولاجئون من دول شقيقة، ومسلمون ومسيحيون، وهُويات متعددة كلها تتعايش ضمن هوية وطنية تتسم بالانفتاح والاحتواء، ويحتمون بهذه البلاد التي شكّلت على مرّ العقود الطويلة الماضية ملجأ للاجئين وطالبي الحماية والأمن والهاربين من مجازر وكوارث بشرية أو طبيعية، ونسبة كبيرة من هؤلاء أصبحوا مواطنين أردنيين منذ عقود طويلة وأسهموا في بناء الدولة والوطن، ومن رجالاته الكبار، وهي سمة ترتبط بدرجة رئيسة برسالة الدولة العروبية والإسلامية بصيغتها المعتدلة الوسطية، وأيضًا بطبيعة نظام الحكم التي تتسم بالسلمية والاعتدال والتسامح، ولقد انعكس ذلك كلّه من خلال التكامل بين "المسألة الوطنية" والانتماءات القومية والحضارية للأردن، وبذلك بدأت البلاد وعليه تمضي المسيرة وتُرفع الراية.

(ملاحق)

- العلم الأردني
- النشيد الملكي

ملحق رقم (1)

العلم الأردني في الوثائق التاريخية

مع صدور القانون الأساسي في 16 نيسان 1928م نصّ في مادته الثالثة على مواصفات الراية الأردنية، وبقيت هذه المواصفات حتى اليوم. إذ جاء في القانون الأساسي – أو ما يمكن تسميته الدستور الأول – ما نصّه: "تكون راية شرق الأردنّ على الشكل والمقاييس التالية: طولها ضعف عرضها، وتقسم أفقيًّا إلى ثلاث قطع متساوية متوازية ،العليا منها سوداء، والوسطى بيضاء، والسفلى خضراء، يوضع عليها مثلث أحمر قائم من ناحية السارية قاعدته مساوية لعرض الراية، والارتفاع مساوٍ لنصف طولها، وفي المثلث كوكب أبيض مُسبَّع حجمه ما يمكن أن تستوعبه دائرة قطرها واحد من أربعة عشر من طول الراية، وهو موضوع بحيث يكون وسطه عند نقطة تقاطع الخطوط بين زوايا المثلث، وبحيث يكون المحور المارّ من أحد الرؤوس موازيًا لقاعدة المثلث".

وللعلم الأردني أصول تاريخية، فعندما أُعلنت الثورة العربية الكبرى في الحجاز 10 حزيران 1916م ضد الأتراك بقيادة الشريف حسين بن علي –طيّب الله ثراه– أُبقي على راية دولة الأشراف ذات اللون الأحمر العنّابي، المُسمّى أيضًا "علم الشريف أبي نمي".

وقد أصبحت هذه الراية تمثّل راية الاستقلال العربي عن الأتراك، واستخدمت من قبل العرب بتوسّع بوصفها علامة على الولاء العربي، وبعث الشريف حسين بن علي إلى المندوب السامي البريطاني في مصر برسالة يُعلِمه فيها بعلم دولة الأشراف الأحمر، موضحًا أنّ هذا العلم سوف يُرفَع على السفن العربية في البحر وعلى المدن والمصالح الأخرى، وطلب إليه "ألّا تتعرّض السفن البريطانية بسوء للقوارب العربية التي ترفع ذلك العلم".

واستمرت راية الأشراف علمًا للنهضة العربية الكبرى لغاية 28 أيار 1917م حينما نشرت جريدة القبلة نص الإرادة السنية الملوكية باعتماد راية الدولة الهاشمية:

بأن تكون راية الدولة الهاشمية مؤلَّفة من الألوان الثلاثة المتوازية، الأسود فالأخضر فالأبيض، وأن يشمل الألوان الثلاثة مثلث ذو لون أحمر عنّابي، أما اللون الأسود فهو رمز راية العقاب، وهي راية النبي –صلى الله عليه وسلم– المشهورة التي كان يتبرّك كبار أصحابه رضوان الله عليهم بحملها في حروبهم، وهي التي أشار إليها أمير المؤمنين علي –كرّم الله وجهه– بقوله عندما خصّ حصين بن المنذر بهذه الراية المباركة:

لِمَنْ رايَةٌ سَوْداءُ يَخْفِقُ ظِلُّها ... إذا قيلَ قَدِّمْها حُصَيْنُ تَقَدَّما

يُقَدِّمُها في الْمَوْتِ حَتّى يزيرُها ... حِياضَ الْمَنايا تَقْطُرُ الْمَوْتَ وَالدَّما

تواصل الإرادة السنية القول: "لقد اتخذت دولة بني العباس السواد شعارًا لها حتى عُرِفت به وعُرِف بها، واللون الأخضر الذي بين السواد والبياض هو الشعار الذي اشتُهر عن أهل البيت عليهم السلام منذ أحقاب طويلة، والبياض أيضًا كان شعارًا للعرب في دور من أدوارهم.

أمّا اللون الأحمر الذي شمل هذه الرموز الثلاثة بشكل مثلث فهو لون الأسرة المالكة الكريمة من عهد جدّها ساكن الجنان الشريف أبي نمي إلى عهدنا هذا".

وبهذا جمعت الراية الجديدة رموز الاستقلال العربي في كل أدواره التاريخية، وابتُدِئ برفعها من تاريخ الإرادة السنية، وقد جاءت هذه الراية بتوافقٍ ما بين القوميين والشريف حسين بن علي، ذلك أنّ الشريف حسين بن علي حين تبنّى اقتراح القوميين العرب برفع علم الثورة فإنه استخدم اللون الأحمر العنّابي في زاوية العلم ليكون منه في موضع القلب.

وقد رفع علم النهضة العربية "الثورة العربية الكبرى" في حواضر العرب الممتدة في سوريا ولبنان والعراق، وحين أضيفت إليه نجمة بات علم المملكة العربية السورية، بقيادة الملك فيصل، ورمزت النجمة إلى الدولة الأولى من دول الثورة العربية الكبرى، ورفعت المملكة العراقية لاحقًا ذات العلم، وهي الدولة الثانية من دول الثورة، مع إضافة نجمتين إليه، كرمز للدولة الثانية من دول الثورة العربية الكبرى.

ملحق رقم (2)

السلام الملكي في الوثائق الوطنية

بحسب وثيقة رسـمية فإنّ إدارة المعارف (التربية آنذاك) بعثت بتعميم في 10 من تشرين الثاني عام 1938م إلى مديري المدارس وحمل موضوع: "نشيد سُمُوّ الأمير المعظم".

وجاء فيه: "إنّ إدارة المعارف تنوي تقرير نشـيد لسموّ الأمير المعظم يكون خاصًا بالمدارس في بلاد الإمارة، وقد رأت تمهيدًا لذلك أن تدعو كل من يرغب من الأساتذة الذين يجيدون وضع الشعر إلى وضع نشيدٍ في هذا الموضوع على ألّا يتجاوز خمسة مقاطع، وأن يُرسَل إلى إدارة المعارف لحدّ تاريخ العاشر من كانون الأول عام 1938م".

وأشـار التعميم إلى أنّ إدارة المعارف ستعيّن لجنة خاصة لتنظر في مجموعة من الأناشيد التي ستجتمع لديها فتختار أفضلها مراعيةً في ذلك جودة المعنى وحسن المبنى والصلاح للتلحين، وسيُعمَّم النشيد المختار في جميع مدارس الحكومة ليكون النشيد الأميري الرسمي.

ونظـرت اللجنة في ما ورد إليها من قصائد وأناشـيد، وصدر بلاغ في 31 من كانون الأول عام 1938م من إدارة المعارف يحمل موضوع "نشـيد صاحب السمو أمير البلاد المعظم".

ومما جاء في البلاغ أنه اجتمعت لجنة خاصة أُلِّفَت من: معالي الأستاذ الشيخ فؤاد الخطيب المستشار الخاص لسمو الأمير المعظم والأستاذ محمد بك الشـريقي مفتش المعارف الأول والأسـتاذ عبد القادر التنير مفتش المعارف، ونظرت في مجموعة من الأناشـيد التي قدّمها عدد من الأساتذة لإدارة المعارف، وقرّرت اختيار النشيد، وقد عرض هذا النشيد على أنظار أمير البلاد المعظم أيّده الله فاقترن بموافقة سُمُوّه.

ويشير التعميم إلى أن كاتب كلمات النشيد هو الشاعر عبد المنعم الرفاعي، والذي كان آنذاك أستاذًا للغة العربية في مدرسة عمّان الثانوية المتوسطة، وقد عهدت الإدارة إلى الأسـتاذ عبد القادر التنير مفتش المعارف بتلحينه، فرتّب له لحنًا خاصًا سـيُذاع على المدارس حالما تتم التدابير التي شُرِع باتخاذها لهذه الغاية.

وفي عهد الإمارة سُمّي "نشيد صاحب السُّمُوّ أمير البلاد المعظم"، ومع الاستقلال وإعلان المملكة بات السلام الملكي يبدأ بـ "عاش المليك".

هكذا جاءت كلمات إحدى أهم رموز دولتنا السلام الملكي، بعد إعلان الاستقلال بتاريخ 25 أيار 1946م.